

50

2017

الربع الثاني

المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

الربع الثاني 2017 باختصار

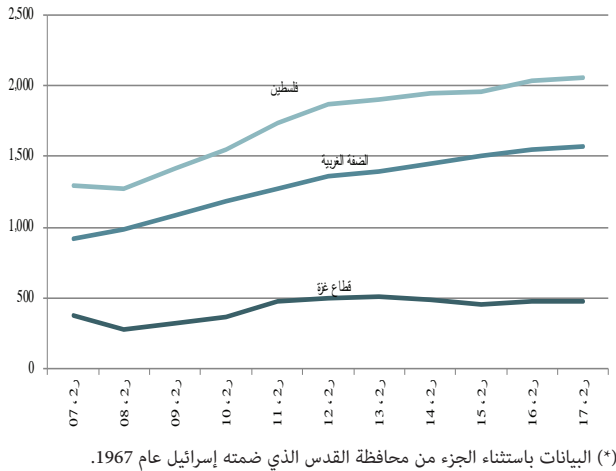
- **الناتج المحلي الإجمالي:** نما ن.م.ا. خلال الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الأول بمعدل 2.7% بالأسعار الثابتة، وجاء هذا نتيجة النمو في الضفة الغربية مقابل الركود في قطاع غزة، مما انعكس في ارتفاع حصة الفرد من ن.م.ا. بمقدار 3% في الضفة، وانخفاضها بنفس النسبة في القطاع مقارنة بالربع السابق.
- **التشغيل والبطالة:** ارتفع معدّل البطالة في فلسطين بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق. ووصل إلى 29.0% (20.5% في الضفة و44.0% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مستوى الحد الأدنى للأجور في فلسطين) إلى 36.6% (46% و35% بين العاملين الإناث والذكور على التوالي).
- **المالية العامة:** بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثاني 4,203.4 مليون شيكل (32% من ن.م.ا.)، كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة والإنفاق التطويري نحو 392 مليون شيكل (وهو ما يقرب من نصف المبلغ الذي تحقق في الربع السابق). وبلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني نحو 336.9 مليون شيكل، مقارنة بنحو 656.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع.
- **السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 8,095 سيارة في الربع الثاني من العام 2017، وكان 73% منها سيارات مستعملة من السوق الخارجي ومن إسرائيل.
- **التضخم والأسعار:** انخفض معدّل التضخم في فلسطين بمقدار 0.47% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الارتفاع في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكيل. أمّا الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكيل، فإنّ القوة الشرائية لدخلهم شهدت تراجعاً بنحو 3.67%.

المحتويات:

- ◆ **الناتج المحلي الإجمالي**
صندوق 1 - البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية
- ◆ **سوق العمل**
صندوق 2 - الأبقار ونسبة الاكتفاء الذاتي في اللحم البقري والحليب
- ◆ **المالية العامة**
صندوق 3 - استثمارات "الفلسطينيين" في بورصة عمّان
- ◆ **القطاع المالي المصرفي**
صندوق 4 - الخدمات المصرفية والمالية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر
- ◆ **القطاع المالي غير المصرفي**
صندوق 5 - توزع الأسهم في بورصة فلسطين بين المقيمين وغير المقيمين
- ◆ **مؤشرات الاستثمار**
- ◆ **الأسعار والتضخم**
صندوق 6 - التضخم بين المستورد والمحلي من إسرائيل
- ◆ **التجارة الخارجية**
- ◆ **مفاهيم وتعريف اقتصادية**
عدالة توزيع الدخل: منحى "لورنز" ومعامل "جيني"
- ◆ **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين**
2017 - 2012

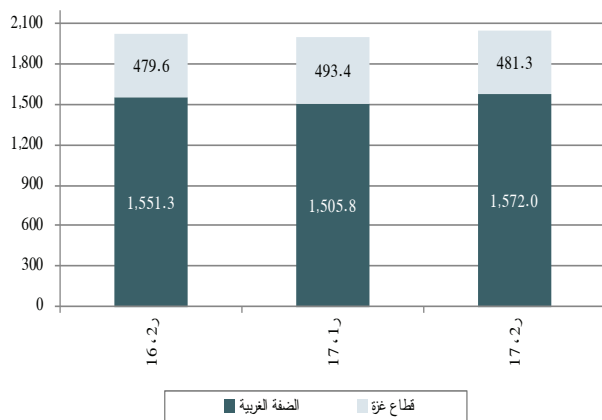
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أرباع متناظرة (أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)



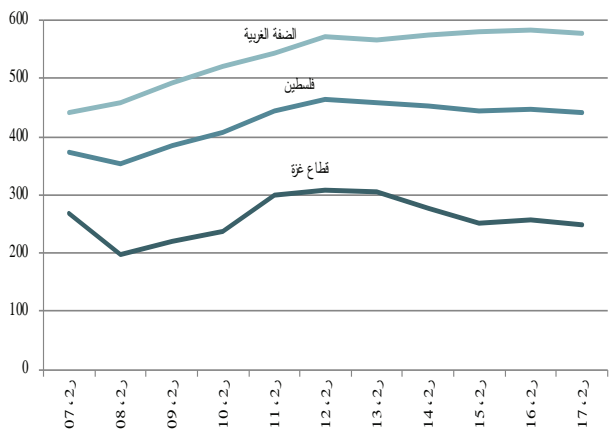
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2004 الثابتة)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (دولار بأسعار 2004 الثابتة)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، ارتفاعاً بنحو 2.7% خلال الربع الثاني 2017 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 2,053.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2004). وتوزع الناتج المحلي بين 76.6% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. وجاء هذا النمو الكلي نتيجة نمو بنسبة 4.4% في الضفة الغربية مقابل تراجع بمقدار 2.5% في قطاع غزة. أما بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر2 2017 مع ر2 2016) فلقد بلغت نسبته 1.1% في فلسطين، بواقع 1.3% في الضفة و0.4% في القطاع (انظر الشكل 1-1)

أدى الارتفاع في الناتج المحلي، إلى جانب الزيادة في السكان، في الربع الثاني، إلى ارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 2% مقارنة مع الربع السابق. ولكن عند المقارنة بين الربعين المتناظرين يتضح أن انخفاضاً في حصة الفرد بنسبة 1.7% قد طرأ في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الثاني 2016 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
440.2	431.6	447.8	فلسطين
576.0	555.2	582.8	- الضفة الغربية
248.7	257.0	256.0	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة في الناتج المحلي بين الضفة والقطاع

انخفضت حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بمقدار 1.2 نقطة مئوية في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع الأول من نفس العام. ويلاحظ من الشكل 1-1 اتساع الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين خلال العقد الماضي. وبلغت حصة قطاع غزة في الربع الثاني أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين، 23.4% فقط (انظر الشكل 2-1).

كما اتسعت الفجوة أيضاً بين حصة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 29 دولار مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى 327.3 دولار. أي أن حصة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي باتت الآن أقل من نصف حصة الفرد في الضفة الغربية (نحو 43% فقط) في الربع الثاني (انظر الشكل 3-1)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2007 - 2017. رام الله، فلسطين..

صندوق I- البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في عنق زجاجة والمخرج يتطلب التعامل مع القيود الداخلية والخارجية

صدر في منتصف شهر أيلول الماضي التقرير نصف السنوي لمكتب البنك الدولي في فلسطين. ونورد فيما يلي مقتطفات لأهم المعلومات والتحليلات التي جاءت في التقرير.¹

«يعاني الاقتصاد الفلسطيني حالياً من تشوهات عميقة ومن عجز عن خلق فرص العمل والدخل الضرورية لتحسين مستويات الحياة. وأن القيود على التجارة والوصول إلى الموارد، بالإضافة إلى الحصار المضروب على غزة منذ عقد من الزمن، عززا من تدهور القاعدة الإنتاجية. تقلصت حصة الصناعة في الاقتصاد بمقدار النصف في السنوات الـ 25 الماضية، ولا تبلغ حصة الزراعة سوى ثلث حصتها في الماضي. والاقتصاد معتمد على الاستيراد الذي تزيد قيمته على ثلاثة أضعاف الصادرات، مع عجز تجاري يقرب من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة من بين الأعلى في العالم. يُضاف إلى ذلك تدني معدل الاستثمار، وذهاب معظمه إلى مجالات غير منتجة نسبياً تعجز عن خلق فرص عمل كافية. ونتيجة لذلك، فإن النمو الحقيقي في الناتج المحلي، الذي كان مصدره الاستهلاك أساساً، خمد الآن. إذ انخفض بتأثير الحرب على غزة في 2014 وبسبب انخفاض المعونات، إلى 2% بالمتوسط بالسنة بين 2013 و2016، وهو لن يتجاوز 0.7% بالقيمة الحقيقية في 2017. كما ظلت البطالة على مستوى 30% بالمتوسط، مع بطالة في أوساط الشباب في غزة تصل إلى ضعف هذا المعدل.»

لم يتجاوز الاستثمار الخاص نسبة 15 - 16% من الناتج المحلي في السنوات الأخيرة (مقارنة مع 25% في اقتصاديات الدخل المتوسط سريعة النمو). أما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية فلقد ظلت في حدود 2% من الناتج المحلي وهذا أيضاً متدن كثيراً.

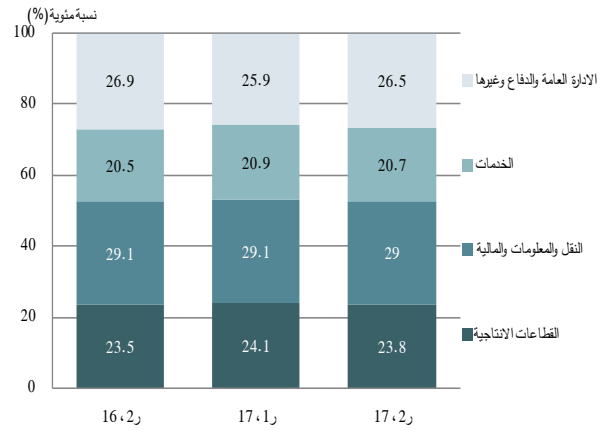
ساهم النمو الاقتصادي وبرامج الدعم الاجتماعي والتحويلات المباشرة حسنة التوجيه في تخفيض الفقر في الأراضي الفلسطينية عقب الانتفاضة الثانية. ولكن عدم الاستقرار السياسي والحروب المتكررة في قطاع غزة خلال العقد الماضي أديا إلى تراجع كبير في الرفاه الذي تحقق. إذ ارتفعت نسبة الفقر في غزة بمقدار 20 نقطة مئوية عقب حرب 2008 - 2009. وتشير آخر الإحصاءات المتوفرة إلى أن الفقر في غزة وصل في 2011 إلى 38% مقابل 18% في الضفة. تستورد الأراضي الفلسطينية 63% من وارداتها من إسرائيل وتستقبل إسرائيل 79% من صادراتها، علماً بأن حصة إسرائيل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا تزيد على 0.2%. إن المزايا المقارنة لصادرات إسرائيل في السوق العالمية ضيقة للغاية ومحصورة في بضعة منتجات ذات تخصص عال، مثل الكيماويات والمنتجات الصيدلانية والألماس المصقول. وهذه منتجات لا تقوم دول الدخل المتوسط باستيراد كميات كبيرة منها عادة، ولذلك ليس من المستغرب أن مستوردات الاقتصاد الفلسطيني من إسرائيل لا تتكون من المنتجات التي لإسرائيل فيها مزايا مقارنة دولية، بل تشتمل على مشتقات النفط، والمنتجات الغذائية والمنتجات ذات التقنية المتوسطة. إن جزءاً كبيراً من تجارة الأراضي الفلسطينية مع إسرائيل يجد تبريره في القيود المفروضة على الفلسطينيين والتي تحول دون الاستيراد المباشر من طرف ثالث (كما يتضح من الشكلين 1 و2).

1 The World Bank: Economic Monitoring Report to AD Hoc Liaison Committee, September 18, 2017.
http://documents.worldbank.org/curated/en/515891504884716866/pdf/119657-WP-PUBLIC-on-Monday-1-PM-sept-11-AHLC-report-September-8.pdf

بنية الناتج المحلي الإجمالي

انخفضت حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.3 نقطة مئوية بين الربع الثاني 2017 والربع الأول 2017 نتيجة تراجع مساهمة قطاع الصناعة. كذلك انخفضت حصة قطاع الخدمات بمقدار 0.2 نقطة مئوية، كما انخفضت حصة قطاعات النقل والمعلومات والمالية مقابل ارتفاع في حصة قطاع الادارة والأمن. (انظر الشكل 1-4).

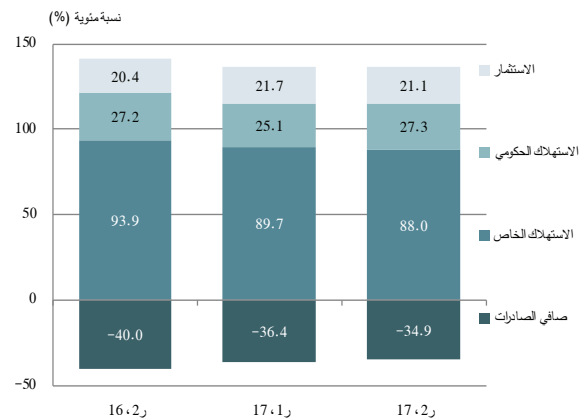
شكل 1-4: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



الإنفاق على الناتج المحلي

بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة 2004) بين الربع الثاني 2016 والربع الثاني 2017 نحو 22.4 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 1.1% كما ذكرنا). وتحقق هذا نتيجة انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 92 مليون دولار، وارتفاع في الاستثمار بنحو 17.8 مليون دولار. كما حدث ارتفاع في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحا منها قيمة الواردات) بمقدار 95.5 مليون دولار خلال الربع (انظر الشكل 1-5 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-5: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.)

تراكمي إضافي في الضفة الغربية يعادل 33% مع حلول العام 2025. ويأتي هذا نتيجة استغلال بعض الموارد النادرة المتوفرة في المناطق «ج»، مثل المياه والأرض، والاستفادة من المزايا المقارنة لهذه المناطق في مجال الزراعة والمناجم والسياحة.² كما أن رفع الحصار عن قطاع غزة يمكن أن يسمح بدخول المواد الضرورية لإعادة بناء الاقتصاد مما سوف يولد بنمواً تراكمياً إضافي يبلغ 32% مع حلول 2025.

من ناحية ثانية أن التعامل مع القيود «الداخلية»، وهي القيود التي يمكن للحكومة الفلسطينية مبدئياً التعامل معها بظل الظروف الراهنة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة النمو التراكمي في الضفة والقطاع بنسبة 25% و30% على التوالي مع العام 2025. وتشتمل هذه على تحسين المناخ لعمل القطاع الخاص وفسح المجال أمامه للاستثمار والمشاركة في مشاريع البنية التحتية، وتطوير التعليم المهني للحد من الاختناقات في سوق العمل، وعقلنة أداء وأعداد العاملين في القطاع العام، وإيجاد حل سياسي لإعادة اللحمة بين الضفة والقطاع.

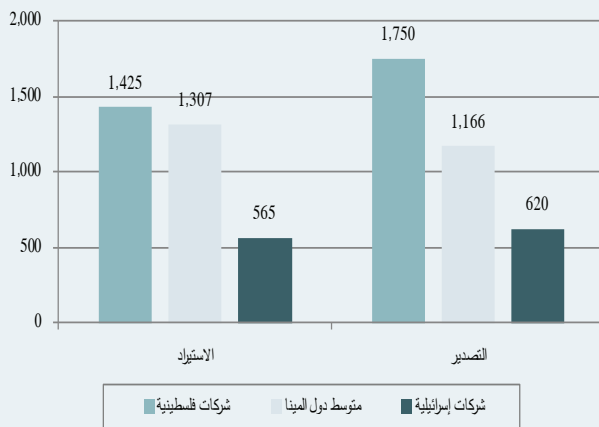
وكنتيجة لما سبق يتوصل التقرير إلى أن التخفيف من القيود «الخارجية» و«الداخلية» يمكن أن يرفع معدل النمو السنوي إلى 6% في الضفة الغربية وإلى 8% في قطاع غزة. وهذا النمو الإضافي يتولد عنه خلق نحو 50 ألف فرصة عمل إضافية في الضفة و60 ألف فرصة عمل إضافية في القطاع مع 2025 مقارنة بما سيكون عليه الوضع في حال ظلت القيود الخارجية والداخلية قائمة.

- قامت الحكومة الفلسطينية في منتصف العام 2017 بإجراءات للحد من الإنفاق العام في قطاع غزة تمثلت في تقليص بنسبة 30% بالمتوسط في رواتب الموظفين في القطاع. كما قامت بتحويل 7 آلاف من الموظفين في القطاع إلى التقاعد المبكر، على أن يُضاف إليهم 5 آلاف لاحقاً من موظفي الأمن. كما قامت بتقليص مدفوعات الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء مما نتج عنه تقليص بنسبة 30% في فاتورة صافي الإقراض.
- على الرغم من إجراءات التقشف التي طبقتها الحكومة الفلسطينية والانخفاض الملحوظ في عجز الموازنة إلا أن فجوة التمويل يتوقع أن تصل إلى 1.2 مليار دولار في 2017 (أو 8.4% من الناتج المحلي). وعند أخذ قيمة المساعدات الأجنبية بالاعتبار (661 مليون دولار) وتسديد الديون الخارجية (40 مليون) فإن الفجوة التمويلية الفعلية ستبلغ أكثر من 580 مليون دولار (4% من الناتج المحلي). وهذا يقتضي من الحكومة أن تطبق إجراءات إصلاح في الضفة الغربية مشابهة لتلك التي طبقتها في قطاع غزة، بهدف السيطرة على فاتورة الأجور والحد كليا من الإنفاق غير الضروري.

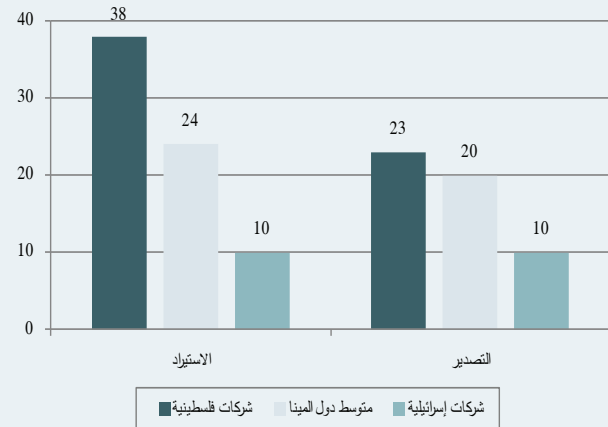
وباستخدام نموذج توازن كلي (CGE) مبسط للاقتصاد الفلسطيني، درس تقرير البنك الدولي الفرص المتاحة أمام الاقتصاد للخروج من الركود المزمن ولانفلات من العقبات الكأداء التي يواجهها. وتوصل التقرير إلى النتائج التقريبية التالية:

- أن التخفيف من القيود «الخارجية»، وهي القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في المناطق «ج»، يمكن أن يؤدي إلى نمو

شكل 2: متوسط تكاليف كل عملية تجارية (دولار)



شكل 1: متوسط الوقت اللازم للعمليات التجارية (يوم)



2- تقدير المكاسب التراكمية (خلال 8 سنوات) من تحرير المناطق «ج» هذا هو أدنى بشكل ملحوظ من تقديرات سابقة للبنك الدولي للمكاسب المباشرة وغير المباشرة التي ستتولد من التحرير. إذ قَدَّرت دراسة سابقة أن رفع القيود في «ج» سيقود إلى زيادة سنوية في القيمة المضافة تعادل 3.4 مليار دولار، أو 35% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين. كما توصلت إلى أن تحرير المناطق «ج» سوف يقلص عجز الموازنة بمقدار 56% ويزيد التشغيل بمعدل 35% (مقارنة مع 2011). لمراجعة نتائج الدراسة السابقة للبنك الدولي انظر المراقب 34 (تشرين 2013).

2- سوق العمل¹

وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الثاني 2017 مقارنة مع الأرقام قبل عشرة سنوات من ذلك التاريخ.

بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، نحو 3,012 ألف شخص في الربع الثاني 2017. أمّا القوى العاملة (أو عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدّين للعمل)، فلقد بلغ 1,368 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين فعلياً والعاطلين عن العمل.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2007، والربع الثاني 2017) (ألف)

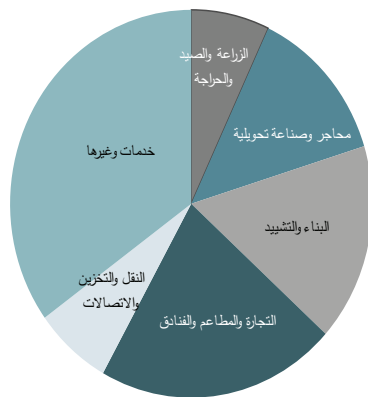


توزيع العمالة

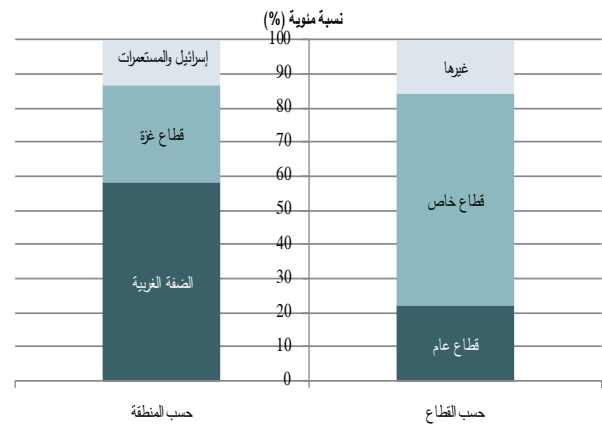
بلغت نسبة العاملين في قطاع الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2017 نحو 35.0% (53.7% في قطاع غزة). كما بلغت حصة البناء والتشييد 21.5% من العاملين في الضفة، ولكن أقل من 5.6% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 21% (انظر الشكل 2-3).

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 2.8% بين الربع الأول والربع الثاني 2017، ووصل إلى 971.5 ألف. وتوزع هؤلاء، حسب مكان العمل، بين 58% في الضفة و29% في القطاع و13% (أو نحو 128 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2017، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 38% في قطاع غزة (انظر الشكل 2-2).

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2017 (نسبة مئوية %)



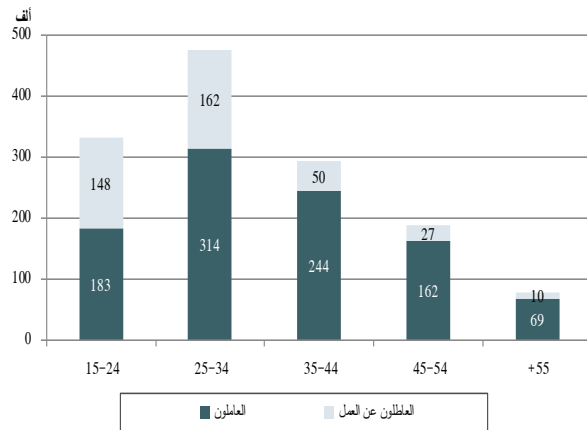
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثاني 2017



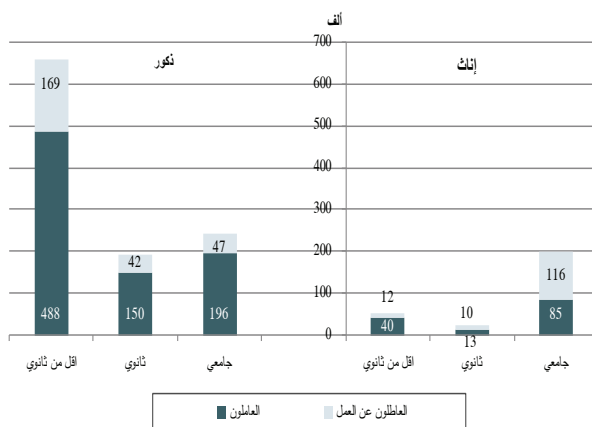
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين

البطالة

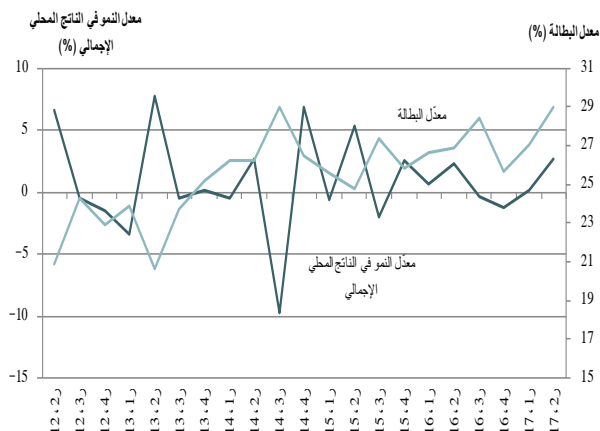
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (الربع الثاني 2017)



شكل 5-2: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (الربع الثاني 2017)



شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين



بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 396.4 ألف شخص في الربع الثاني 2017. أمّا معدّل البطالة (أو نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 29.0% في الربع الثاني 2017، وهو أعلى بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق وفي الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 1-2).

جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

المنطقة	الجنس	2016، ر2	2017، ر1	2017، ر2
الضفة الغربية	ذكور	15.3	15.9	16.8
	إناث	30.5	31.2	36.2
	المجموع	18.3	18.8	20.5
قطاع غزة	ذكور	34.4	32.7	36.2
	إناث	65.3	67.4	71.5
	المجموع	41.7	41.1	44.0
فلسطين	ذكور	22.1	21.9	23.7
	إناث	44.7	46.6	50.0
	المجموع	26.9	27.0	29.0

ومن المواصفات المزمّنة للبطالة في فلسطين التالي:

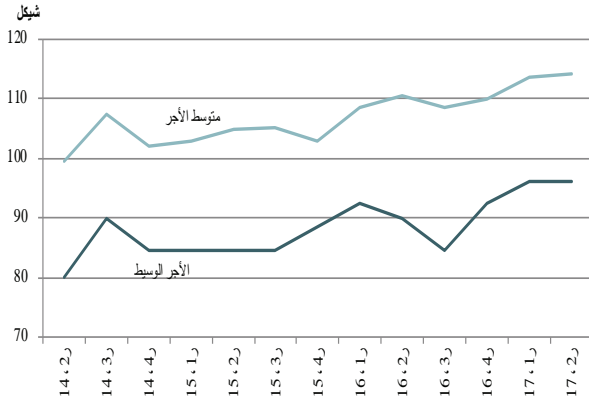
(1) أنّها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 24 سنة 44.7%، (72.4% للإناث، 38.8% للذكور). وهذا يؤشّر على أنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن «مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل» في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

(2) أنّ البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكنّ الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثاني 2017 نحو 25.8% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 19.2% عند ذوي التعليم الجامعي. أمّا بالنسبة للإناث فإنّ معدّل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57.8% بينما كانت 23.1% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي (انظر الشكل 2-5).

نمو الإنتاج وتغير البطالة

يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الثاني 2012 والربع الثاني 2017. أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أنّ جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أنّ النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء والخريف مقارنة

شكل 2-7: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين



جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2017) (شيكل)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	103.7	96.2
قطاع غزة	59.9	40.0
إسرائيل والمستعمرات	222.6	200.0

الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو مبلغ الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثاني 2017 نحو 36.6% (46.6% بين الإناث، و34.7% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 844 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 16.8% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 76.9% في قطاع غزة (انظر جدول 2-3).

عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال (10 - 17 سنة) في الربع الثاني 2017 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف إلى 3.1% مقارنة مع 3.4%. بلغت عمالة الأطفال في الربع الثاني 2017، 4.3% (من عدد الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 10 - 17 سنة) في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة.

جدول 2-3: عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثاني 2017

القطاع الخاص (ألف شخص)	عدد العاملين لقاء أجر شهري أقل من الحد الأدنى (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	195	43	238	21	19	40
قطاع غزة	102	15	117	82	8	90
فلسطين	297	58	355	103	27	130

بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكثر أهمية في تفسير التذبذب الحاد في النمو الاقتصادي.

الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أن كل زيادة في معدل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.26% خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المبسطة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في فلسطين 114.2 شيكل في الربع الثاني 2017. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة، ومتوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2). تشير الأرقام إلى أن متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إن الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-7 لملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أن وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

ارتفع متوسط الأجر اليومي بين الربع الثاني 2017 والربع الأول 2017، بمقدار 2.2 شيكل للعاملين في الضفة الغربية و3.1 شيكل للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، وبمقدار 1.2 شيكل للعاملين في قطاع غزة. (انظر الجدول 2-2).

صندوق 2 - أعداد الأبقار ونسبة الاكتفاء الذاتي في اللحم البقري والحليب

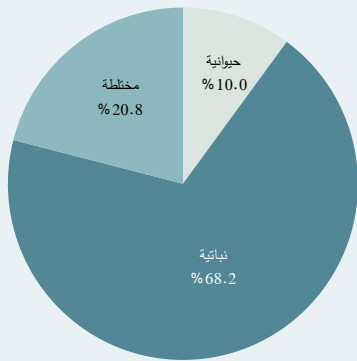
يُصور الشكلان 5 و6 إنتاج واستهلاك اللحم البقري والحليب ومشتقاته في فلسطين. ويوضح الشكلان أن العجز بين الإنتاج والاستهلاك كبير فيما يتعلق باللحم البقري (حيث الإنتاج المحلي لا يغطي أكثر من 16% من الاستهلاك) مقارنة بالحليب ومشتقاته (نسبة تغطية الاستهلاك تبلغ 88%). ويقدر السيد داود حمودة، مستشار السياسات والتنمية في اتحاد المزارعين الفلسطينيين، أن هناك 300 منشأة تعمل في قطاع الثروة الحيوانية (مسالخ ومصانع ألبان ولحوم وغيرها). كما يُقدّر أن معدّل نفوق الأبقار في الضفة الغربية يبلغ 18%، وهو ما يدل على وجود مشاكل جدية يعاني منها القطاع إذ أن نسبة النفوق الطبيعية يجب أن لا تزيد على 5%.

بلغ إجمالي القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين 322 مليون دولار في العام 2012، وتمثل هذه أقل من 6% من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين كما يوضح الشكل 1. وتقدر قيمة الإنتاج الحيواني بنحو 40% من إجمالي القيمة المضافة هذه (الشكل 2).

وبلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين، 105,238 حيازة نهاية العام 2010. وتوزعت هذه الحيازات بين 68% نباتية و32% حيوانية ونباتية/حيوانية مختلطة (الشكل 3).

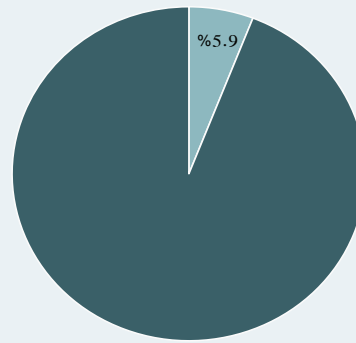
يعرض الشكل 4 تطور عدد الأبقار في فلسطين. ويتضح من الأرقام أن عدد الأبقار ارتفع بمقدار نحو 1,150 بقرة فقط خلال 13 سنة بين 2004 و2017. ولكن حصة قطاع غزة من إجمالي عدد الأبقار في فلسطين ارتفعت من 16% إلى 35% خلال الفترة.

شكل 3: توزع الحيازات الزراعية في فلسطين، 2010



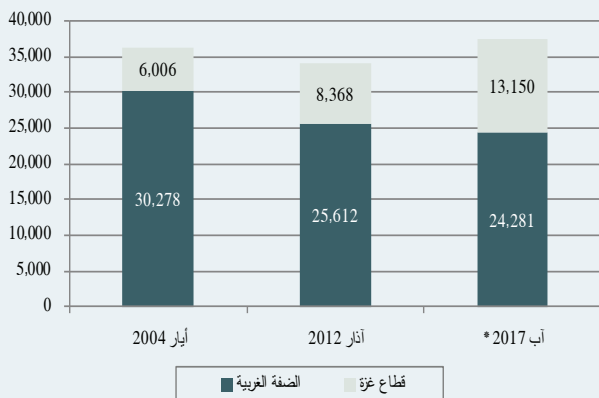
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 1: نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي العام 2012



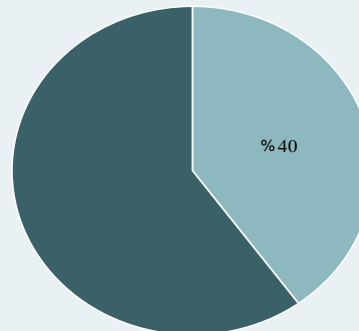
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 4: تطور أعداد الأبقار في فلسطين



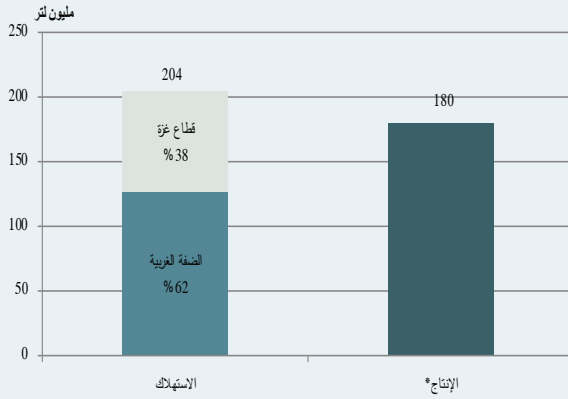
المراجع: مسح القطاع الزراعي 2005 و2013. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * تقديري بناءً على أرقام 2016 من وزارة الزراعة (غير منشورة) وتقديرات اتحاد المزارعين الفلسطينيين

شكل 2: حصة الإنتاج الحيواني من إجمالي الناتج المحلي الزراعي للعام 2012



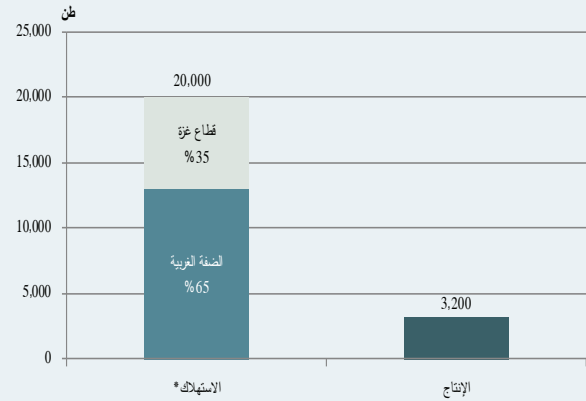
المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019. وزارة الزراعة

شكل 6: استهلاك وإنتاج الحليب ومشتقاته (2015)



المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019، وزارة الزراعة
* كمية الإنتاج تعبر عن إنتاج حليب بقيمة 382 مليون دولار

شكل 5: استهلاك وإنتاج اللحم البقري (2015)

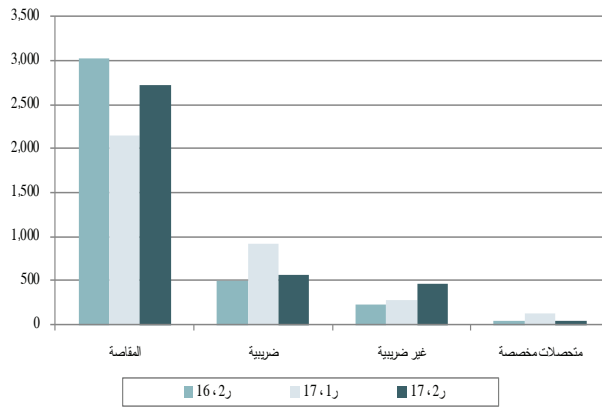


المراجع: استراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015 - 2019، وزارة الزراعة
* كمية الاستهلاك تعبر عن استهلاك 85 ألف رأس بقر

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



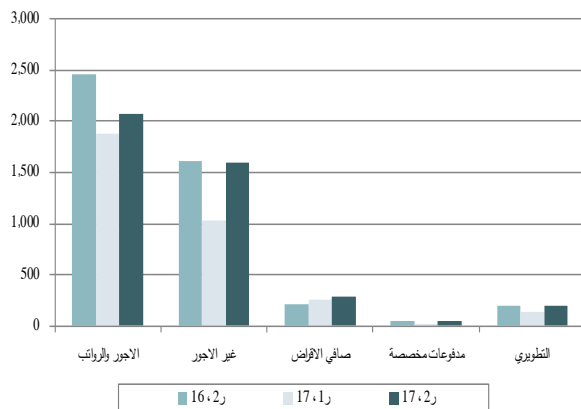
شهد الربع الثاني من العام 2017 انخفاضا في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4,135.6 مليون شيكل. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد في المنح والمساعدات الخارجية بنحو النصف لتبلغ حوالي 392.1 مليون شيكل (الجدول 1-3). كذلك انخفضت الإيرادات الضريبية، بنسبة 38% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 565.4 مليون شيكل. بالمقابل ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 27% ووصلت إلى 2,721.7 مليون شيكل. كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ملحوظ (61%) لتبلغ 461.6 مليون شيكل خلال نفس الفترة (الشكل 1-3).

جدول 1-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016				2017
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
لدعم الموازنة	627.1	552.7	516.6	640	283.8
- منح عربية	226.8	3.6	237.7	113	94.9
- الدول المانحة	400.3	549.1	278.9	527	188.9
لدعم التمويل التطويري	132.6	91.0	302.7	143.5	108.3
إجمالي المنح والمساعدات	759.7	643.7	819.3	783.5	392.1

النفقات العامة

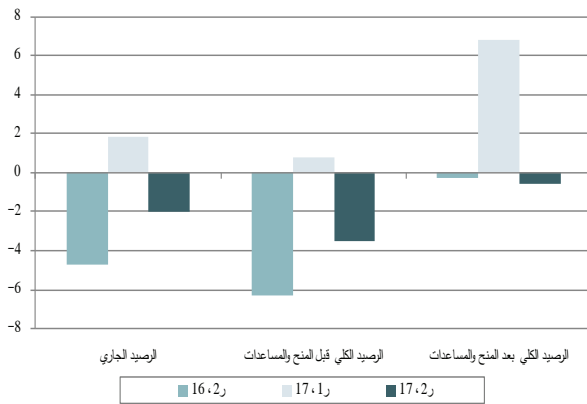
شكل 2-3: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



ارتفع الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 26% مقارنة بالربع السابق، ليبليغ حوالي 4,203.4 مليون شيكل. وهذا يعادل نحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي،

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2016 و2017: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل

شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي)
نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)



جدول 2-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية
(مليون شيكل)

البيان	2017		2016		
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	(0.4)	84.1	6.7	(8.9)	13.3
الأجور والرواتب	(118.1)	111.5	719.4	164.7	(487.7)
نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)	390.1	286.1	627.1	418.2	381.9
النفقات التطويرية	66.2	59.3	159.1	134.7	100.2
المدفوعات المخصصة	(0.9)	115.5	(17.6)	22.8	(10.9)
إجمالي المتأخرات المترتبة	336.9	654.4*	1,494.7	731.5	(3.2)

الأرقام بين اقواس هي ارقام سالبة.
*يشمل متأخرات صافي الاقراض بقيمة 2.1- مليون شيكل.

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2016		
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني
الدين الحكومي المحلي	5,155.1	5,291	5,541.4	5,606.4	5,606.6
- المصارف	5,102.8	5,238.7	5,489.2	5,554.1	5,554.4
- مؤسسات عامة	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
الدين الحكومي الخارجي	3,578.3	3,818.1	4,017.7	3,967.8	4,132.5
الدين العام الحكومي	8,733.5	9,109.1	9,559.2	9,574.2	9,739.1
الفوائد المدفوعة	80.3	93.0	54.8	57.3	81.0
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي*	%17.1	%18.2	%18.7	%18.6	%18.9

* تختلف هذه النسبة بشكل طفيف عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي تبعاً لتأثير تحولات سعر الصرف.

مقارنة بنحو 26% خلال الربع السابق (أساس نقدي). حيث شهدت كافة بنود الإنفاق ارتفاعاً خلال هذا الربع، وخصوصاً بند غير الأجور الذي ازداد بنسبة 54% مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 1,595.3 مليون شيكل. كما ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور بنحو 10.4% (بسبب صرف نحو نصف رواتب شهر تموز في شهر حزيران استعداداً لعيد الفطر)، لتبلغ حوالي 2,077.6 مليون شيكل، وارتفع صافي الإقراض بنحو 11.4% ليبلغ حوالي 287.9 مليون شيكل. أخيراً بلغ الإنفاق التطويري نحو 198.1 مليون شيكل في الربع الثاني مقارنةً بحوالي 136.5 مليون شيكل خلال الربع السابق. (انظر الشكل 2-3)

الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة خلال الربع الثاني 2017، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 459.9 مليون شيكل (أو ما نسبته 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تخفيض هذا العجز إلى نحو 67.8 مليون شيكل (نحو 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن إنخفاض الإيرادات وارتفاع النفقات خلال الربع انعكس في انخفاض نسبة صافي الإيرادات العامة والمنح إلى الإنفاق من 127% في الربع الأول 2017 إلى 98% في الربع الثاني (الشكل 3-3).

المتأخرات الحكومية

بلغت متأخرات الحكومة تجاه القطاع الخاص (غير الرواتب) خلال الربع الثاني 2017 حوالي 390.1 مليون شيكل، كما بلغت متأخرات النفقات التطويرية 66.2 مليون شيكل. بالمقابل قامت الحكومة خلال الربع بسداد حوالي 118.1 مليون شيكل من متأخرات الأجور والرواتب، وسداد نحو 0.4 مليون شيكل و0.9 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية والمدفوعات المخصصة على التوالي. بالمحصلة بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع نحو 336.9 مليون شيكل، مقارنة بنحو 656.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكلت هذه المتأخرات حوالي 8% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع (جدول 2-3).

الدين العام الحكومي

انخفض الدين العام الحكومي نهاية الربع الثاني من العام 2017 بنحو 4.1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10.3% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 8,733.5 مليون شيكل، أو حوالي 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي². ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الإعفاء من دفعة بحوالي 41.9 مليون دولار مستحقة للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد توزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 59%، مقابل دين خارجي بنحو 41%، وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 80.3 مليون شيكل، منها فوائد على الدين المحلي الحكومي بحوالي 79.6 مليون شيكل (الجدول 3-3).

2- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد انخفضت نهاية الربع الثاني 2017 بنحو 0.9%، و1.5% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، لتبلغ حوالي 2,492.7 مليون دولار.

صندوق 3- استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان

بعدهم المستثمرون من حملة الجنسية الكويتية (6%) والسعودية والبحرينية والليبية والأمريكية (3.3%) على التوالي.

بقي أن نذكر أن قيمة استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان (295 مليون دينار) تبلغ نحو 10% من إجمالي قيمة الأسهم في بورصة فلسطين (825 مليون دولار) في أواخر أيلول 2017. وأن عدد المستثمرين «الأردنيين» في بورصة فلسطين بلغ 2,082 مستثمر في مطلع العام 2017، بحصة من إجمالي قيمة الأوراق المالية في البورصة تبلغ 11.2%.²

جدول 1: توزيع قيمة الأوراق المالية والمستثمرين
وحصة «الفلسطينيين» في بورصة عمان

17,548.5 مليون دينار	القيمة الإجمالية للأوراق المالية (أيلول 2017)
54.0	حصة المستثمرين الأردنيين %
35.5	حصة المستثمرين العرب %
10.5	حصة المستثمرين الأجانب %
276,929	عدد المستثمرين (آب 2017)
93.0	مستثمرون أردنيون %
6.2	مستثمرون عرب %
0.8	مستثمرون أجانب %
3.6% من إجمالي	حصة «الفلسطينيين» (آب 2017)
1.8% من إجمالي	عدد المساهمات
1.7% من إجمالي	عدد الأوراق المالية (مليون)
	قيمة الأوراق المالية (مليون دينار) 295.016

«مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني.

يتمتع «مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. والمركز هو الجهة الوحيدة المخولة في الأردن لمزاولة مهام تسجيل وإيداع الأوراق المالية، فضلاً عن إنشاء سجل مركزي للمساهمين الموثقين ونظام مركزي للتقاص والتسوية.¹

يستفاد من الأرقام والتحليلات الإحصائية التي ينشرها المركز على صفحته الإلكترونية أن القيمة الإجمالية للأوراق المالية في بورصة عمان بلغت 17.5 مليار دينار في 25 أيلول 2017. وبلغت حصة الأردنيين من هذا الإجمالي 54% مقابل حصة للمستثمرين العرب تبلغ 35.5%، والباقي 10.5% حصة المستثمرين الأجانب (انظر الجدول 1).

بلغ العدد الإجمالي للمستثمرين في بورصة عمان (نهاية شهر آب 2017) نحو 277 ألف مستثمر، وأكثر من 99% من هؤلاء هم أشخاص طبيعيين، والباقي مستثمرون اعتباريون، أي شركات ومؤسسات وجمعيات. علماً بأن حصة المستثمرين الاعتباريين بلغت 71% من إجمالي قيمة الأسهم.

المهم في هذا السياق هو المعلومات التي يوفرها «مركز إيداع الأوراق المالية» الأردني حول استثمارات «الفلسطينيين» في بورصة عمان.

استثمارات «الفلسطينيين»

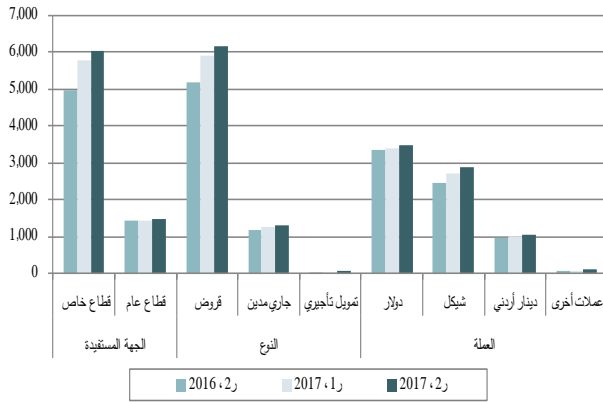
يعرف مركز إيداع الأوراق المالية المستثمر الفلسطيني بأنه كل من يحمل جواز السفر الفلسطيني، وكل من يحمل جواز السفر الأردني المؤقت (بدون رقم وطني)، بالإضافة إلى من يحمل أي «معزز آخر» يثبت أنه فلسطيني (مثل بطاقات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان). يوضح الجدول 1 أن عدد الأوراق المالية التي يمتلكها «الفلسطينيون» بلغ نحو 154 مليون، وهو ما يمثل 1.8% من إجمالي عدد الأوراق المالية في البورصة. كما بلغت قيمة الأوراق المالية التي يمتلكها «الفلسطينيون» 295 مليون دينار، وهو ما يمثل نحو 1.7% من إجمالي قيمة الأوراق في البورصة. وبافتراض أن نسبة عدد المستثمرين إلى عدد المساهمات في البورصة تسري أيضاً على «الفلسطينيين»، يمكن أن نتوصل إلى أن عدد المستثمرين «الفلسطينيين» في بورصة عمان بلغ 11,518 مستثمر.

يستفاد من بيانات المركز أيضاً أن المستثمرين «الفلسطينيين» حلوا في المركز التاسع في تسلسل أعلى الاستثمارات قيمة من الجنسيات المختلفة في بورصة عمان. ولقد حل في المركز الأول المستثمرون القطريون (بحصة 6.1% من إجمالي قيمة الأسهم)، جاء

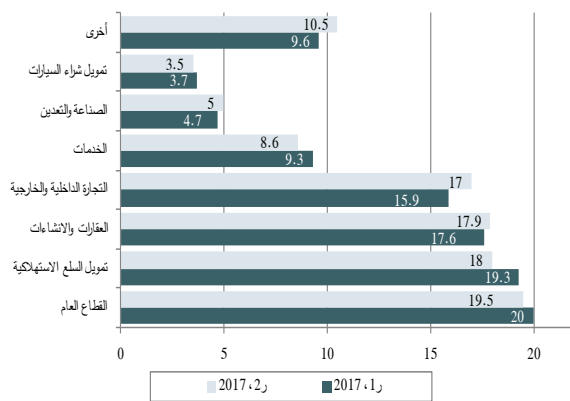
1- الموقع الإلكتروني لمركز إيداع الأوراق المالية، شوهد بتاريخ 10/10/2017 <https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php>

4- القطاع المصرفي¹

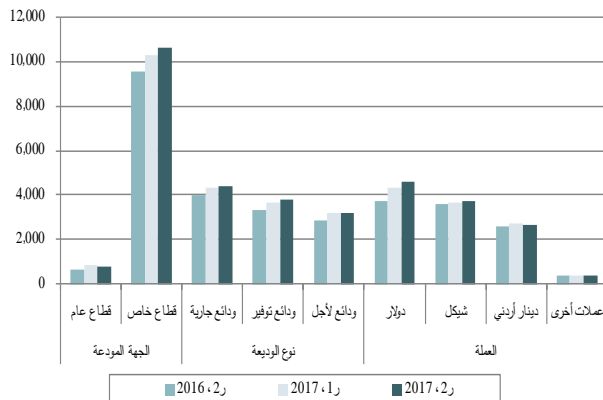
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، 2017 (نسبة مئوية %)



شكل 3-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



أظهرت المؤشرات الرئيسة للقطاع المصرفي استمرار التحسن في أداء هذا القطاع خلال الربع الثاني من العام 2017. إذ ارتفع إجمالي أصول/ خصوم المصارف المرخصة في فلسطين نهاية هذا الربع بنحو 0.8% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 12.9% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى 15.3 مليار دولار (الجدول 1-4).

جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي الأصول	15,348.1	15,222.3	14,196.4	14,068.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	7,528.9	7,234.2	6,871.9	6,666.4
الأصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,170.5	4,136.2	4,279.0	4,055.3
محفظه الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,050.4	1,042.2	1,007.1	1,051.2
التقديرة والمعادن الثمينة	1,201.9	1,567.2	991.2	1,204.4
الموجودات الأخرى	1,396.4	1,242.5	1,047.2	1,091.0
إجمالي الخصوم	15,348.1	15,222.3	14,196.4	14,068.3
ودائع الجمهور (ودائع غير مصرفية)**	11,379.5	11,127.5	10,604.6	10,432.6
حقوق الملكية	1,744.5	1,720.3	1,682.4	1,624.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,385.4	1,506.6	1,139.9	1,152.0
المطلوبات الأخرى	314.6	352.4	271.5	358.8
المخصصات والاهتلاك	524.1	515.5	498.2	500.4

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

التسهيلات الائتمانية

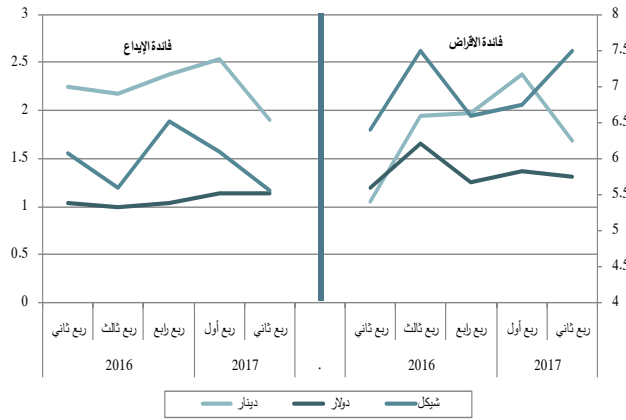
ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2017، بنحو 4.1% و17.5% مقارنة بالربع السابق والربع المناظر على التوالي لتبلغ نحو 7,528.9 مليون دولار. وبذلك ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور في الربع الثاني من العام 2017 ووصلت إلى 66.2%.

واستحوذت قروض على نحو 82.1% من إجمالي التسهيلات خلال هذا الربع، مقابل نحو 17.2% حصة الجاري مدين. واستمرت الضفة الغربية في الاستحواذ على نحو 86.8% من إجمالي هذه التسهيلات، مقابل 13.2% لقطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 46.3% من هذه التسهيلات، مقابل 38.3% للشيك الإسرائيلي و 14.0% للدينار الأردني (الشكل 1-4).

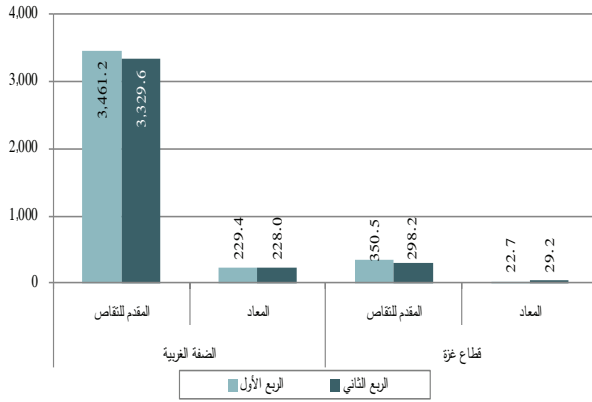
أما بخصوص توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع، فقد بلغت حصة القطاع العام نحو 19.5% من إجمالي هذه

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، آب 2017. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 4-4 متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



شكل 5-4: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة خلال الربع الثاني 2017 (مليون دولار)



الشيكل اتجاهاً متصاعداً من 6.75% في الربع الأول 2017 إلى 7.48% في الربع الثاني 2017. بالمقابل انخفض متوسط فائدة الإقراض بعملة الدينار (من 7.16% إلى 6.24%) والدولار (من 5.82% إلى 5.76%) خلال نفس الفترة (انظر الشكل 4-4).

أمّا فيما يخص فائدة الإيداع، فقد ارتفع متوسط الفائدة على الدولار بشكل هامشي (من 1.13% إلى 1.14%)، بالمقابل انخفض متوسط فائدة الإيداع على الشيكل (من 1.56% إلى 1.17%) والدينار الأردني (من 2.53% إلى 1.90%) بين الربعين. وأدت هذه التغيرات إلى ارتفاع الهامش بين متوسط أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض على الشيكل ليصل إلى 6.31 نقطة مئوية في الربع الثاني 2017، مقابل انخفاض الهامش على الدولار والدينار ليلبغ 4.62 و 4.34 نقطة مئوية على الترتيب.

حركة المقاصة

سجلت حركة المقاصة انكماشاً خلال الربع الثاني من العام 2017، حيث انخفض عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 9.9% مقارنة بالربع السابق، وتراجعت قيمتها بنحو 4.0% خلال نفس الفترة، ليلبغ عددها نحو 1.4 مليون شيك بقيمة 3,627.8 مليون دولار. بالمقابل ارتفع عدد الشيكات المعادة وقيمتها بنحو 2.2% و 2.0% على الترتيب. جدير بالذكر أن حوالي 75.3% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص هي بعملة الشيكل، يليها الدولار بنحو 19.0%.

التسهيلات، تلاه قروض تمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 18.0%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع العقارات والانشاءات بنسبة 17.9%، ثم قطاع التجارة الداخلية والخارجية بنسبة 17.0% من إجمالي التسهيلات. في حين توزعت النسبة الباقية بين قطاعات الخدمات والصناعات والتعدين إضافة إلى قروض لتمويل شراء السيارات والاستثمار بالأسهم وغيرها من القطاعات الأخرى التي تندرج تحت القطاع الخاص كما يوضح الشكل 4-2.

الودائع

سجّلت وداائع الجمهور نمواً خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 2.3% مقارنة بالربع السابق، و 11.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ 11,379.5 مليون دولار. توزعت بين وداائع للقطاع الخاص بنحو 93.3% مقابل 6.7% وداائع القطاع العام. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على إجمالي وداائع الجمهور باستحواذها على حوالي 40.2% منها، تلتها عملة الشيكل الإسرائيلي بنحو 33.0%، ثم الدينار الأردني بنسبة 23.6%. (الشكل 3-4). أخيراً بلغ عدد حسابات المودعين في المصارف المرخصة والعاملة في فلسطين نحو 3,079 مليون حساب نهاية الربع الثاني 2017.

أرباح المصارف

نمت أرباح المصارف (صافي الدخل) خلال الربع الثاني من العام 2017 بنحو 16.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 24.5% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ نحو 47.3 مليون دولار، وذلك جراء ارتفاع الإيرادات المتحققة من كافة العمليات بنسبة أكبر من الارتفاع في النفقات. فقد ارتفعت إيرادات المصارف بنسبة 9.3% في حين شهدت النفقات زيادة بنسبة 6.8% مقارنة بالربع السابق. وشكل الدخل من الفوائد نحو 68% من إجمالي الإيرادات المتحققة في الجهاز المصرفي (الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

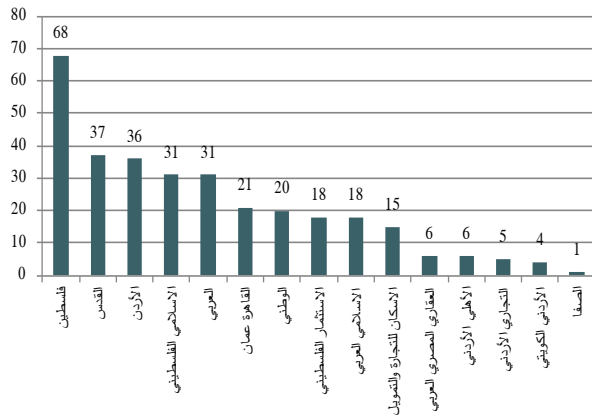
البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الرابع
الإيرادات	166.7	152.5	145.4	131.0
صافي الفوائد	113.6	108.2	103.1	98.0
العمولات	27.9	27.4	26.4	22.9
أخرى	25.2	16.9	15.9	10.1
النفقات	119.4	111.8	110.2	97.6
النفقات التشغيلية والمخصصات	103.3	100.7	97.7	87.2
الضريبة	16.1	11.1	12.5	10.4
صافي الدخل*	47.3	40.7	35.2	33.4

* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

معدّلات الفائدة

تتأثر مستويات الفائدة بأوضاع السيولة النقدية في المصارف، وبدرجة التنافسية ودرجة المخاطرة المحيطة، هذا إلى جانب السياسات النقدية للمصارف المركزية التي تصدر العملات المعنية. شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض بعملة

شكل 4-6: عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين (الربع الثاني 2017)



جدول 4-3: بيانات شركات الإقراض المتخصصة

البيان	2017		2016	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	209.8	210.0	199.4	183.0
- الضفة الغربية	143.3	142.2	137.0	129.2
- قطاع غزة	66.5	67.8	62.4	53.8
عدد المقترضين النشطين*	71,190	70,855	68,912	64,547
عدد الموظفين	647	641	618	583

* المقترضين النشطين هم المقترضين الفعليين الذين ما زال عليهم التزامات مالية لشركة الإقراض ويسدونونها شهرياً

وفي نفس السياق، بلغت نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص نحو 11.7% من حيث العدد، ونحو 7.1% من حيث القيمة. أما جغرافياً، فقد استحوذت الضفة الغربية على 91.8% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثاني من العام 2017 (ما يعادل 3,329.6 مليون دولار)، فيما بلغت حصة قطاع غزة نحو 8.2%. وشكلت قيمة الشيكات المعادة نحو 6.8% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في الضفة الغربية مقابل 9.8% في القطاع (الشكل 4-5).

الانتشار المصرفي

ارتفع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين في الربع الثاني 2017 بمقدار 4 فروع مقارنة مع الربع السابق وبلغ 317 فرعاً ومكتباً، منها 259 في الضفة الغربية و58 في قطاع غزة. أما بالنسبة لتوزيع الفروع والمكاتب حسب المصارف، فيبين الشكل (4-6) استحواد بنك فلسطين على نحو 22% من العدد الإجمالي.

شركات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد فروع شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الثاني من العام 2017 نحو 84 فرع ومكتب (57 فرع و27 مكتب). وقدمت هذه الشركات حوالي 209.8 مليون دولار من القروض، استحوذت الضفة الغربية على نحو 68.3% منها، مقابل نحو 31.7% حصة قطاع غزة. واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذه القروض بنسبة 30.4%، ثم القطاع التجاري بنحو 25.6%، تلاه القطاع الاستهلاكي بحوالي 13.1%، فيما تأتي قروض القطاع الزراعي في المرتبة الرابعة بنسبة 12.2%. وقد وقّرت شركات الإقراض المتخصصة حوالي 647 فرصة عمل. وارتفع عدد المقترضين النشطين خلال هذا الربع بنحو 0.5% ليبلغ نحو 71,190 مقترض (الجدول 4-3).

صندوق 4 - الخدمات المصرفية والمالية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر

والمثلث الجنوبي. وتنتشر فروع البنك في 28 بلدة وتشغل بالإجمال 400 موظف. ويزود البنك خدمات لـ 50% من مجمل الفلسطينيين في الداخل. ومن أهم منافسيه في البلدات العربية الصغيرة بنك «مركنتيل ديسكونت» (التابع لمجموعة «ديسكونت»).

تتمحور فعاليات البنك «العربي-الإسرائيلي» في مجالات الخدمات البنكية المختلفة للأفراد وللمصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة. وتصل نسبة الربح على رأس المال من مجمل أعمال البنك إلى 21%. ونسبة الربح هذه هي الأعلى بين البنوك الإسرائيلية على الإطلاق.

قام مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست الإسرائيلي بإجراء بحث ميداني حول القطاع البنكي في إسرائيل عام 2014 في المجتمعين العربي واليهودي. وتبين من البحث أن عدد فروع البنوك في إسرائيل يصل إلى 1,372 فرعاً، تتوزع بين 760 فرعاً تعمل في الوسط اليهودي، و514 فرعاً تعمل في المدن المختلطة و98 في الوسط العربي (أي 7% فقط من إجمالي عدد الفروع). كما اتضح أن 65% من الفروع في المدن والقرى الفلسطينية تابعة للبنك «العربي-الإسرائيلي» وبنك «مركنتيل ديسكونت».

أعد الدكتور حسام جريس، المحاضر في جامعة بئر السبع، بحثاً تناول فيه الخدمات المصرفية والمالية المتاحة للفلسطينيين داخل الخط الأخضر. وركّز البحث على التمييز في توفّر هذه الخدمات وفي تكاليفها بين الوسط الفلسطيني واليهودي في إسرائيل. ونقدّم فيما يلي عرضاً لأبرز المعلومات التي جاءت في البحث.

الجهاز المصرفي في خدمة فلسطينيي الداخل

يتكون الجهاز المصرفي في إسرائيل من خمس مجموعات مصرفية رئيسية تسيطر على 93% من مجمل الفعاليات البنكية. وهذه المجموعات هي: بنك هبوعليم، بنك لثومي، بنك ديسكونت، بنك مزراحي طفاحوت وبنك هيبنلثومي هريشون. وبالإضافة إلى هذه المجموعات هناك ثلاثة بنوك مستقلة وأربعة فروع لبنوك أجنبية. أما المؤسسة البنكية المركزية التي تعمل في خدمة فلسطينيي الداخل فهي «البنك العربي الإسرائيلي» من مجموعة بنك لثومي. تأسس البنك عام 1960 وهو يزود خدمات مالية ومصرفية ويحاول سد بعض الاحتياجات الخاصة بالفلسطينيين في منطقة الشمال

التمايز في البنية التحتية للجهاز المصرفي

وقامت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل بتوفير معلومات حول قروض الإسكان للفئات السكانية المختلفة للعام 2014. وتوثق الأرقام الفروقات الشاسعة بين اليهود والعرب بما يتعلق بالقروض السكنية. إذ أن عدد العائلات اليهودية الحاصلة على قرض سكني يفوق بأربعة أضعاف عدد العائلات العربية الحاصلة على قرض كهذا، وأن إجمالي قيمة المبالغ المتبقية للسداد في الوسط اليهودي تزيد على المبالغ المناظرة في الوسط العربي بـ 136 ضعف. ووفقاً لإحصاء إنفاق الأسرة للعام 2014،¹ يظهر إن عدد المقيمين في شقق سكنية مملوكة وغير مرهونة يصل إلى 83% في الوسط العربي مقابل 65% في الوسط اليهودي. ولا يعكس هذا وضعا ماديا أفضل لفلسطينيي الداخل ولكن يعكس الضائقة السكنية الشديدة للسكان العرب نتيجة عدم وجود سوق للقروض السكنية والنقص الواضح لعشرات الآلاف من الشقق السكنية.

المعطيات الاجتماعية والاقتصادية

إن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية لفلسطينيي الداخل صعبة وقاسية على مختلف الأصعدة. ومن بين هذه المعطيات ما يلي: الفلسطينيون في الداخل هم أقلية ذات نسبة عالية من صغار السن تبلغ 50% من المجموع. كما ان نسبة التكاثر الطبيعي عالية وتصل الى 3% سنويا. والفقر منتشر بنسبة 49% من مجمل العائلات الفلسطينية، ولا تزيد نسبة النساء العاملات على 20%. ومتوسط سنوات الحياة بين الفلسطينيين في الداخل يبلغ 74 سنة مقابل 83 سنة عند اليهود.² والفلسطينيون في الداخل محافظون بإدارة أموالهم ويملكون القليل من الأوراق المالية. وهم بشكل

عام لا يدركون ماهية أسواق المال ويفضلون برامج التوفير طويلة الأمد مقارنة بالوسط اليهودي، ولا تزيد نسبة من لديهم حساب بنكي 40% فقط (ممن تزيد أعمارهم على 15 سنة). على أن هذه المعطيات، وبالرغم من صعوبتها، تخبئ بين طياتها علامات تؤكد أن الفلسطينيين في الداخل يمثلون الطاقة الكامنة القادمة لنمو البنوك في المستقبل، بعد أن قامت معظم البنوك الكبرى باستغلال أغلبية طاقات النمو في الوسط اليهودي. ولقد باتت البنوك الإسرائيلية تعي جيداً مدى الطاقة الكامنة في الوسط العربي في الداخل وتسعى من أجل زيادة فعاليتها داخل المدن والقرى العربية وتهدف إلى تحسين وتنويع الخدمات البنكية المقدمة للفلسطينيين.

يبين الجدول 1 عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة مقابل كل فرع بنك في الوسط اليهودي والفلسطيني والتجمعات المختلطة. ويلاحظ أن كل فرع مصرف عند فلسطينيي الداخل يخدم عدداً من الزبائن يزيد بنسبة 25% عن عدد الزبائن التي يخدمها كل فرع بنك في الوسط اليهودي. من ناحية ثانية فإن متوسط مساحة الفرع في البلدات اليهودية 407 م² وهو أعلى بحوالي 39% من متوسط مساحة الفرع في البلدات الفلسطينية والذي يبلغ 292 م². كما أن متوسط عدد الوظائف في كل فرع في المجمعات السكنية اليهودية هو 15 وظيفة مقابل 12 وظيفة في المجمعات العربية. وكل وظيفة تخدم 257 شخص في الوسط اليهودي مقابل 352 شخص في الوسط العربي.

ويذكر تقرير «الكنيست» أن متوسط التكلفة الشهرية لإدارة الحسابات الجارية العائلية في البنك «العربي- الإسرائيلي» وفي بنك «مركتيل ديسكونت» هي الأعلى في إسرائيل. وتزيد تكاليف الشهرية التي يتحملها المودعون في هذين البنكين عن مثيلاتها في باقي البنوك بنسبة 2%. وأعاد التقرير هذا إلى المخاطر العالية التي تترافق مع تركيز أعمال هذين البنكين على القروض للأفراد والشركات الصغيرة، الأمر الذي ينعكس في ارتفاع نسبة الديون المتعثرة عندهما. إذ بلغت نسبة الديون التي يشك البنك بإمكانية جابقتها 1.59% في العام 2015 في البنك «العربي- الإسرائيلي»، و2.17% في بنك «مركتيل» مقارنة مع نسبة 0.7% فقط في المصارف الإسرائيلية الأخرى.

جدول 1: توزع السكان وعدد فروع البنوك وموظفيها في التجمعات السكنية المختلفة

المجموع	التجمعات المختلطة*	التجمعات العربية	التجمعات اليهودية	
4,931	1,255	500	3,176	* عدد السكان فوق 15 سنة (ألف شخص) نسبة مئوية
%100	%26	%10	%64	
1,372	514	98	760	* عدد فروع البنوك نسبة مئوية
%100	%38	%7	%55	
15	23	12	15	* متوسط عدد الوظائف في كل فرع

* المدن والتجمعات السكنية المختلطة وتشمل القدس، تل أبيب-يافا، حيفا، عكا، الناصرة العليا، اللد، الرملة، معالوت-ترشيحا، وواحة السلام.

القروض السكنية

يتضح من معطيات بنك إسرائيل أن إجمالي قيمة الاعتمادات من المصارف الإسرائيلية للقطاع الأهلي بلغ 504 مليار شيكل (أو 140 مليار دولار) في 2015، في حين أن الاعتمادات الممنوحة في الوسط العربي بلغت 4 مليار دولار فقط. إن أحد العوائق الكبيرة أمام حصول الأفراد والمصالح الصغيرة العربية على اعتماد يتمثل بضرورة تقديم ضمانات ورهونات للبنوك التجارية. وعملياً لا توافق البنوك التجارية والمؤسسات المالية في العديد من الأحيان على قبول أملاك أو عقارات فردية أو تجارية كضمانات للقروض. وتشير معطيات وزارة الإسكان أن معظم فلسطينيي الداخل لا يحصلون على قروض سكنية بهدف تمويل البناء وأنهم يمولون أنفسهم بأنفسهم، حيث لا تزيد نسبة من يمولون بناء مساكنهم عن طريق قرض سكني على 7%. بالمقابل فإن نسبة الحاصلين على قرض سكني في الوسط اليهودي تبلغ 33% من مجمل العائلات.

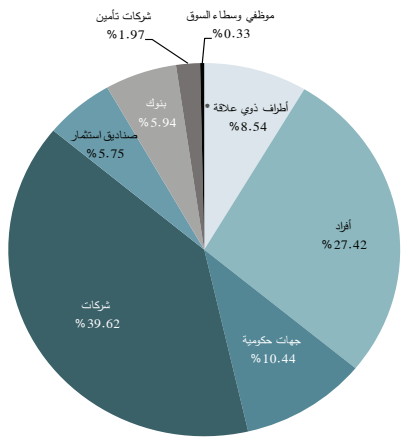
1- دائرة الإحصاءات المركزية، استطلاع النفقات العائلية ومستوى المعيشة، 2014.

2- التباين في متوسط سنوات الحياة المتوقعة، إضافة إلى أن خطر الموت المبكر أعلى عند السكان الفلسطينيين منه عند السكان اليهود، يعني عملياً أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر يمولون الأفراد من الوسط اليهودي في صندوق التقاعد المشترك.

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

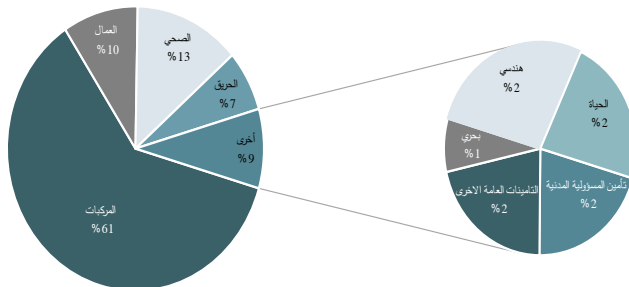
قطاع الأوراق المالية

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2017 (مليون دولار)

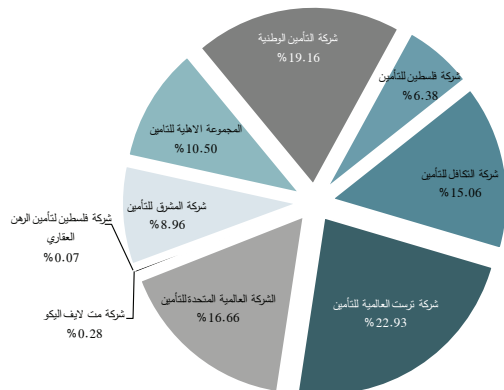


* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2017



شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني من العام 2017



بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.63 مليار دولار مع نهاية الربع الثاني من العام 2017، مرتفعة بنسبة 1% عما كانت عليه نهاية الربع الأول من العام 2017 وهذا يعادل نسبة 27.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. من جهة أخرى، بلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 72,153 متعامل، منهم 4.7% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن. (الجدول 1-5)

جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
58.93	34.53	75.90	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
92.96	71.99	123.90	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,627.91	3,591.34	3,199.94	القيمة السوقية (مليون دولار)
72,153	72,285	72,927	إجمالي عدد المتعاملين
68,758	68,891	69,478	- فلسطيني
3,395	3,394	3,449	- مواطن أجنبي

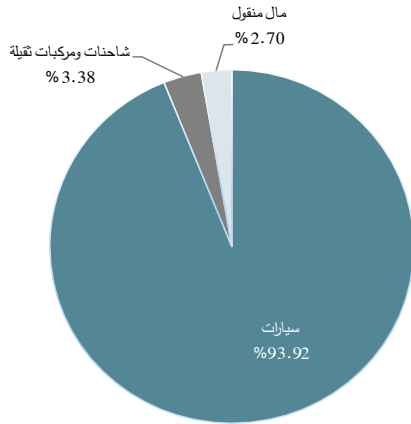
شهدت مؤشرات بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً بما كانت عليه نهاية الربع الأول. إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول بنسبة 70.7% و29.1% على التوالي. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى النشاط الملحوظ على تداول أسهم واحدة من الشركات المدرجة وهي شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو). حيث استقطع تداول أسهم هذه الشركة 45% من إجمالي التداول خلال الربع الثاني من العام 2017.

على أن المقارنة بين الربع الثاني 2017 مع الربع المناظر 2016 توضح انخفاض حجم وقيمة التداول بنسبة 22.4% و25% على التوالي. ويعود ذلك إلى تنفيذ عدد من الصفقات المؤسسية كبيرة الحجم في الربع الثاني 2016، أهمها عملية الاستحواذ التي تمت بين اثنين من البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. بالإضافة إلى إعادة تمركز بعض المستثمرين الاستراتيجيين في عدد من الشركات المدرجة.

يوضح الشكل 5-1، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 39.62% (بقيمة 1,437.2 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27.42% (بقيمة 994.9 مليون دولار).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2017. وبورصة فلسطين 2017. وجميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

شكل 4-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثاني من العام 2017



للمخاطر المرافقة للعملية، والى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر التمويل المستدامة للمساهمة في التوسع بعملياتها. (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

عدد عقود التأجير	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)	
637	32.0	الربع الثاني، 2016
367	19.3	الربع الأول، 2017
296	20.0	الربع الثاني، 2017

ويوضح الشكل 4-5 تركيز عقود التأجير التمويلي بنسبة 93.92% في مجال السيارات. ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطرها بالتالي. ولقد طرأ انخفاض في عدد العقود الخاصة بالسيارات في الربع الثاني مقارنة بالربع المناظر مقابل ارتفاع بعقود التأجير الخاصة بالشاحنات والمركبات الثقيلة والمال المنقول، ويعود السبب الرئيس لقلّة التركيز في المعدات بسبب إجماع الشركات على تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية. ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات في الفترات القادمة إثر صدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

قطاع التأمين

شهدت محفظة التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتبة) نهاية الربع الثاني 2017 انخفاضاً بنسبة 7.7% و5.8% مقارنةً مع الربع الأول 2017 والربع المناظر 2016 على التوالي، ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبة ما بين أرباع العام الواحد. بالمقابل ارتفعت صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 6.2% مع نهاية الربع الثاني للعام 2017 مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. في حين لم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً ملحوظاً في نهاية الربع الثاني من العام 2017، مكتفية بنسبة نمو بلغت 3.1% مقارنة بما كانت عليه مع نهاية الربع السابق. (انظر الجدول 2-5)

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
63.4	68.7	67.3	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
212.9	206.6	196.6	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(34.5)	(33.9)	(32.5)	صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين
84.6%	75.4%	73.6%	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
64.4%	65.5%	65.5%	صافي التعويضات المتكبدة / صافي الأقساط المكتتبة

يوضح الشكل 2-5، أنّ محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 13%. كما يلاحظ من الشكل 3-5 أنّ هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل تسعة شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2017.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 13 شركة. ولقد طرأ انخفاض في قيمة عقود التأجير التمويلي في الربع الثاني من العام 2017 بنسبة 37.5% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2016، إضافةً إلى انخفاض عدد عقود التأجير التمويلي بنسبة 53.5% في نفس الفترة. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

يعرض الشكل 6-1 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء في الربع الثاني 2017 إلى 2,184 ترخيص، بارتفاع بمعدل 5% عن الربع السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 9%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2017 نحو 884.1 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 16% عن المساحات المرخصة في الربع السابق.

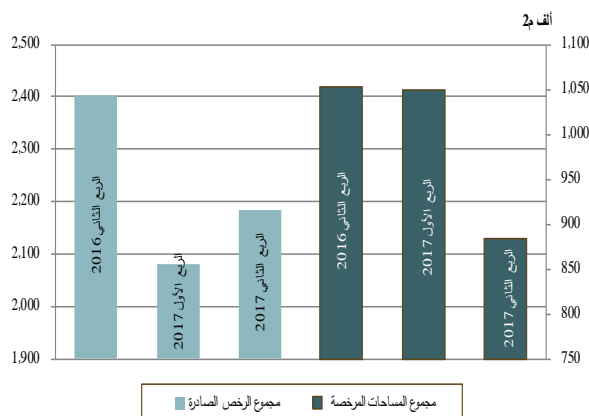
أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2017، 8,095 سيارة. وهذا يقل بمقدار 1,932 سيارة عن عددها في الربع السابق، ويرتفع بمقدار 685 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2016 (انظر الجدول 6-1).

جدول 6-1: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2017)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	المجموع
نيسان	1,458	204	806	2,468
أيار	2,186	218	666	3,070
حزيران	1,723	144	690	2,557
المجموع	5,367	566	2,162	8,095

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



5- توزع الأسهم في بورصة فلسطين بين المقيمين وغير المقيمين

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، وعقدت أولى جلسات التداول في شباط 1997. وفي مطلع شباط من العام 2010 تحولت إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول 2010 أطلقت السوق هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح «بورصة فلسطين» وتم إدراج أسهمها للتداول في 2012. وتعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004.

وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 8 شركات، كما بلغ عدد الوسطاء المعتمدين من البورصة والمرخصين من الهيئة 40 وسيط. من ناحية ثانية، بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة في أواسط أيلول 2017. ويوضح الجدول 1 توزيع هذه الشركات على القطاعات المختلفة. كما وصلت القيمة السوقية لها نحو 3.836 مليار دولار. ولا تمثل هذه القيمة سوى مقدارها 0.3% من إجمالي القيمة السوقية للبورصات والأسواق المالية العربية في نهاية العام 2016. ولقد حلت بورصة فلسطين في المركز 13 من أصل 16 بورصة وسوق مالي في المنطقة العربية.

بلغ عدد المستثمرين في بورصة فلسطين من غير المقيمين في الضفة والقطاع 3,395 مستثمر في آخر حزيران 2017، كما بلغت نسبة الأسهم التي يمتلكونها 37% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصة. ويمثل هذا انخفاضاً عن النسبة في نهاية الربع الثالث من العام 2016 والتي بلغت 40% كما يوضح الجدول 2.

جدول 1: توزيع الشركات المدرجة بالبورصة على القطاعات المختلفة

القطاع	عدد الشركات المدرجة
الصناعة	13
الخدمات	12
الاستثمار	9
البنوك والخدمات المالية	7
التأمين	7
المجموع	48

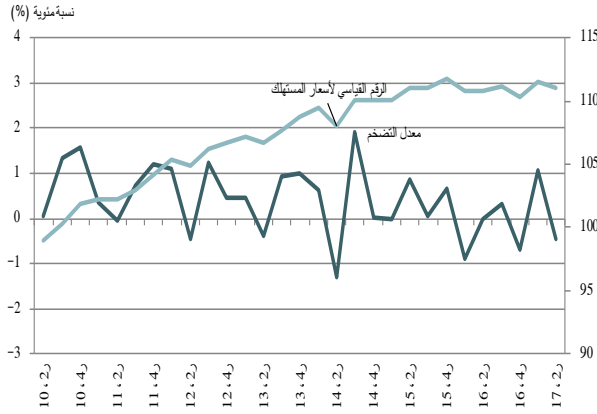
جدول 2: توزيع المساهمين في بورصة فلسطين بين مقيمين وغير مقيمين وتوزع حصصهم من حيث عدد وقيمة الأسهم

الفترة	عدد المستثمرين		عدد الأسهم المملوكة (مليون)		قيمة الأسهم المملوكة (مليون \$)	
	المحليين	غير المقيمين	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي	الاستثمار المحلي	الاستثمار الأجنبي
ر3، 2016	69,225	3,436	1,108.6	584.2	1,993	1,319
ر4، 2016	69,007	3,411	1,112.8	582.3	2,060	1,329
ر1، 2017	68,890	3,395	1,172.8	582.0	2,248	1,336
ر2، 2017	68,758	3,395	1,187.2	584.8	2,287	1,340

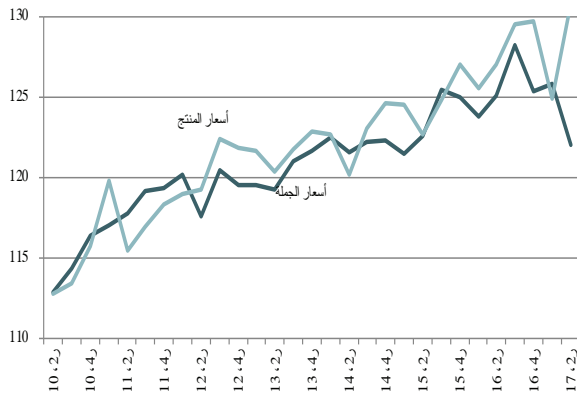
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية، ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

7- الأسعار والتضخم¹

شكل 1-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 2-7: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 3-7: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثاني 2017 (نسبة مئوية)



خلال نفس الفترة. وبناءً على ذلك، فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل، قد تراجع خلال الربع الثاني 2017 بنحو 3.67% بين الربعين المتلاحقين، وبمقدار 6.02% بين الربعين المتناظرين. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار تقريبا نفس التطورات التي شهدتها الدولار (الشكل 3-7).

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الواسطي للعائلات في الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ومعدّل التضخم هو معدل الارتفاع في الرقم القياسي بين تاريخين محددين.

يبين الشكل 1-7 منحنيين، يصوّر الأول تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المثنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2017 إلى 111.00 مقارنة مع 111.52 في الربع الأول 2017. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثاني 2017 والأول 2017 كان سالباً (انخفاض في الأسعار) بمقدار 0.47%. وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.81%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بمقدار 1.54%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 0.93%. بينما شهد الربع الثاني 2017 تضخماً موجباً بنسبة 0.22% بالمقارنة مع الربع المناظر 2016.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 3.04% بين الربع الثاني 2017 والأول 2017، ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 4.40%، كما انخفضت أسعار الجملة للسلع المستوردة بمقدار 0.66%. بالمقابل ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 4.74% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 5.63%. بالمقابل انخفضت أسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 0.88% (انظر الشكل 2-7).

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكل: يقيس معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.47% خلال الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع السابق، وهو ما يعني ارتفاع القوة الشرائية بعملة الشيكل بنفس المقدار. بالمقابل بلغ معدّل التضخم خلال هذا الربع نحو 0.22% مقارنة بالربع المناظر، ما يعني انخفاض القوة الشرائية للشيكل بنحو 0.22% خلال العام.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2017 تراجعاً في قيمة الدولار تجاه الشيكل بنحو 4.13% وبنحو 5.79% مقارنة بالربع السابق والمناظر على التوالي. بالمقابل بلغ معدّل التضخم نحو 0.47% و0.22%

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2017. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لحساب القوة الشرائية.

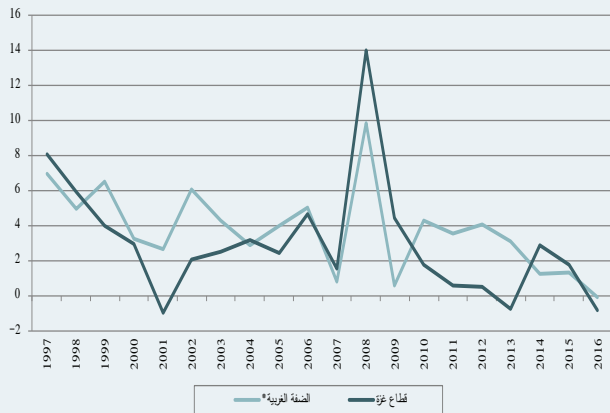
2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدّل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدّل التضخم.

صندوق 6 - التضخم بين المحلي والمستورد من إسرائيل

التضخم بين الضفة والقطاع

يُصور الشكل 1 معدّل التضخم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 20 عاماً بين 1997 و2016. ومن المهم التأكيد أن النقاط على المنحنيين تمثّل معدّل التضخم في كل سنة بالنسبة للسنة السابقة عليها، أيّ المعدّل المتوسّط للارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من سنة إلى أخرى.

شكل 1: معدّل التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية. * بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل في عام 1967.

يتضح من الشكل أن التضخم في العام 2008 يشكّل استثناءً خلال العقدين الماضيين. إذ وصل إلى 9.8% في الضفة ونحو 14% في القطاع (وإلى نحو 10% في فلسطين). ويعزى السبب الرئيس في هذا إلى الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية في ذلك العام، والذي انعكس بارتفاع أسعار الغذاء بمعدل يقرب من 18% في الضفة و22% في قطاع غزة. يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في المنح والمساعدات الخارجية في العام 2008 مقارنة بالعام السابق، والذي بلغ نحو 50%. أخيراً هناك تأثير إغلاق المعابر التجارية، وخصوصاً معبر المنطار التجاري، الأمر الذي أثر على حركة السلع وأدى إلى ارتفاع الأسعار في قطاع غزة بأعلى مما كانت عليه في الضفة.

يلاحظ من الشكل أيضاً أن معدّل التضخم في القطاع كان في معظم السنوات أدنى من المعدّل في الضفة الغربية. بلغ المتوسط البسيط لمعدّل التضخم في القطاع 3.0% بالسنة خلال الفترة (1997 - 2016) مقابل 3.8% في الضفة الغربية (2.4% مقابل 3.4% عند استثناء العام 2008). ويوضّح المنحنيان أن التباين بين معدلي التضخم في المنطقتين تركّز بشكل واضح خلال فترتين زمنيتين: الأولى 2001 - 2005 والثانية 2010 - 2013. الفترة الأولى هي سنوات اندلاع الانتفاضة الثانية، ويعزى أحد أسباب التباين فيها إلى الارتفاع الملحوظ للأسعار في الضفة الغربية خلالها نتيجة الإغلاق الداخلي وعزل مدن وقرى الضفة عن بعضها البعض آنذاك. أما الفترة الثانية، التي شهدت تضخماً في القطاع أدنى بشكل ملحوظ منه في الضفة، فلقد جاءت على الأرجح نتيجة التوسع في تجارة الأنفاق والاستيراد الرخيص (للمشتقات النفطية بشكل خاص) من مصر إلى قطاع غزة خلال تلك الفترة.

التضخم التراكمي

بلغ معدّل التضخم التراكمي في فلسطين خلال الفترة 1997 - 2016 ما يقرب من 72%. وهذا المعدّل هو حصيلته تضخم بلغ 75% في الضفة الغربية مقابل 60.5% في القطاع (انظر الجدول 2). ومعدّل التضخم

هو المعدّل الذي يزداد عليه المستوى العام للأسعار في بلد ما خلال فترة زمنية معينة. ويتمثل المستوى العام للأسعار هذا بأسعار مجموعة منتقاة من السلع والخدمات التي تعبر عن الاستهلاك المتوسط للعائلة المتوسطة في البلد المعني. ويطلق على هذه المجموعة من السلع والخدمات اسم «سلة الاستهلاك». ومعدّل التضخم هو واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو لا يعبر فحسب عن التبدل في القوة الشرائية للجُمهور، بل أيضاً عن التباين بين النمو الاسمي والحقيقي، وعن عوائد الاستثمار الحقيقية، وتبدّل التنافسية الدولية والمعدّلات التي يتوجب أن تزداد عليها الأجور والتعويضات للحفاظ على قيمتها الحقيقية.

سلة المستهلك في فلسطين

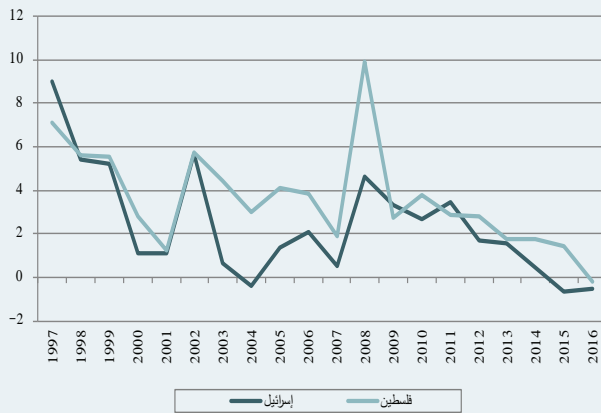
يسجل الجدول 1 الأوزان الترجيحية في سلة المستهلك في فلسطين والتي يتم على أساسها حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك وحساب معدّل التضخم بالتالي. يلاحظ أولاً أن الأوزان الترجيحية للسلة في فلسطين هي المتوسط المرجح للأوزان في سلات القدس والضفة والقطاع. وتعبّر الأوزان الثلاثة عن الثقل الاستهلاكي لكل من المناطق الثلاث (59% للضفة، 34% للقطاع و7% للقدس كما هو مسجل في السطر الأول من الجدول). ثانياً، أن بنية سلة المستهلك تختلف من مكان إلى آخر تبعاً لمستوى الدخل: قارن مثلاً حصة المواد الغذائية والمشروبات من إجمالي الإنفاق في القطاع (41%) مع حصتها في القدس (24% فقط). كما تتباين تبعاً للأحوال الاجتماعية والعادات والخصائص الجغرافية (يذهب 15% من الإنفاق المتوسط في الضفة إلى النقل والمواصلات في حين لا تزيد النسبة على 8% في قطاع غزة).

جدول 1: الأوزان الترجيحية في سلة الاستهلاك في فلسطين (سنة الأساس 2010)

أقسام الإنفاق الرئيسية	التوزيع النسبي (%)		
	قطاع غزة	القدس *I1	فلسطين
الضفة الغربية**	0.3415	0.0684	1.0000
المواد الغذائية والمشروبات المربطة	34.9556	23.6719	35.0175
المشروبات الكحولية والتبغ	5.2219	4.0605	4.3089
الأقمشة والملابس والأحذية	5.7950	6.9074	6.2857
المسكن ومستلزماته	8.8268	9.2789	8.8652
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	4.8289	5.4239	5.3590
الخدمات الطبية	4.4389	3.3219	3.9328
النقل والمواصلات	15.3316	18.3655	13.8281
الاتصالات	3.4552	3.1687	3.5508
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	1.7833	2.6941	2.0673
خدمات التعليم	3.5926	2.5117	3.3886
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.8566	2.7000	1.9198
سلع وخدمات متنوعة	9.9135	16.3756	11.4763
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	100.0000	100.0000	100.0000

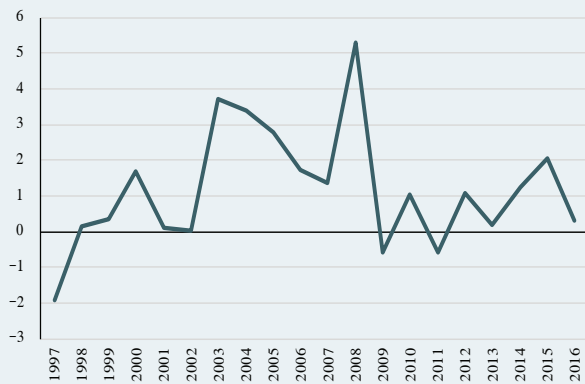
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية (حسب آخر تحديث 2010) بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. * بيانات القدس I1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

شكل 2: معدّل التضخم في فلسطين وإسرائيل 1997 - 2016 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الإحصاءات، الأسعار والأرقام القياسية. Bank of Israel, Statistics, Inflation and Monetary Policy, Inflation, Consumer Price index, Consumer index-Total Monthly, 2016=100. <http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/SeriesSearchBySubject.aspx?Level=3&slid=27> opened at 11/9/2017

شكل 3: الفجوة بين معدّل التضخم في فلسطين ومعدل التضخم في إسرائيل 1997 - 2016 (نقاط مئوية)



المراجع: انظر مصادر الشكل 2.

الإغلاق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي من جهة، والصرامة المؤسسية في بنية السوق المحلية وما يتولد عنها من احتكاكات وتقييد للمنافسة ولحرية الدخول إلى السوق من جهة أخرى.

ساهم في كتابة هذا الصندوق
سلام صلاح وعلي جبارين من «ماس»

التراكمي هذا لا يبدو مرتفعاً عند مقارنته مع المتوسط العالمي للتضخم التراكمي الذي بلغ 80% خلال نفس الفترة. ولكن يجدر التنويه أن القواعد والإجراءات، في العديد من الدول، تضمن حدوث زيادات على الأجور والرواتب التقاعدية والتحويلات الاجتماعية بشكل مواز لمعدلات التضخم، وذلك لضمان صيانة القوة الشرائية الحقيقية لهذه المدخول. وهذا ليس هو الحال في فلسطين. على سبيل المثال، في حين بلغ معدل التضخم التراكمي بين العامين 2000 و2006 في الضفة الغربية نحو 57% (43% في القطاع) فإن متوسط الأجر اليومي خلال الفترة ارتفع بمعدل 40% فقط في الضفة الغربية (18% في القطاع).

جدول 2: معدل التضخم التراكمي في فلسطين حسب المنطقة (1997 - 2016) %

قطاع غزة	القدس**J1	الضفة الغربية*	فلسطين
60.46	74.14	75.02	71.88

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصائيات الرقم القياسي لأسعار المستهلك. *بيانات الضفة الغربية لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. **القدس J1 تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

التضخم المحلي والتضخم المستورد

تطرقنا في العدد الماضي من المراقب إلى دراسة محلية توصلت إلى غياب وجود علاقة ذات دلالة بين زيادة التشغيل وارتفاع الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني (انظر فقرة «مفاهيم وتعريف اقتصادية» في المراقب الاقتصادي 49). وتوصل التحليل الكمي الذي أجريناه مؤخراً في معهد «ماس»، باستخدام معادلة نموذج الانحدار (طريقة المربعات الصغرى) ومصنوفة معامل الارتباطات أيضاً إلى غياب وجود علاقة ذات دلالة بين التضخم وبين نمو الناتج المحلي، وبين التضخم وزيادة الأجور في اقتصاد فلسطين. وتوصل التحليل إلى أن العامل الوحيد ذو الدلالة الإحصائية لتفسير التضخم في فلسطين هو معدّل التضخم في إسرائيل. واتضح أن 0.63% من كل 1% تضخم في فلسطين يتم تفسيره بالتضخم المستورد من إسرائيل. وتتفق نتائج هذا التحليل مع تقارير التضخم التي تصدرها سلطة النقد الفلسطينية والتي تذكر بأن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التضخم في فلسطين هي أسعار الواردات وأسعار الغذاء العالمية. ونظراً لأن نحو 70% من الواردات الفلسطينية تأتي من إسرائيل فإن الزيادة في أسعار الواردات يمكن مقارنتها بمعدّل التضخم في إسرائيل.

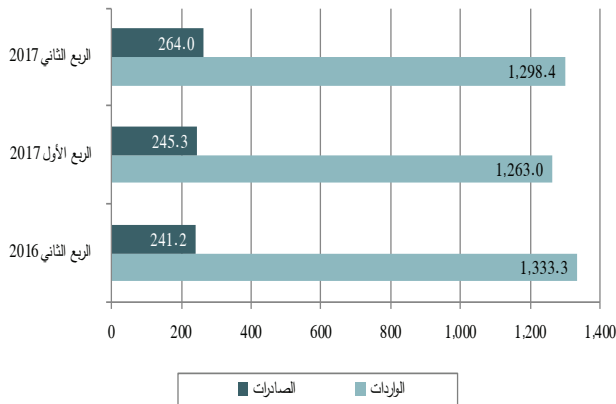
يعرض الشكل 2 معدّل التضخم السنوي في فلسطين وفي إسرائيل خلال الفترة 1997 - 2016. وكما رأينا سابقاً فإن العام 2008 يشكل استثناءً، حيث بلغ التضخم في إسرائيل 4.6% (مقابل نحو 10% في فلسطين). يتضح من الشكل أن معدّل التضخم في فلسطين كان، في معظم السنوات، أعلى من نظيره في إسرائيل. ولتأكيد التباين بين فلسطين وإسرائيل يمكن العودة إلى الشكل 3 الذي يصوّر الفجوة بين معدلي التضخم، إذ أن كافة النقاط فوق الخط الأفقي تمثل زيادة التضخم في فلسطين عنه في إسرائيل، والعكس بالعكس.

إذا ما افترضنا أن التضخم الإسرائيلي ينعكس كاملاً في الاقتصاد الفلسطيني فيمكن النظر إلى الفجوات التي يعرضها الشكل 3 على أنها تعبر عن «التضخم المتبقي»، أي التضخم الذي لا يتم تفسيره بالتضخم الإسرائيلي. وهذا المتبقي يجد تفسيره في تبدل عدد من المتغيرات الداخلية في فلسطين (مثل تأثير تحولات المساعدات الدولية) والخارجية (تبدل الأسعار العالمية لبعض المنتجات التي تنعكس بنسبة أكبر في فلسطين منها في إسرائيل). يضاف إلى ذلك عاملين لاشك في قوة تأثيرهما، الهزات السياسية والأمنية وظروف

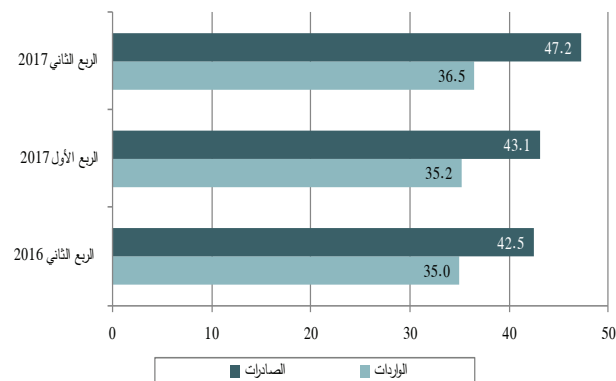
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

شكل 8-1: صادرات وواردات السلع «المرصودة» (مليون دولار)



شكل 8-2: صادرات وواردات الخدمات «المرصودة» مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

الربع الثاني 2017	الربع الأول 2017	الربع الثاني 2016	
(1,268.9)	(1,245.5)	(1,345.0)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1055.9)	(1034.3)	(1,116.7)	- صافي السلع
(213.0)	(211.2)	(231.9)	- صافي الخدمات
418.7	470.3	404.3	2. ميزان الدخل
382.8	472.4	553.3	3. ميزان التحويلات الجارية
(467.4)	(302.8)	(391.0)	4. الحساب الجاري (1+2+3)
564.1	176.8	274.9	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
(96.7)	126.0	(116.1)	6. صافي السهو والخطأ**

* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.
** تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ.

بلغت قيمة الواردات السلعية «المرصودة»² في الربع الثاني 2017 نحو 1,298.4 مليون دولار. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 2.8% عن الربع السابق، وانخفاضاً بنفس النسبة تقريباً عن قيمة الواردات المرصودة في الربع المناظر من العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة فلقد شكلت 20.3% فقط من قيمة الواردات. وقد ارتفعت الصادرات بنسبة 7.6% و9.5% في الربع الثاني 2017 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر على التوالي.

يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي. بلغ عجز الميزان التجاري الفلسطيني للسلع المرصودة في الربع الثاني من العام 1,034.4 مليون دولار. ولقد تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل والذي بلغ 10.7 مليون دولار (انظر الشكلين 8-1 و8-2).

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات، (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل العمال العاملين في إسرائيل والخارج، (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 467.4 مليون دولار في الربع الثاني 2017، وهو ما يعادل 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية. جاء عجز الميزان التجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,268.9 مليون)، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 418.7 مليون، وفائض في ميزان التحويلات بمقدار 382.8 مليون دولار. (انظر جدول 8-1)

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 564.1 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2017.
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) وفي البيانات الجمركية (للتجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الاجمالية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الكلية للتجارة الخارجية يتم تسجيلها في بيانات ميزان المدفوعات الفلسطيني الواردة لاحقاً في هذا القسم.

الاستثمارات الدولية

مفاهيم وتعريف اقتصادية

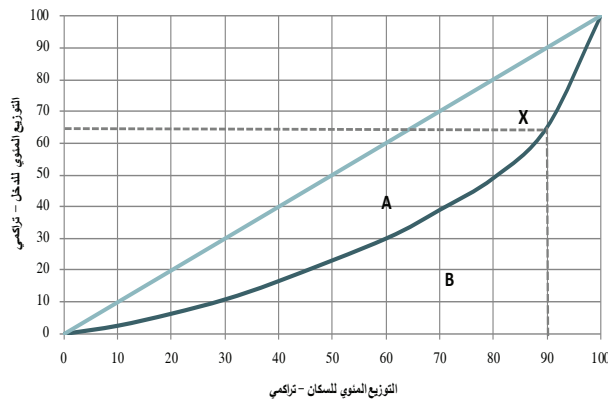
عدالة توزيع الدخل: منحني «لورنز» ومعامل «جيني»

كيف يتوزع الدخل الكلي في دولة ما بين المواطنين وهل يتسم التوزيع بالعدالة؟ هذا واحد من أهم الأسئلة في العلوم الاجتماعية، نظراً لأن توزيع الدخل هو المؤشر الأبرز عن عدالة السياسة الاقتصادية وعلى فعالية الحركة الاجتماعية في البلاد وعلى الاستقرار والتضامن بين الأفراد وطبقات المجتمع.

هناك طرق إحصائية مختلفة لقياس توزيع الدخل، أبسطها متابعة حصة أغنى 10% من السكان من الدخل (أو من الثروة) في البلاد، على سبيل المثال، بلغت حصة أغنى 10% من سكان الولايات المتحدة نحو 45% من إجمالي الدخل القومي في الفترة 1910 - 1920. ثم هبطت هذه الحصة إلى نحو 35% في خمسينات القرن الماضي، وعادت وارتفعت إلى ما يقرب من 50% في العقد الأول من القرن الحالي¹. وهناك أيضاً مؤشر 20/20، وهو الذي يقيس حصة أغنى 20% من السكان مقارنة مع حصة أفقر 20% منهم من إجمالي الدخل. ولقد بلغت هذه النسبة 8 أضعاف في الولايات المتحدة و7 أضعاف في المملكة المتحدة مقارنة مع 4 أضعاف فقط في السويد واليابان².

على أن الطريقة الأشمل لدراسة توزيع الدخل في المجتمع تتمثل في ما يعرف باسم منحني لورنز (Lorenz Curve) ومعامل جيني (Gini Coefficient). يصور منحني لورنز على الإحداثي العمودي التوزيع المتكوي التراكمي للدخل في بلد ما، بدءاً من 10% وانتهاءً مع 100%. ويسجل على الإحداثي الأفقي التوزيع المتكوي التراكمي للسكان (انظر الشكل 1). وتمثل كل نقطة على المنحنى الحصة التراكمية للسكان من إجمالي الدخل. على سبيل المثال، تقول النقطة (x) على المنحنى أن نحو 90% من السكان يحصلون على 65% فقط من الدخل، أي أن النسبة المتبقية من السكان 10% تحصل على 35% فقط من إجمالي الدخل.

الشكل 1: منحني لورنز

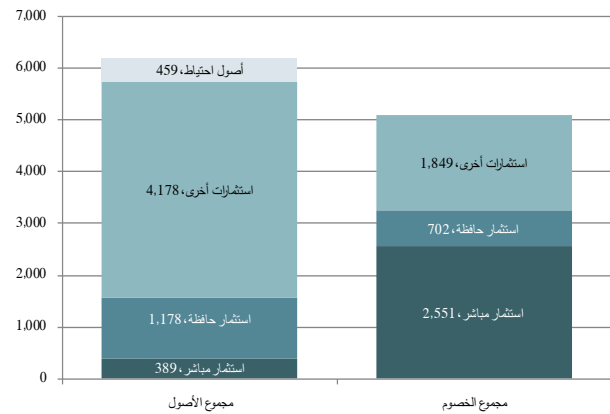


لاحظ أولاً أن الفئات الأفقر في المجتمع تقع على الطرف الأيسر من الإحداثي الأفقي، في حين أغنى 10% من السكان هم في أقصى اليمين. ثانياً، أن التوزيع الأمثل (وربما الطوباوي) للدخل هو على امتداد الخط القطري في الشكل 1، أي التوزيع الذي يتطابق فيه منحني لورنز مع الخط القطري. ذلك لأن كل 1% من السكان يحصلون على 1% من

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2017 نحو 6,204 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج منها 6.3%. واستثمارات الحافظة 19%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 5,102 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 50% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم على أن المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,102 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (63%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المعروف للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات غير المقيمين المباشرة المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع الفلسطيني بمقدار 2,162 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (في نهاية الربع الثاني 2017) (مليون دولار)



1. Thomas Piketty (2014): Capital in the 21 century.

2. The Equality Trust: <https://www.equalitytrust.org.uk/notes-statistical-sources-and-methods>

من الدخل مقابل تحسناً في توزيع الدخل بين الأغنياء والطبقة الوسطى.

منحنى لورنز ومعامل جيني في فلسطين

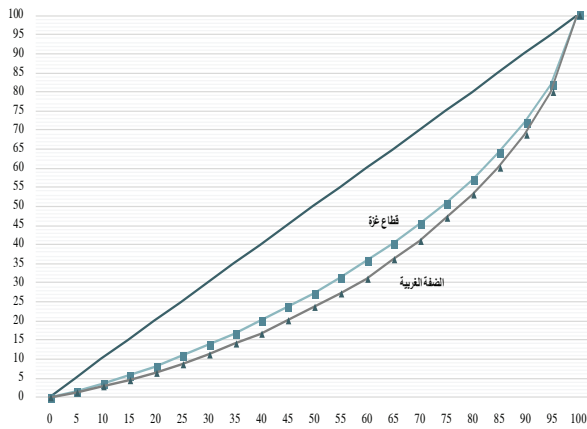
ماذا عن منحنى لورنز ومعامل جيني في الأراضي الفلسطينية؟ لا يتوفر هناك معلومات عن توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية، ولكن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر معلومات حول توزيع الاستهلاك بين العائلات في الضفة والقطاع. ومن المعلوم أن العدالة في توزيع الاستهلاك هي دائماً أعلى من العدالة في توزيع الدخل في ذات البلد، ذلك لأن الاستهلاك يأخذ بالاعتبار المساعدات العينية والتحويلات التي تتلقاها العائلات الفقيرة. ولقد قام الجهاز، على ضوء مسح إنفاق واستهلاك الأسر 2011، باستخلاص منحنى لورنز وحساب معامل جيني لاستهلاك العائلات في الأراضي الفلسطينية.³

تم التوصل إلى توزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية من خلال عينة بلغ عددها 4,317 عائلة (65% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة)، بمتوسط 6 أفراد في كل عائلة (5.6 في الضفة الغربية و6.6 في قطاع غزة). ويستدل من الجدول 2 أن استهلاك الفرد في أغنى 10% من العائلات الفلسطينية يعادل 4.8 ضعف من استهلاك الفرد في أفقر 10% من العائلات، كما أن أغنى 20% من العائلات تستهلك أكثر من ثلث إجمالي الاستهلاك في فلسطين.

يُصور الشكل 2 «منحنى لورنز» لتوزيع الاستهلاك في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 في كل من الضفة والقطاع. ويوضح الشكل أن منحنى لورنز لقطاع غزة أقرب إلى الخط القطري من منحنى الضفة الغربية، أي أن توزيع الدخل في القطاع أكثر عدالة من التوزيع في الضفة. وينعكس هذا في قيمة معامل جيني الأدنى في القطاع (0.34) مقارنة بالضفة (0.39). هذا واحد من المؤشرات الاقتصادية النادرة التي تعكس وضعاً أفضل في غزة منه في الضفة، ولكنه يعكس للأسف التساوي في الفقر في القطاع إلى جانب أثر المعونات الغذائية العينية الواسعة نسبياً في القطاع وهو ما يقلل من التفاوت في الاستهلاك بين العائلات.

شكل 2: منحنى لورنز لتوزيع الاستهلاك في الضفة الغربية

وقطاع غزة، 2011



المصدر: تقرير مسح إنفاق واستهلاك الأسر، الجهاز المركزي للإحصاء، 2011.

جدول 2: توزيع الاستهلاك الإجمالي بين السكان في فلسطين (2011)

توزيع السكان	أغنى 10%	ثاني أغنى 10%	ثالث أغنى 10%	رابع أغنى 10%	الفئة الخامسة	الفئة السادسة	الفئة السابعة	الفئة الثامنة	الفئة التاسعة	أفقر 10%
الحصة من الاستهلاك %	21.3	14.0	12.2	10.2	9.6	8.3	7.6	6.5	5.8	4.4

3- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق والاستهلاك والفقر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1899.pdf

الدخل الكلي على امتداد الخط القطري. على ذلك، يمكن الاستنتاج أنه كلما اقترب منحنى لورنز لتوزيع الدخل في بلد ما من الخط القطري كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة في البلد المعني، والعكس بالعكس. وهذا يعني أيضاً أن مؤشر عدم العدالة يُقاس بمقدار اتساع المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط القطري. وهذا تماماً ما يقيسه «معامل جيني» (المعامل = المساحة A / المساحة A+B).

معامل جيني

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر (الذي يعبر عن العدالة المطلقة في التوزيع، حيث يتطابق منحنى لورنز مع الخط القطري)، وبين الواحد (الذي يعبر عن الإنعدام المطلق للعدالة في التوزيع، حيث تتلاشي المساحة B فيستحوذ أقل من 1% من السكان على 100% تقريباً من مجمل الدخل). واضح إذن أن قيمة معامل جيني الواقعية تتراوح بين الصفر والواحد، وكلما تدنت القيمة كلما كان توزيع الدخل أكثر عدالة.

جدول 1: معامل جيني لتوزيع الدخل في دول مختارة

الرقم المتسلسل	الدولة	سنة التقدير	قيمة المعامل
149	فنلندا	2015	0.215
119	مصر	2008	0.308
110	المملكة المتحدة	2012	0.324
93	الهند	2011	0.352
64	الأردن	2007	0.397
48	إسرائيل	2013	0.428
43	الولايات المتحدة	2007	0.450

CIA: The World Factbook.

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html>

يعرض الجدول 1 قيمة معامل جيني في عدد من الدول، وتتراوح قيمته المعامل بين 0.215 في فنلندا (الأفضل بين 150 دولة في العالم) و 0.632 في ليسوتو (ذات توزيع الدخل الأسوأ والأكثر لا عدالة بين 150 دولة). وتقدّر الصفحة الإلكترونية لوكالة المخابرات المركزية قيمة معامل جيني في الضفة الغربية في العام 2009 على أنها 0.345، وهو ما يمنحها المرتبة 98 بين الدول الـ 150.

يعاني معامل جيني لتوزيع الدخل من نقطتي ضعف. أولهما، أنه حساس ويتطلب على ذلك أن يتم حسابه إلى أربعة أو خمسة أرقام عشرية لملاحقة التطورات التي يمكن أن تطرأ على توزيع الدخل بين فترة وأخرى. ثانيهما، وهذا مثلب أهم، أن تطابق قيمة المؤشر بين بلدين لا يعني بالضرورة تطابق توزيع الدخل فيهما. ذلك لأن حصة الفقراء من الدخل في الدولة «أ» يمكن أن تكون أسوأ مما هي عليه في الدولة «ب» مقابل توزيع أكثر عدالة للدخل بين الأغنياء في «أ». وبشكل مناظر، فإن انخفاض قيمة مؤشر جيني في بلد ما بين فترتين زمنيتين لا يعني بالضرورة أن الفقراء باتوا أحسن حالاً، ذلك لأن منحنيات لورنز للفترتين يمكن أن تتقاطع معاً ويمكن أن تعكس انخفاضاً في حصة الفقراء

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح إنفاق واستهلاك الأسر 2011

Economic Monitor

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)
Palestine Capital Market Authority (PCMA)

50

2017

Economic Monitor Issue 50/2017

Editor: Nu'man Kanafani

Palestine Economic Policy Research Institute- MAS (General Coordinator: Salam Salah)

The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)

Palestine Monetary Authority (Coordinator: Dr. Shaker Sarsour)

Palestine Capital Market Authority (Coordinator: Dr. Bashar Abu Zarour)

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute-MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

@ 2017 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah

Telephone: +972-2-298-7053/4

Fax: +972-2-298-7055

E-mail: info@mas.ps

Website: www.mas.ps

@ 2017 Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

P.O. Box 1647, Ramallah

Telephone: +972-2-2982700

Fax: +972-2-2982710

E-mail: diwan@pcbs.gov.ps

Website: www.pcbs.gov.ps

@ 2017 Palestine Monetary Authority (PMA)

P.O. Box 452, Ramallah

Telephone: +972-2-2409920

Fax: +972-2-2409922

E-mail: info@pma.ps

Website: www.pma.ps

@ 2017 Palestine Capital Market Authority (PCMA)

P.O. Box 4041, AlBireh

Telephone: +972-2-2946946

Fax: +972-2-2946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the Economic & Social Monitor is partially supported by:



**Arab Fund for Economic &
Social Development**



November 2017

Q2 2017 Summary:

- **GDP:** GDP grew during the Q2 compared to the previous quarter by 2.7% at constant prices. This growth is ascribed to growth in the West Bank against recession in the Gaza Strip, which led to an increase in per capita GDP by about 3% in the West Bank against its decline by the same percent in Gaza Strip compared to the previous quarter.
- **Employment and Unemployment:** The unemployment rate in Palestine rose by two percentage points compared to the previous quarter, to 29.0% (20.5% in the West Bank and 44.0% in the Gaza Strip). The percentage of the private sector workers who are sub-minimum wage earners (NIS 1,450) was 36.6% (46% females and 35% males).
- **Public Finance:** In Q2 2017 public expenditures amounted to NIS 4,203.4 million (32% of GDP), external funding for budget support and to support developmental expenditure amounted to NIS 392 million (almost half of external funding received during the previous quarter). The government's arrears amounted to NIS 336.9 million compared with NIS 656.5 million in the previous quarter. These arrears constituted 8% of total public revenues and grants during the quarter.
- **Vehicles Registration:** The number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,095 in Q2 2017, 73% of which were second-hand vehicles imported from the international markets and from Israel.
- **Inflation and Prices:** Inflation in Palestine decreased by 0.47% in Q2 2017 compared to the previous quarter. This reflects the rise in the purchasing power of those who receive and spend their income in shekels, while the purchasing power of those who receive their salaries in dollars and dinars and spend in shekels, decreased by 3.67 %.

CONTENTS

- ◆ **GDP**
Box 1: World Bank: Palestine's Economy Runs into Bottlenecks that Require Addressing Internal and External Constraints
- ◆ **Labor Market**
Box 2: Cattle Numbers and Beef and Milk Self-Sufficiency
- ◆ **Public Finance**
Box 3: Palestinians' Investments in the Amman Securities Market
- ◆ **The Banking Sector**
Box 4: Financial and Banking Services Available to the Palestinians within the Green Line
- ◆ **Non-Banking Financial Sector**
Box 5: Distribution of PEX Securities among Resident and Non-resident Investors
- ◆ **Investment Indicators**
- ◆ **Prices and Inflation**
Box 6: Inflation in Palestine: Local and Imported
- ◆ **Foreign Trade**
- ◆ **External Trade**
- ◆ **Economic Concepts and Definitions:**
Income Distribution Inequality: "Lorenz" Curve and "Gini" Coefficient
- ◆ **Key Economic Indicators in Palestine 2012-2017**



M A S
Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)



Palestine Monetary
Authority (PMA)



Palestinian Central Bureau
of Statistics (PCBS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

1- GDP¹

Palestinian GDP or the monetary measure of the market value of all types of goods and services produced in the Palestinian economy rose by 2.7% over Q2 2017 compared to the previous quarter reaching US\$ 2,053.3 million (at 2004 constant prices): 76.6% in the West Bank and the remaining percent in Gaza Strip. This growth entailed 4.4% growth in the West Bank against a decline by 2.5% in the Gaza Strip. Compared with the corresponding quarter (Q2 2017 and Q2 2016), GDP grew by 1.1% in Palestine, 1.3% in the West Bank and 0.4% in Gaza Strip (Figure 1-1).

This rise during Q2, accompanied with an increase in the population, resulted in an increase in per capita GDP by about 2% compared to the previous quarter, while compared with the corresponding quarter Q2 2016, the per capita GDP declined by 1.7% during Q2 2017 (Table 1-1).

Table 1-1: Per capita GDP* by Region (constant prices, base year 2004) (US\$)

	Q2 2016	Q1 2017	Q2 2017
Palestine	447.8	431.6	440.2
-West Bank*	582.8	555.2	576.0
-Gaza Strip	256.0	257.0	248.7

(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

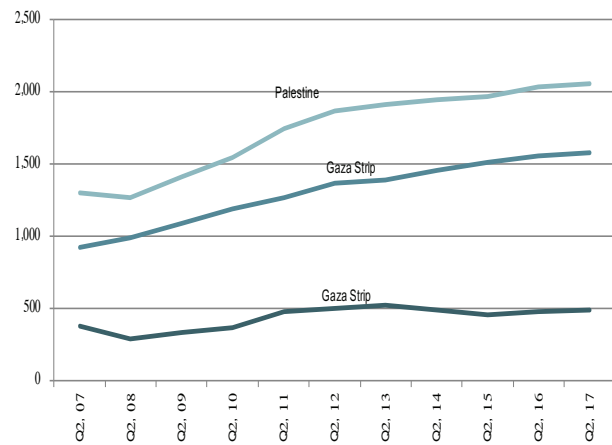
The GDP gap between the West Bank and the Gaza Strip

Gaza Strip's share of Palestine's GDP has decreased by almost 1.2 percentage points in Q2 compared to the first quarter of the year. Figure 1-1 shows that the gap between the West Bank and the Gaza Strip has widened during the last decade. Gaza Strip's contribution to GDP is less than a quarter of the country's GDP, about 23.4% only (Figure 1-2). Moreover, the gap between the West Bank and Gaza Strip in terms of per capita GDP has widened as well by USD 29 compared to the previous quarter, reaching US\$ 327.3, i.e. the per capita GDP in Gaza Strip is less than half of the West Bank's per capita GDP (about 43%) (Figure 1-3).

Composition of GDP

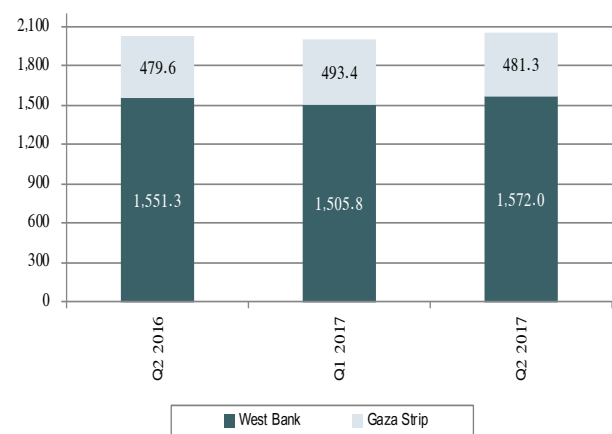
The share of the productive sectors' (agriculture, industry and construction) contribution to Palestinian GDP declined by 0.3 percentage point between Q2 2017 and Q1 2017, as a result of the decline in the contribution of the industrial sector. In addition, the share of the services sectors declined by 0.2 percentage point, as well as the share of transportation, information, and finance sectors against an increase in the share of public administration and defense sectors (Figure 1-4).

Figure 1-1: Palestinian GDP* by Corresponding Quarters (at 2004 constant prices) (US\$ million)



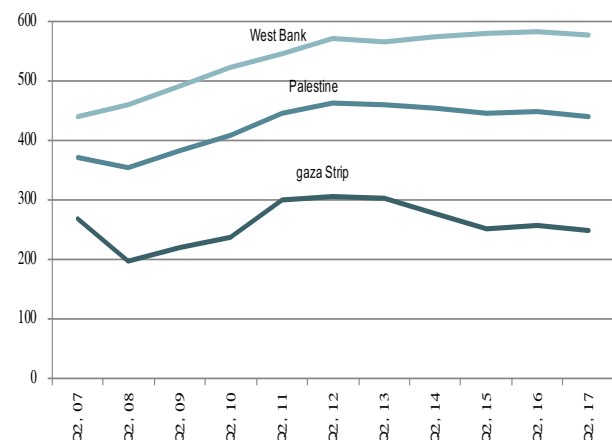
(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-2: GDP in the West Bank and Gaza Strip* (US\$ Million, constant prices, base year 2004)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Figure 1-3: GDP in Palestine* by Region, and by Corresponding Quarters (US\$ constant prices, base year 2004)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

¹ The source of data in this section: PCBS, 2017, Periodic Statistics on National Accounts, 2007-2017. Ramallah- Palestine.

Expenditure on GDP

The absolute increase in GDP (at constant prices 2004) between Q2 2016 and Q2 2017 amounted to about US\$ 22.4 million (a growth of 1.1%), which is explained by the decreased aggregate consumption expenditure (private and public) by US\$ 92 million, and increased investments by about US\$ 17.8 million. On the other hand, net exports (i.e. exports minus imports) increased by US\$ 95.5 million during the quarter. (Figure 1-5 shows percentile expenditure on GDP items).

Figure 1-4: % Contribution of Economic Sectors to Palestinian GDP* (constant prices, base year 2004)

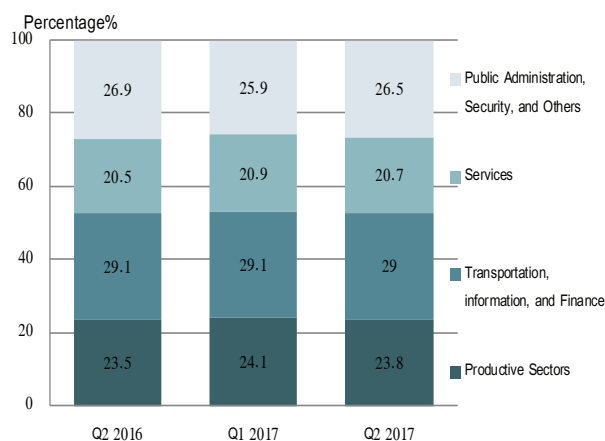
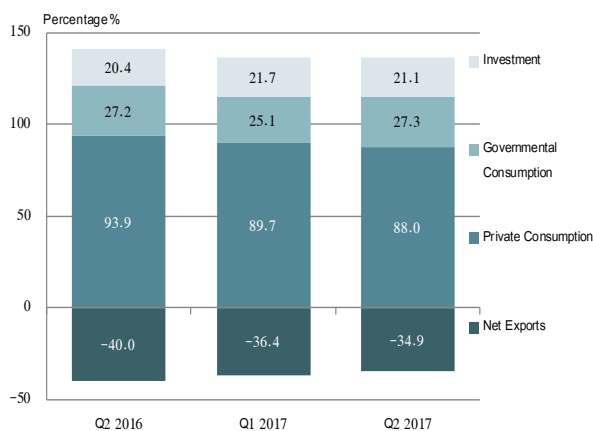


Figure 1-5: % Expenditure on GDP in Palestine* (constant prices, base year 2004) (% percent)



(*) Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The total does not equal 100%, due to 'net errors and omissions' item.

Box 1: The World Bank: Palestine's economy runs into bottlenecks that require addressing internal and external constraints

In this box we present excerpts of the most important information and analyses presented in The World Bank's semiannual "Economic Monitoring Report to the AD Hoc Liaison Committee", which was released by the World Bank's office in Palestine in mid-September:¹

- The Palestinian economy is currently deeply distorted and is unable to generate the jobs and incomes needed to improve the living standards. Restrictions imposed on trade, lack of access to resources, and siege on Gaza lasting for a decade now, have all led to deterioration of the productive base. The share of manufacturing in the economy has shrunk by half in the last 25 years, while the share of agriculture is only one third its share in the past years. The economy is highly dependent on imports whose size is triple the size of exports, and the trade deficit is around 40% of GDP, which is considered as one of the highest in the world. Add to that low investment rates, and its high concentration in relatively unproductive sectors which are not able to enhance job creation. As a result, growth in real GDP, driven mainly by consumption has receded, as a consequence of the war on Gaza in 2014 and the cut in aid, dropping to 2% on average between 2013 and 2016, and to 0.7 % only in 2017. Regarding the unemployment rate, it remained close to 30% on average, while it was double that rate among the youth cohort in Gaza Strip.

- Private investment did not exceed 15-16% of GDP in recent years (compared with 25% in fast-growing middle-income economies). The percent of Foreign Direct Investment (FDI) in the Palestinian Territory has remained around 2% of GDP, which is also very low.

- Economic growth, social assistance programs, and well-targeted cash transfer programs have contributed to reducing poverty rates in the occupied territory following the second Intifada. However, political instability and the recurring aggressions against Gaza Strip over the last decade have adversely impacted people's welfare. Following the 2008-2009 attack on Gaza, poverty rate in the Strip increased by 20 percentage points. The latest available data show that poverty rate in Gaza Strip was 38%, compared with 18% in the West Bank in 2011.

- Palestinian imports from Israel account for 63% of total imports, while Palestinian exports to Israel account for 79% of total exports, noting that Israel's economy accounts for only 0.2% of the world's GDP. Israel's comparative advantage at the global level is narrow and limited to high-tech products and services, like chemicals and pharmaceuticals, and polished diamonds. Most of these products do not typically constitute a large share of the imports of a middle-income developing country, like Palestine. Therefore, it is not surprising that Palestinian imports from Israel are not composed of those products, but mainly of fuel/oil derivatives, food products and intermediate-technology products. The concentra-

¹ The World Bank: Economic Monitoring Report to AD Hoc Liaison Committee, September 18, 2017. <http://documents.worldbank.org/curated/en/515891504884716866/pdf/119657-WP-PUBLIC-on-Monday-1-PM-sept-11-AHLC-report-September-8.pdf>

tion of Palestinian trade with Israel is justified by restrictions imposed on Palestinian trade that prevent third-party direct imports (as Figures 1 and 2 show).

- In mid-2017 the Palestinian government took a set of measures to cut expenditures in Gaza Strip. First, the PA made a 30% cut, on average, in public employees' salaries in Gaza Strip. Second, about 7000 civil employees in Gaza Strip were referred to early retirement, and there are suggestions that an additional 5000 security employees will be referred to early retirement at a later stage. Also, to save in net lending, the PA has cut fuel payments which resulted in a cut in electricity supply to Gaza Strip's power plant by more than 30%.

- Despite austerity measures adopted by the PA, and the success in reducing the budget deficit significantly, the total deficit is projected to reach USD 1.2 billion in 2017 (8.4% of GDP). After foreign aid amounting to USD 661 million, and repaying external debt (USD 40 million, the actual financing gap will amount to USD 580 million (4% of GDP). To control the financing gap, the Bank suggest that the PA should adopt reform measures in the West Bank similar to those adopted in Gaza Strip, like applying cuts on the wages bill and reducing non-priority spending.

Using a simplified Computable General Equilibrium (CGE) model of the Palestinian economy, the World Bank's report examined the opportunities for the Palestinian economy to recover from its chronic recession and to eliminate the major constrains undermining it. The report reached the following findings:

- Addressing external constrains, especially Israeli restrictions on Area C, can lead to achieving 33% additional cumulative growth in the West Bank by 2025. This could result from enabled access to scarce resources, specifically land and water, as well as taking advantage of Area C's comparative advantages in agriculture, mining and quarrying, and tourism.² Also, lifting the blockade on Gaza Strip would allow trade inflow needed for rehabilitation and rebuilding the Strip's economy, that could lead to additional cumulative growth of 32% by 2025.

- On the other hand, addressing internal factors, which are within the control of the PA under the current circumstances, could also lead to achieving cumulative growth of 25% and 30% in the West Bank and Gaza Strip respectively by 2035. Such a growth entails taking steps to strengthen the business environment needed for the private sector's operation, investment, and involvement in infrastructure projects, in addition to developing vocational education to create jobs, and rationalize the performance and number of the public sector employees, as well as achieving political reconciliation between the West Bank and the Gaza Strip.

- In summary, the report concludes that addressing "external" and "internal" constraints can raise the annual growth rate to 6% in the West Bank and 8% in the Gaza Strip. This additional growth could result in the creation of an additional 50,000 jobs in the West Bank and 60,000 jobs in the Gaza Strip by 2025 compared to what would be the case if external and internal constraints persist.

Figure 1: Average Duration per Trade Process (Days)

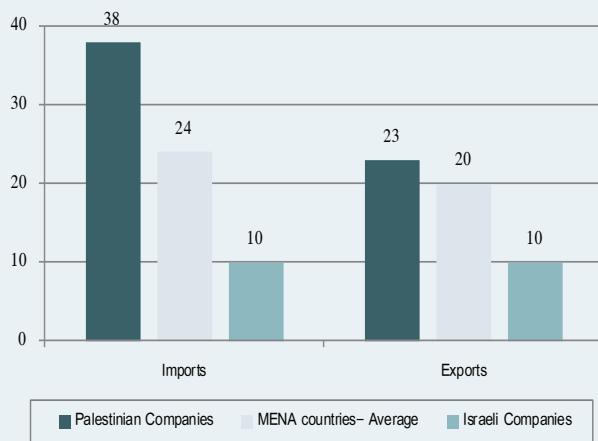
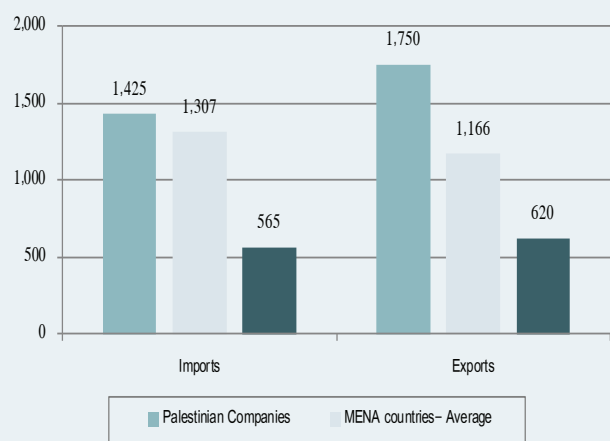


Figure 2: Average Cost per Transaction (USD)



2 The report's estimates of the accumulating gains (during 8 years) of the PA's accessing Area C, is significantly less than other estimates issued by the WB on the direct and indirect gains of alleviating restrictions imposed on Area C. A previous study estimated that this would increase the value added by USD 3.4 billion or 35% of GDP annually, and that the PA's control of Area C could result in a drop in the budget deficit by 56% and an increase in employment by 35% (compared with 2011). For more information about the study, refer to the Monitor, issue 34 (Nov 2013).

2- Labor Market¹

Manpower in Palestine, which comprises all persons aged 15 years and over, amounted to 3,012 thousand persons by the end of Q2 2017. The labor force, which includes only all persons qualified to work and seeking actively to find work (who are either employed or unemployed), amounted to 1,368

thousand. The difference between the labor force and the actual number of workers provides a measure of the rate of unemployment. Figure 2-1 shows the relation between the three variables and the development of population in Q2 2017 compared with figures ten years ago.

Figure 2-1: the Total Population, Manpower and Workers in Palestine (Q2 2007 and Q2 2017) (Thousands)



Number and Distribution of Workers

The number of workers in Palestine decreased by 2.8% between Q1 and Q2 2017 reaching 971.5 thousand workers. The regional distribution of workers in Q2 2017 was 58% in the West Bank, around 29% in Gaza Strip, and 13% (or about 128 thousand workers) in Israel and the settlements. By sector, more than one fifth of the employed in Palestine worked in the public sector, while this percent rises to 38% in Gaza Strip in Q2 2017 (Figure 2-2).

During Q2 2017, about 35.0% of the employed worked in the services sector (53.7% in Gaza Strip), whereby the building and construction sector employed 21.5% of workers in the West Bank and less than 5.6% in Gaza Strip. About 21% of the employed worked in the trade, restaurants, and hotels sector. This percent converges between the West Bank and Gaza Strip (Figure 2-3).

Figure 2-2: % Distribution of Palestinian Workers by Region and Sector, Q2 2017(%)

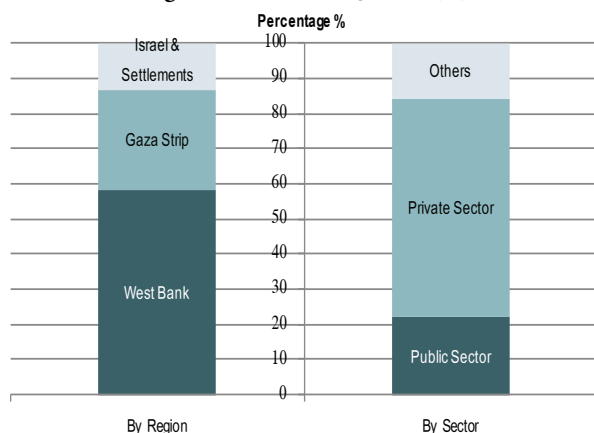
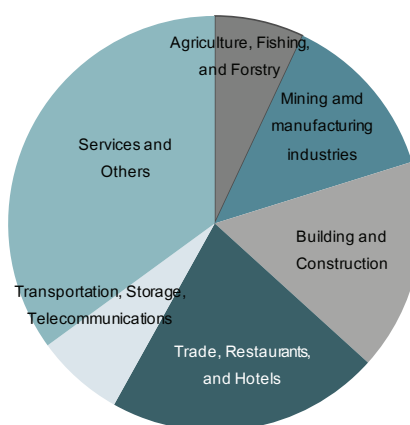


Figure 2-3: % Distribution of Palestinian Workers by Economic Activity, Q2 2017 (% percentage)



¹ The Source of data in this section: PCBS, 2017, Labor Forces Survey, Ramallah, Palestine.

Unemployment

The number of the unemployed in Palestine stood at 396.4 thousand persons by the end of Q2 2017. The unemployment rate (the number of unemployed people divided by the number of people in the labor force) was 29.0% in Q2 2017, higher by two percentage points compared to the previous quarter and corresponding quarter 2016 (Table 2-1).

Table 2-1: Unemployment Rate among Individuals Participating in Palestine’s Labor Force by Region and Gender (Percentage %)

		Q2 2016	Q1 2017	Q2 2017
West Bank	Males	15.3	15.9	16.8
	Females	30.5	31.2	36.2
	Total	18.3	18.8	20.5
Gaza Strip	Males	34.4	32.7	36.2
	Females	65.3	67.4	71.5
	Total	41.7	41.1	44.0
Palestine	males	22.1	21.9	23.7
	Females	42.8	43.9	46.6
	Total	26.6	25.7	27.0

Two of the enduring characteristics of unemployment in Palestine are that:

1) It is high among the youth: the unemployment rate in the age group between 15-24 years reached 44.7% (72.4% for females against 38.8% for males). This indicates that a large proportion of the unemployed are new entrants to the labor market (Figure 2-4 and Box about school to work transition in Monitor, Issue 46).

2) The unemployment rate decreases with the completion of higher educational levels for males, contrary to females (Figure 2-5): The unemployment rate in Q2 2017 reached 25.8% for males who had not completed secondary education, while it was 19.2 % for males with a Bachelor degree. On the other hand, the unemployment rate for females with a Bachelor degree was 57.8%, while it was only 23.1% for females who had not completed secondary education (Figure 2-5).

Output Growth and Changes in Unemployment Rate

Figure 2-6 shows two curves; one for the GDP growth rate (at constant prices) for each quarter and the other for the unemployment rate for each quarter during Q2 2012-Q2 2017. The first noticeable aspect of the figure is the sharp fluctuation in the curve of the GDP growth rate. Part of this fluctuation can be explained by the seasonal/cyclical nature of GDP, as economic activity is somewhat reduced in the winter and autumn compared to other seasons. Nevertheless, the impact of political factors and restrictions imposed by the occupation on economic activity explain the sharp and periodic fluctuation of economic growth. Secondly, the figure shows that there is a relation in the behavior of the two curves, i.e. whenever there is an increase in the growth rate of output, there will be a decline in the unemployment rate and vice versa, i.e.

Figure 2-4: Employed and Unemployed in Palestine by Age Group (Q2 2017)

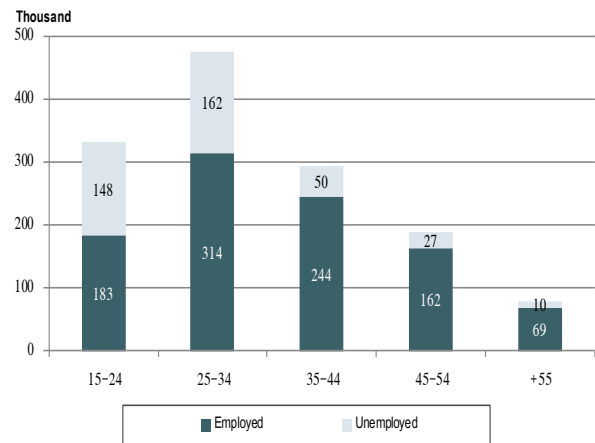


Figure 2-5: Employed and Unemployed in Palestine by Educational Level and Gender (Q2 2017)

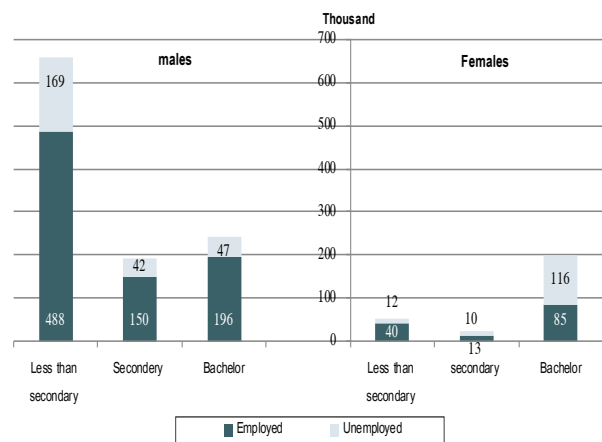
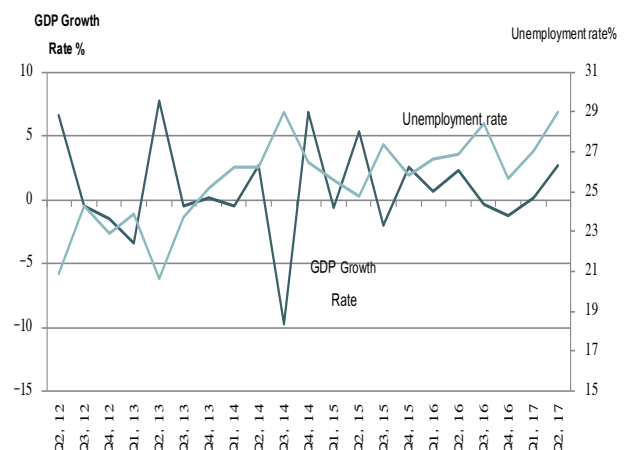


Figure 2-6: Growth Rate of GDP and Unemployment Rate in Palestine



any increase in the growth rate by 1% equals a drop in the unemployment rate by 0.26% during the study period. This simplified and approximate linkage provides a simple estimate of the acceleration needed in the growth rate and the time needed to achieve a significant reduction in the high unemployment rates, in Palestine in general, and in the Gaza Strip in particular.

Wages

The average daily wage for workers in Palestine amounted to NIS 114.2 in Q2 2017. Yet this figure does not show the divergence between the average wage for workers in Palestine on one hand, and that for workers in Israel and the settlements on the other hand, and between the average wage in the West Bank and that in the Gaza Strip (Table 2-2). As figures indicate, the average wage of workers in Israel and the settlements is about triple the wage of workers in the Gaza Strip. The gap is even wider when considering the median wage, which is significantly higher and better than the average wage; because it reflects the wage level whereby the wages of half of all workers are above it, and the wages of half of all workers are below it (Figure 2-7 tracks the divergence between the average and median wage). Notably, the median wage in Gaza Strip is almost half the median wage in the West Bank.

The average daily wage increased by NIS 2.2 in the West Bank between Q1 and Q2 2017, and by NIS 3.1 in Israel and the settlements, and by NIS 1.2 in the Gaza Strip (Table 2-2). Figure 2-7: The Average and Median Daily Wage for Wage Workers (NIS) in Palestine,

Table 2-2: The Average and Median Daily Wage (NIS) in Palestine (Q2 2017)

Place of Work	Average Daily Wage	Median Daily Wage
West Bank	103.7	96.2
Gaza Strip	59.9	40.0
Israel and the settlements	222.6	200.0
Palestine	114.2	96.2

Minimum Wage

During Q2 2017 the percent of wage workers employed by the private sector who were sub-minimum wage earners (less than NIS 1,450) was 36.6% (46.6% females and 34.7% males). The average monthly wage of those workers was NIS 844. By region, 16.8% of the private sector wage workers in the West Bank were paid sub-minimum wage earners, compared with 76.9% in Gaza Strip (Table 2-3).

Child Labor

Child labor (aged 10-17 years) decreased slightly during Q2 2017 compared with the previous quarter, from 3.4% to 3.1%. Yet the percent declined by almost half a percentage point compared with the corresponding quarter 2016. By region, child labor was 4.3% in the West Bank against 1.4% in Gaza Strip during Q2 2017.

Table 2-3: The Number and Average Wage of Wage Workers Employed by the Private Sector who are Sub-minimum Wage Earners (excluding workers in Israel and the Settlement), Q2 2017

	Number of wage workers in the private sector (Thousand)			Number of wage workers who are sub-minimum wage earners (Thousand)			Average monthly wage for sub-minimum wage earners (NIS)		
	males	females	both	males	females	both	males	females	both
West Bank	195	43	238	21	19	40	1,203	967	1,089
Gaza Strip	102	15	117	82	8	90	735	708	732
Palestine	297	58	355	103	27	130	831	893	844

Box 2: Cattle Numbers and Beef and Milk Self-sufficiency

In 2012 the total value added of the agricultural sector in Palestine was US\$ 322 million, constituting less than 6% of GDP, as Figure (1) shows. The value of livestock production is estimated at 40% of the total agricultural value added (Figure (2)).

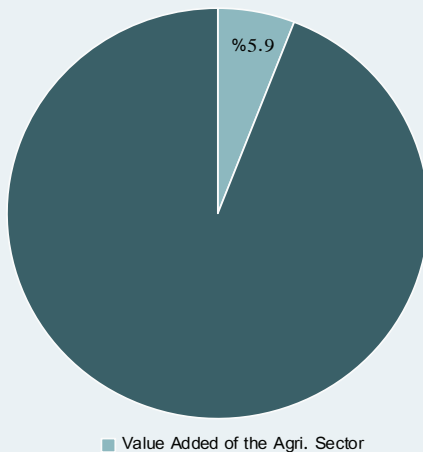
By the end of 2010, the total number of agricultural holdings in Palestine was 105,238. Plant holdings were 68%, and 32% were mixed holdings (plant and livestock holdings) (Figure (3)).

Figure (4) shows the development of the number of cattle in Palestine. Figures show that the number of cattle increased by about 1,150 cows only over the last 13 years between 2004 and 2017. Nevertheless, Gaza Strip's share of the total number of cows in Palestine increased from 16% to 35% during the study period.

Estimated based on 2016 figures issued by the MoA (unpublished) and estimates by the Palestinian Farmers Union.

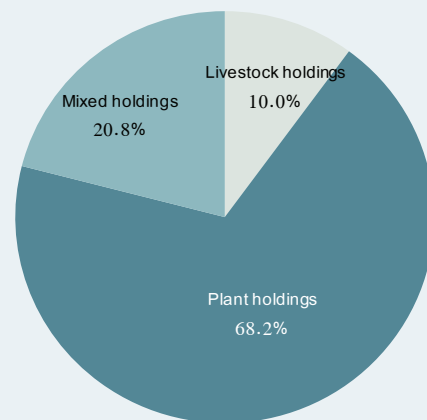
Figures (5) and (6) depict the production and consumption of beef, milk and dairy products in Palestine. The figures show that the deficit between production and consumption of beef is significant (where domestic production covers 16% only of consumption) compared to milk and dairy products (where production covers 88% of consumption). Mr. Dawoud Hammouda, Policy and Development Advisor at the Palestinian Farmers' Union, estimates that there are 300 facilities operating in the livestock sector (slaughterhouses, dairy factories, and meat factories...etc.). The rate of mortality among cows in the West Bank is estimated at 18%, which indicates that the sector suffers from serious problems, considering that mortality rate should not exceed 5% on average.

Figure 1: Value Added of the Agricultural Sector (% GDP), 2012



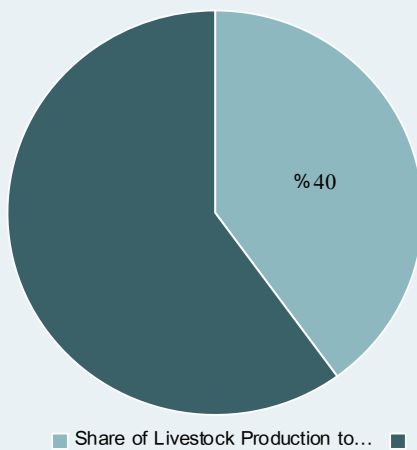
Source: Livestock Sector Strategy, 2015-2019, MoA.

Figure 3: Distribution of Agricultural Holdings in Palestine, 2010



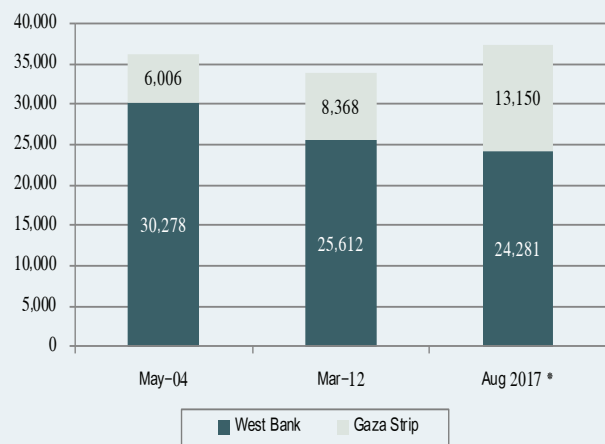
Source: Livestock Sector Strategy, 2015-2019, MoA.

Figure 2: Share of Livestock Production to Agricultural Domestic Output, 2012

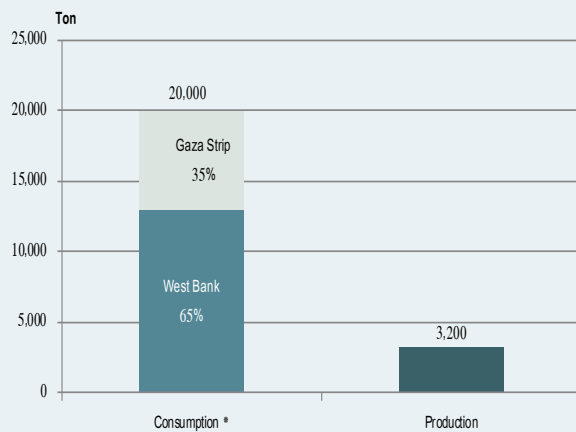


Source: Livestock Sector Strategy, 2015-2019, MoA.

Figure 4: Evolution of the Number of Cows in Palestine

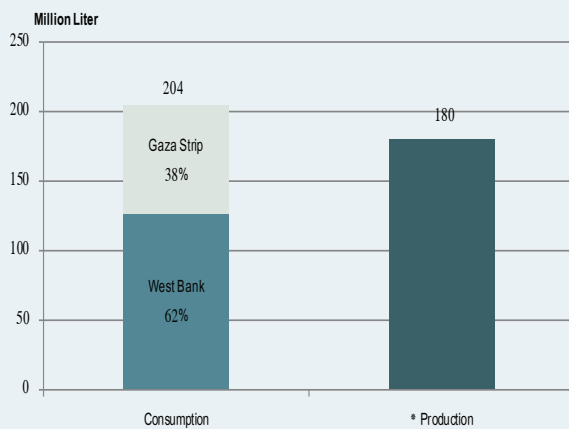


Source: Agricultural Sector Survey 2005, and 2013, PCBS.

Figure 5: Consumption and Production of Beef (2015)

Source: Livestock Sector Strategy, 2015-2019, MoA.

* The amount of consumption reflects the consumption of 85 thousand cows

Figure 6: Consumption and Production of Milk and Dairy Products (2015)

Source: Livestock Sector Strategy, 2015-2019, MoA.

* The production amount reflects producing milk worth US\$ 382 million.

3- Public Finance ¹

Public Revenues

During Q2 2017, net public revenues and grants decreased by 2% compared to the previous quarter, reaching around NIS 4,135.6 million. This is attributed to the decline in foreign aid and grants by half compared to the previous quarter reaching around NIS 392.1 million (Table 3-1). In addition, local revenues, specifically tax revenues, declined by 38% compared to previous quarter reaching NIS 565.4 million. On the other hand, clearance revenues increased by 27% reaching NIS 2,721.7 million, as well non-tax revenues rose significantly (61%) amounting to NIS 461.6 million during the same period (Figure 3-1).

Table 3-1: Grants and Foreign Aid to the PA (NIS million)

Item	2016			2017	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Budget support	627.1	552.7	516.6	640	283.8
- Arab grants	226.8	3.6	237.7	113	94.9
- International donors	400.3	549.1	278.9	527	188.9
Developmental funding	132.6	91.0	302.7	143.4	108.3
Total	759.7	643.8	819.3	783	392.1

Public Expenditure

Actual public expenditure increased by 26% during Q2 2017, compared to the previous quarter, reaching NIS 4,203.4 million, about 32% of GDP compared to 26% in the previous quarter (cash basis). Most of the expenditure items rose during the quarter, especially the non-wage items, increasing by 54% compared to previous quarter reaching NIS 1,595.3 million, as well the wages and salaries bill rose by about 10.4% (because half of July salaries were paid in June before Eid Al Fiter) amounting to NIS 2,077.6 million. Net lending increased as well by 11.4% to NIS 287.9 million, while developmental expenditures increased to NIS 198.1 million in Q2 compared to NIS 136.5 million in the previous quarter (Figure 3-2).

Financial Surplus/Deficit

Developments on both the revenue and expenditure sides during Q2 2017, have led to a deficit in the total balance (before grants and aid), of NIS 459.9 million (or 3.5% of GDP). Grants and foreign aid reduced the deficit to NIS 67.8 million (about 0.5% of GDP). In addition, the drop in revenues and rise in expenditures during the quarter reflected as a decrease in the percent of net public revenues and grants to expenditures from 127% in Q1 2017 to 98% in Quarter 2 (Figure 3-3).

¹ The source of data in this section: MOF, Monthly Financial Reports 2016 and 2017: Financial Operations, Expenditures and Revenues, and Sources of Funding.

Government Arrears

During Q2 2017 government arrears to the private sector (non-wages item) reached NIS 390.1 million, while developmental expenditures arrears reached NIS 66.2 million. The government paid off NIS 118.1 million of wages and salaries bill arrears and about NIS 0.4 million and NIS 0.9 million of tax refunds and provisional payments arrears, respectively during Q2. Thus the total PA accumulated arrears stood at NIS 336.9 million during the quarter compared to NIS 656.5 million in the previous quarter. Arrears constituted about 8% of total public revenues and grants during the quarter (Table 3-2).

Table 3-2: the PA's Accumulated Arrears (NIS million)

Item	2016				2017	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Tax refunds	(28.0)	13.3	(8.9)	6.7	84.1	(0.4)
Wages and salaries	108.9	(487.7)	164.7	719.4	111.5	(118.1)
Nonwage expenditures (private sector)	434.1	381.9	418.2	627.1	286.1	390.1
Development expenditures	68.5	100.2	134.7	159.1	59.3	66.2
Provisional payments	163.6	(10.9)	22.8	(17.6)	115.5	(0.9)
Total arrears	747.1	(3.2)	731.5	1,494.7	654.4*	336.9

Figures between brackets indicate negative value

* includes net lending arrears of NIS 2.1 million

Public Debt

By the end of Q2 2017 public debt declined by 4.1% compared to previous quarter, and by 10.3% compared to the corresponding quarter, reaching NIS 8,733.5 million, about 17.1% of GDP.² The Arab Fund for Economic & Social Development waived a debt repayment of USD 41.9 million, which explains this decline. About 59% of the debt was domestic debt against 41% foreign debt. Interest paid on debt during the quarter was NIS 80.3 million, about NIS 79.6 million of it was interest paid on domestic debt (Table 3-3)

Table 3-3: Palestinian Government Public Debt (NIS million)*

	2016			2017	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Domestic debt	5,606.6	5,606.4	5,541.4	5,291	5,155.1
Banks	5,554.4	5,554.1	5,489.2	5,238.7	5,102.8
Public institutions	52.3	52.3	52.3	52.3	52.3
Foreign debt	4,132.5	3,967.8	4,017.7	3,818.1	3,578.3
Total public debt	9,739.1	9,574.2	9,559.2	9,109.1	8,733.5
Paid interest	81.0	57.3	54.8	93.0	80.3
Public debt as % to nominal GDP*	18.9%	18.3%	18.5%	18.2%	17.1%

* Figures differ slightly when calculated in US\$ due to changes in exchange rate.

² It should be mentioned that by the end of Q2 2017 the government's debt denominated in dollars declined by 0.9% and 1.5% compared to the previous and corresponding quarters respectively, reaching USD 2,492.7 million.

Figure 3-1: Structure of Public Revenues (NIS Million)

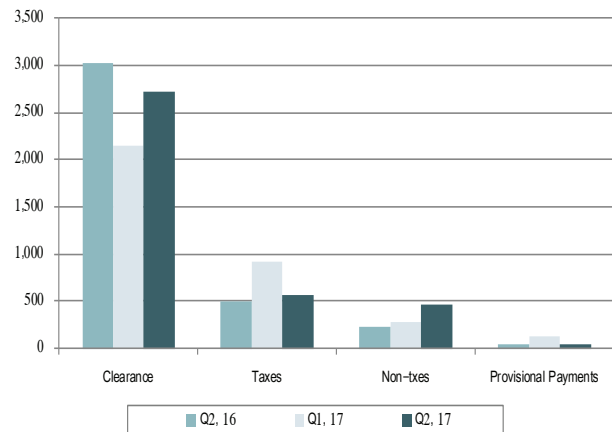


Figure 3-2: Structure of Public Expenditures (NIS million)

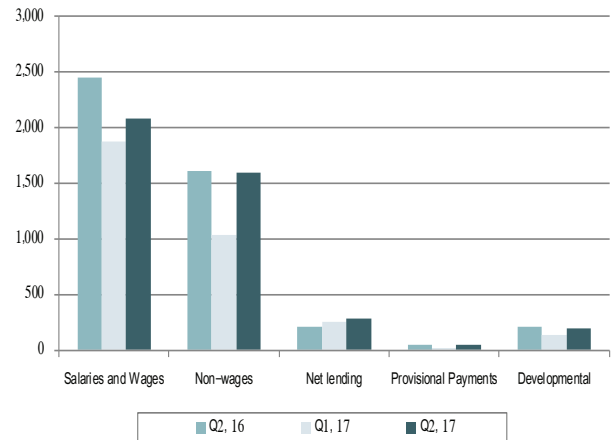
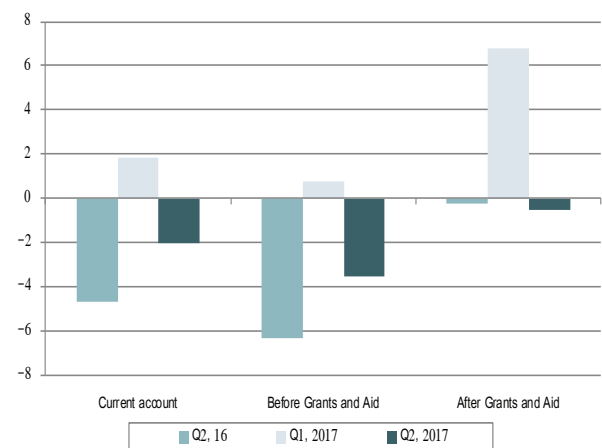


Figure 3-3: Government's Financial Account (cash basis) as % to Nominal GDP



Box 3: Palestinian Investments in Amman Stock Exchange (ASE)

The Securities Depository Center (SDC) of Jordan is a legal entity that enjoys financial and administrative independence. The Center is the sole entity authorized in to carry out the functions of registration and depositing of securities, as well as keeping a central register of shareholders and a central clearing and settlement system.¹

According to statistics and statistical analysis published on its website, the total value of traded shares on the ASE was JOD 17.5 billion on 25 September 2017. The share of Jordanian investors was 54% of total investments compared to 35.5% the share of Arab investors, and 10.5% the share of foreign investors (Table 1).

The total number of investors in ASE (by the end of August 2017) was about 277 thousand investors, 99% of them are natural persons, the remaining percent are legal entities, i.e. companies, institutions and associations, holding 71% of the total value of shares.

Table 1: Distribution of the Value of Shares and Investors in the ASE and the Share of Palestinian Investors

Total Value of Shares		
(as of September 2017) JOD		
		17,548.5 million
Share of Jordanian Investors		54.0
Share of Arab Investors		35.5
Share of Foreign Investors		10.5
Number of Investors		
(as of August 2017)		
Jordanian Investors		93.0
Arab Investors		6.2
Foreign Investors		0.8
Share of Palestinian Investors (as of August 2017)		
volume of shareholding	24,129	3.6% of total
Volume of traded shares (million)	135.978	1.8% of total
Value of f traded shares (JOD million)	295.016	1.7% of total

Source: Jordan Securities Depository Center (SDC).

any individual carrying any “document” that attest to that person being Palestinian (such as the Palestinian refugee cards in Syria and Lebanon). Table 1 above shows that the volume of traded shares owned by “Palestinians” amounted to about 154 million, accounting for 1.8% of the total volume of shares traded in the market. The value of shares held by Palestinian passport holders amounted to JOD 295 million, representing about 1.7% of the total value of shares traded in the market. Assuming that the percent of the number of investors to the number of shareholdings in the stock market also applies to “Palestinians”, the number of Palestinian investors in the ASE is estimated at 11,518 investors.

The Center’s data also show that “Palestinian” investors come in the ninth rank in terms of investments with the highest value among investors from various nationalities. In the first place comes Qatari investors (with a share of 6.1% of the total value of shares), and Kuwaiti investors (6%), Saudis, Bahrainis, Libyans and Americans (3.3%) respectively.

Finally, the value of “Palestinian investments” in the ASE (JOD 295 million), constituted 10% of the total value of shares traded in the Palestine Exchange (PEX) (USD 825 million) in late September 2017, and the number of “Jordanian” investors in PEX reached 2,082 by the beginning of 2017, holding 11.2% of total value of traded shares.²

In this context, the SDC provides information about “Palestinians’ investments” in the ASE. According to SDC, a Palestinian investor is any individual holding a Palestinian passport, or holding a temporary Jordanian passport (with no national number), as well as

¹ The website of SDC, visited on 10/10/2017 <https://www.sdc.com.jo/arabic/index.php>

² www.pex.ps/PSEWebSite/CDS.aspx?TabIndex=0

4- The Banking Sector¹

The main indicators show a constant improvement in the performance of the sector during Q2 2017. The net assets (liabilities) of licensed banks increased by 0.8% by the end of the quarter compared to the previous quarter, and by 12.9% compared to corresponding quarter reaching US\$ 15.3 billion (Table 4-1).

Table 4-1: Consolidated Balance Sheet of Licensed Banks Operating in Palestine (US\$ millions)

	2016			2017	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total assets	13,599.6	14,068.3	14,196.4	15,222.3	15,348.1
Direct credit facilities	6,404.9	6,666.4	6,871.9	7,234.2	7,528.9
Deposits at PMA & Banks	4,117.9	4,055.3	4,279.0	4,136.2	4,170.5
Securities portfolio for trading and investment	943.0	1,051.2	1,007.1	1,042.2	1,050.4
Cash and precious metals	1,074.2	1,204.4	991.2	1,567.2	1,201.9
Other assets	1,059.6	1,091.0	1,047.2	1,242.5	1,396.4
Total liabilities	13,599.6	14,068.3	14,196.4	15,222.3	15,348.1
Total deposits of the public (non-bank deposits)**	10,202.6	10,432.6	10,604.6	11,127.5	11,379.5
Equity	1,495.2	1,624.4	1,682.4	1,720.3	1,744.5
Deposits of PMA and Banks (bank deposits)	1,103.9	1,152.0	1,139.9	1,506.6	1,385.4
Other liabilities	329.2	358.8	271.5	352.4	314.6
Provisions and depreciation	468.8	500.4	498.2	515.5	524.1

* Items of the table are totals (including provisions).

** Non-bank deposits include the private and public sectors' deposits.

Credit Facilities

During Q2 2017, total direct credit facilities reached US\$ 7,528.9 million, rising by 4.1% and by 17.5% compared to the previous and the corresponding quarters respectively. The percent of credit facilities to total public deposits in 2017 rose to 66.2%.

Around 82.1% of total facilities were loans, and 17.2% were overdraft accounts. By region, the West Bank's share of total credit facilities stood at 86.8% compared to 13.2% for Gaza Strip. By currency, the US dollar continued to account for the biggest share of credit facilities (46.3%), compared to 38.3% granted in Shekels and around 14.0% in Jordanian Dinars (Figure 4-1).

By sector, credit facilities granted to the public sector constituted 19.5% of the total, followed by consumption loans (18.0%), real estate and construction sector (17.9%), and internal and external trade (17.0%). The remaining shares are distributed among services, manufacturing, mining, auto

Figure 4-1: Total Direct Credit Facilities (US\$ Million)

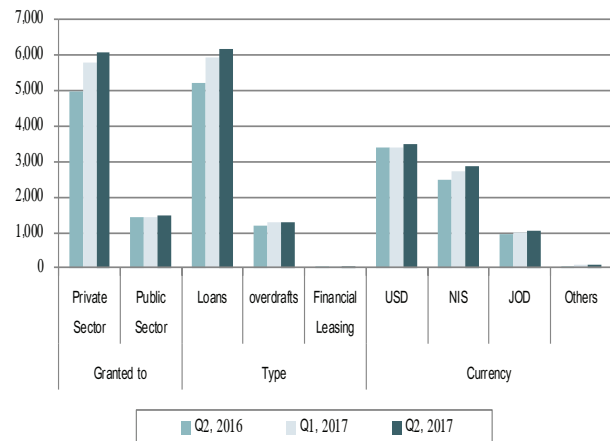


Figure 4-2: Distribution of Credit Facilities by Sector, 2017 (Percentage %)

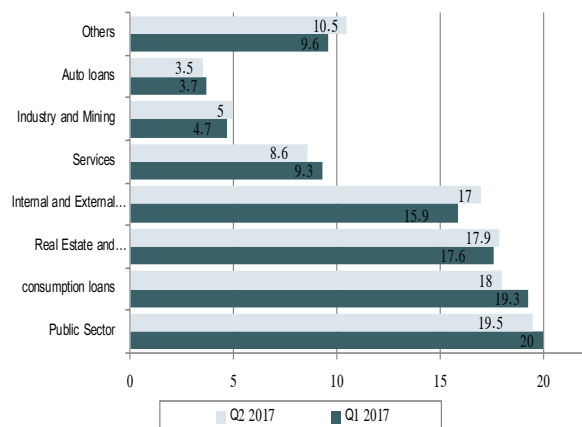
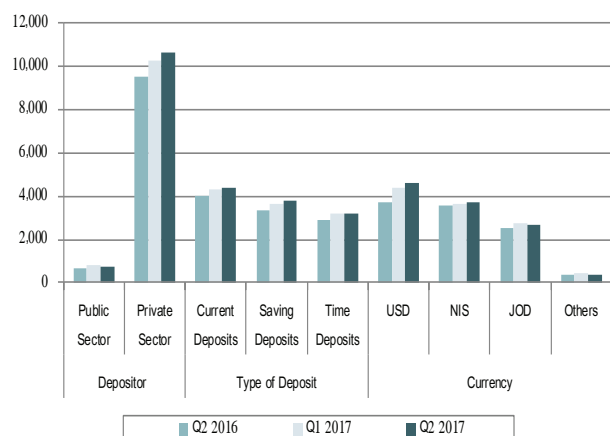


Figure 4-3: Distribution of Public Deposits (US\$ million)



1 The source of data in this section: PMA, Aug 2017. The Consolidated Balance Sheet for Banks, List of profits and losses, PMA database.

loans, investment in equity and other activities in the private sector as Figure 4-2 shows.

Deposits

By the end of Q2 2017 total public deposits rose by 2.3% compared to previous quarter, and by 11.5% compared to corresponding quarter, reaching US\$ 11,379.5 million. About 93.3% of the total was private sector deposits against a mere 6.7% as public sector deposits.

By currency, the US dollar continued to dominate public deposits (around 40.2% of the total), followed by the Shekel (33.0%), and the Jordanian Dinar (23.6%) (Figure 4-3).

By the end of Q2 2017, the total number of accounts held at licensed banks operating in Palestine was 3.079 million.

Profits of Banks

During Q2 2017 profits of banks (the net income) increased by about 16.2% compared to the previous quarter, and by 24.5% compared to the corresponding quarter, reaching US\$ 47.3 million. This resulted from the increase in the revenues of the banks' operations, which surpassed the increase in expenditures, reaching 9.3% against 6.8% for expenditures compared to the previous quarter. Interest income constituted 68% of total banks' revenues, the same percent as in the previous quarter (Table 4-2).

Table 4-2: Sources of Revenues and Expenditure of Licensed Banks (US\$ millions)

	2016			2017	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Revenues	143.5	131.0	145.4	152.5	166.7
Net Interests	101.5	98.0	103.1	108.2	113.6
Commissions	24.6	22.9	26.4	27.4	27.9
Other operating revenues	17.4	10.1	15.9	16.9	25.2
Expenses	105.5	97.6	110.2	111.8	119.4
Operating expenses and tax allocations	91.3	87.2	97.7	100.7	103.3
Tax	14.2	10.4	12.5	11.1	16.1
Net income*	38.0	33.4	35.2	40.7	47.3

*net income = net revenues - expenses

Interest Rates

Interest rates are sensitive to the banks' monetary liquidity, competitiveness and associated risk factors, in addition to monetary policies of central banks that manage issuing common currencies. Average interest rates on Shekel loans rose to 7.48% in Q2 2017 compared to 6.75% in Q1 2017. On the other hand, average interest rates on Dinar and Dollar loans dropped from 7.16% to 6.24% and from 5.82% to 5.76% respectively, during the study period (Figure 4-4).

Regarding interest on deposits, average interest on Dollar deposits rose marginally to 1.14% compared to 1.13% in the previous quarter. On the other hand, average interest on Shekel deposits declined from 1.56% to 1.17%, as did the av-

Figure 4-4: Average Interest Rates on Deposits and Loans in Palestine by Currency (%)

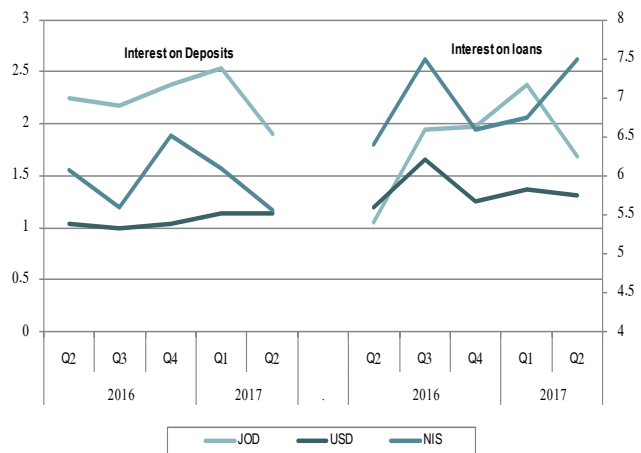


Figure 4-5: The Value of Cheques Presented for Clearance and of Returned Cheques, Q2 2017 (US\$ Million)

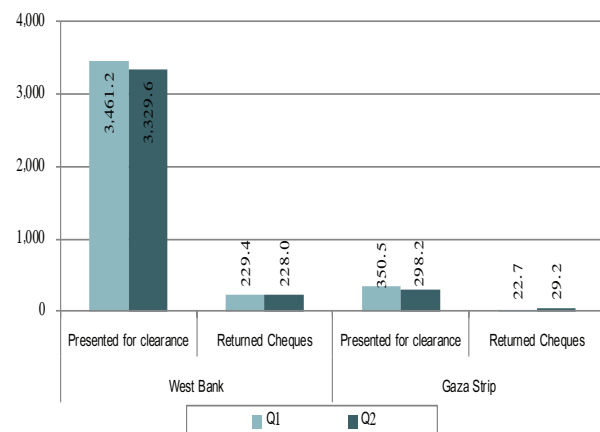
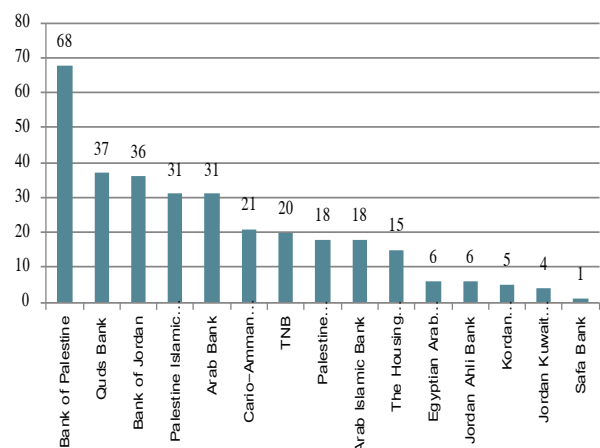


Figure 4-6: the Number of Branches and Offices of Banks Operating in Palestine, Q2 2017



average interest rate on Dinar deposits, from 2.53% to 1.90% between the two quarters. These changes led to an increase in the interest margin between deposits and loans in Shekel of 6.31 percentage points in Q2 2017, against a decline in the interest margin of the Dollar and Dinner by 4.62 and 4.34 percentage points respectively.

Clearance

Clearance activities witnessed stagnation during Q2 2017. The number of cheques presented for clearance declined by 9.9% compared to the previous quarter, and consequently their value decreased by 4.0% during the same period (1.4 million cheques for a total value of US\$ 3,627.8 million). On the other hand, the number and value of returned cheques increased by 2.2% and 2.0% respectively. Around 75.3% of the value of cheques presented for clearance is in Shekel, followed by the Dollar (around 19.0%).

In the same context, the percent of returned cheques to cheques presented for clearance was 11.7% in terms of number and 7.1% in terms of value. Regionally, 91.8% of cheques presented for clearance were traded in the West Bank during Q2 2017 (amounting to USD 3,329.6 million), compared to 8.2% traded in the Gaza Strip. About 6.8% of the West Bank's total cheques were returned cheques, compared to 9.8% of Gaza Strip's share of cheques (Figure 4-5).

Banking Coverage

Compared to the previous quarter, 4 branches were opened during Q2 2017 rising the number of licensed banks operating in Palestine to 317 branches and offices; 259 in the West Bank and 58 in the Gaza Strip. Figure 4-6 show that 22% of the total number of branches are subsidiaries of Bank of Palestine.

Specialized Credit Institutions (SCIs)

The number of licensed and specialized credit institutions (SCIs) by the end of Q2 2017 was 84 (57 branches and 27 offices). The value of loans granted through SCIs was US\$ 209.8 million, 68.3% in the West Bank against 31.7% in the Gaza Strip. The real estate sector continued to dominate these loans (30.4%), followed by the commercial sector (25.6%), the consumption sector (13.1%), and the agricultural sector (12.2%). SCIs offered 647 job opportunities and the number of active clients increased by 0.5% during the quarter reaching 71,190 clients. (Table 4-3)

Table 4-3: SCIs data

	2016			2017	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Loan Portfolio (US\$ millions)	167.1	183.0	199.4	210.0	209.8
West Bank	120.8	129.2	137.0	142.2	143.3
Gaza Strip	46.3	53.8	62.4	67.8	66.5
Active Clientele*	59,828	64,547	68,912	70,855	71,190
Employees	554	583	618	641	647

* Active clients are the actual borrowers who have financial obligations and pay their commitments to SCI regularly.

Box 4: Financial and Banking Services delivered to Palestinians inside the Green Line

Dr. Hossam Jeris, a lecturer at Ben Gurion University, authored a paper on banking and financial services delivered to Palestinian Arabs within Israel. The paper focused on discrimination between Palestinian and Jewish communities in Israel, in terms of availability of these services and their costs. Below is a preview of the most important findings of the research paper.

The Banking System Serving Palestinians inside the Green Line
The banking system in Israel consists of five major banking groups that control 93% of banking activities. These groups are: Hapoalim, Leumi, Discount, Mizrahi-Tefahot and Bank Hapoalim Her-shon. In addition to the five groups, there are three independent banks and four foreign chartered banks. The central banking institution that serves Palestinians within Israel is the "Arab-Israeli Bank", a subsidiary of Bank Leumi. Established in 1960, the Bank provides financial and banking services to meet the needs of Palestinians in the North and the Southern Triangle. The Bank's branches spread across 28 towns and employ a total of 400 employees, serving 50% of total number of Palestinians within Israel. One of its main competitors operating in small Arab towns is Mercantile Discount Bank (a subsidiary of Discount Bank Group). The Arab-Israeli Bank's activities are concentrated on delivering various banking services to individuals and small and medium enterprises. The profit to bank capital ratio is 21%, which is the highest among all Israeli banks.

In 2014, the Information and Research Center at the Israeli Knesset conducted a field study about banking sector services in Israel's Arab and Jewish communities. The study showed that the number of banks branches operating in Israel is 1,372, about 760 branches operating in exclusively Jewish communities, 514 branches operating in mixed cities and 98 in Palestinian Arab communities (only 7% of the total number of branches). The study also found that 65% of the branches operating in Palestinian Arab cities and villages are subsidiaries of the Arab-Israeli Bank and the Mercantile Discount Bank.

Differences in the Infrastructure of the Banking Sector

Table 1 shows the number of persons over the age of 15 years compared to the number of banks' branches in the Jewish, Palestinian Arab, and mixed communities. It is noted that each branch operating in the Palestinian Arab communities serves 25% more customers compared with the number of customers served by banks operating in the Jewish communities. On the other hand, the average area size of branches in Jewish localities is 407m², which is 39% bigger than the average area of bank branches in Palestinian localities (around 292 m²). Each branch in the Jewish communities offers 15 jobs on average, compared with 12 in Arab communities. Each employee serves 257 clients in the Jewish communities, compared with 352 in Arab communities.

Table 1: Distribution of the Population and the Number of Banks' Branches and their Employees in Different Populated Communities

	Jewish communities	Palestinian communities	Mixed communities*	Total
the number of persons over the age of 15 years (thousand person)*	3,176	500	1,255	4,931
percentage	64%	10%	26%	100%
The number of banks branches	760	98	514	1,372
Percentage	55%	7%	38%	100%
The average number of jobs in each branch	15	12	23	15

* Mixed cities and communities include Jerusalem, Tel Aviv-Jaffa, Haifa, Acre, Upper Nazareth, Lod, Ramleh, Ma'alot-Tarshiha, and Oasis of Peace.

The report states that the highest average monthly costs for administering personal accounts in Israel are charged by the Arab-Israeli Bank and Mercantile Discount Bank. In addition, the monthly costs incurred by depositors in the two banks are higher by 2% compared with the rest of banks. The report ascribed this to the high risks associated with the concentration of the two banks' activities on loans; personal and small corporates loans, which reflects in their high ratio of delinquent debts. In 2015, the percent of doubtful debts was 1.95% in the Arab-Israeli Bank and 2.17% in Mercantile Bank compared with only 0.7% in other Israeli banks.

Housing Loans

The Bank of Israel's data shows that the total value of Israeli banks' credits granted to the civil/non-governmental sector amounted to NIS 504 billion (or US\$ 140 billion) in 2015, while credits granted to Arab borrowers were US\$ 4 billion only. One of the major obstacles Arab individuals and small enterprises confront when they seek to get loans is the need to provide guarantees and collaterals to commercial banks. Usually, commercial banks and financial institutions do not accept individual or commercial property or personal property as collateral for loans. According to the Ministry of Housing, most of the Palestinians within Israel did not receive housing loans to finance construction of their houses, as they self-finance their house constructions. The percent of those who were granted housing loans is only 7% in Arab communities compared with 33% in Jewish communities.

According to the Central Bureau of Statistics, figures on housing loans granted to various population groups in Israel in 2014 show a wide disparity between Jews and Arabs. The number of Jewish families granted a housing loan is four times greater than the number of Arab families, and the total amount of outstanding payments in the Jewish communities is 136 times higher the amount in the Arab communities. According to the Household Expenditure Survey 2014,¹ the number of residents in owned and non-mortgaged apartments is 83% in Arab communities, compared to 65% in Jewish communities. This does not reflect a better financial position for Palestinians within Israel. It reflects the se-

1 Central Statistics Department, Household Expenditure and Living Standards Survey 2014.

vere housing crises Arab population suffers from as a result of the lack of market for housing loans and the significant shortage of tens of thousands of apartments.

Social and Economic Data

The social and economic data about Palestinians within Israel show the difficult and harsh situation they are suffering at various levels. Among these are the following: Palestinians within Israel are a minority with a high percentage of young people, around 50% of the total. The rate of natural increase is high, reaching 3% per year. Poverty is prevalent in 49% of all Palestinian families, and the percent of working women is only 20%. The average life expectancy among Palestinians within Israel is 74 years, compared with 83 years among Jews.² Palestinians within Israel follow a conservative trend in terms of managing their money and do not own many financial securities. In general, their understanding of financial markets is minimal and they have a long-term savings preference compared to Jewish communities, and only 40% of total population (over the age of 15 years) have a bank account.

Despite the dim picture, there are indicators that Palestinians inside the Green Line represent a potential as a future clientele base for banks, specially that most of the major banks have exploited any potential for growth in the Jewish communities to the maximum. Israeli banks are well aware of the potential in the Arab communities within Israel and seek to increase their activities in Arab towns and villages and aim to improve and diversify banking services provided to Palestinian Arabs.

2 The divergence in average life expectancy, in addition to the risk of early death is higher among Palestinians compared with Jews, which means that Palestinians within Israel finance the joint retirement fund, i.e. individuals in the Jewish communities

5- The Financial Sector (Non-banking)¹

The Securities Sector

By the end of Q2 2017, the market value of traded shares in the Palestine Stock Exchange (PEX) was US\$ 3.63 billion, achieving a rise of 1% compared to Q1 2017, which equals 27.1% of GDP at constant prices. On the other hand, the number of traders was 72,153 traders, 4.7% of whom were foreigners mostly from Jordan (Table 5-1).

Table 5-1: Selected Financial Indicators on the Trading Activity in PEX

	2016		2017	
	Q2	Q1	Q1	Q1
Volume of Traded Shares (million share)	75.90	34.53	58.93	
Value of Traded Shares (US\$ million)	123.90	71.99	92.96	
Market Capitalization (US\$ million)	3,199.94	3,591.34	3,627.91	
Total number of Traders	72,927	72,285	72,153	
- Palestinian	69,478	68,891	68,758	
- Foreign	3,449	3,394	3,395	

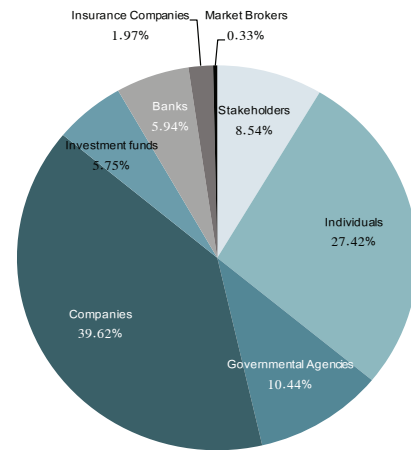
PEX indicators witnessed a significant rise in Q2 2017 compared to Q1 2017. The volume and value of traded shares rose by 70.7% and 29.1% respectively. This rise is attributed to large activity in trading the listed shares of PADICO Holding, which made up 45% of the total traded shares during Q2 2017. On the other hand, comparing the volume and value of traded shares in Q2 2017 to the corresponding quarter 2016, show a decline by 22.4% and 25% respectively. This is ascribed to a number of huge institutional mergers and acquisitions that took place in Q2 2016, most importantly the acquisition of a bank by another bank listed on the market, in addition to re-positioning of some strategic investors in a number of listed companies.

Figure 5-1 illustrates the distribution of market capitalization by trader type, as well it shows that the corporates' share was 39.62% (amounting to US\$ 1,437.2 million) compared to 27.42% for individuals (US\$ 994.9 million).

Insurance Sector

By the end of Q2 2017, the insurance portfolio (gross written insurance premiums) declined by 7.7% and 5.8% compared to Q1 2017 and the corresponding quarter 2016 respectively. This is explained by the natural fluctuation of the gross written insurance premiums from one quarter to another during the year. On the other hand, net compensations incurred by the insurance sector increased by 6.2% by the end of Q2 2017 compared to Q2 2016. Total investments of insurance compa-

Figure 5-1: Distribution of Market Capitalization by Trader Type (as of the end of Q2 2017) (US\$ million)



* Individuals who have direct or indirect relation with the company because of their job position or relations.

Figure 5-2: Distribution of the Components of the Insurance Portfolio by the insurance Sector activities (as of the end of Q2 2017)

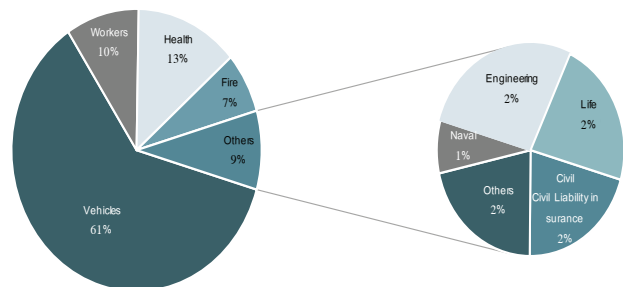
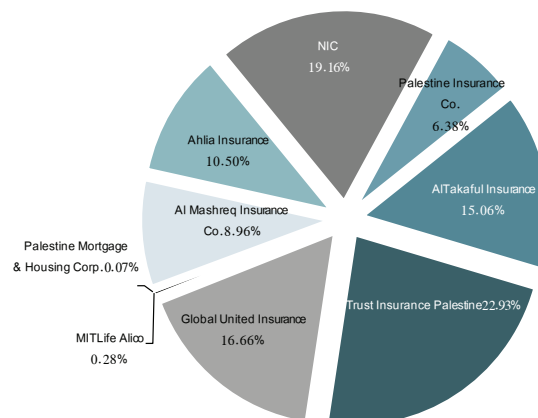


Figure 5-3: Distribution of Insurance Portfolio by Operating Company in Palestine (as of the end of Q2 2017)



1 The source of figures in this section: Palestinian Capital Market Authority (PCMA), 2017 and Palestine Stock Exchange (PEX), 2017. In addition, the data on the insurance sector do not include Al Ahllia Insurance company.

nies saw a slight growth of a mere 3.1% by the end of Q2 2017 compared to the end of the previous quarter (Table 5-2).

Table 5-2: Some Financial Indicators of the Insurance Sector in Palestine (US\$ million)

	2016	2017	
	Q2	Q1	Q1
Gross written insurance premiums	67.3	68.7	63.4
Total investments of insurance companies	196.6	206.6	212.9
Net compensations incurred by the insurance sector	(32.5)	(33.9)	(34.5)
Retention ratio	73.6%	75.4%	84.6%
Claims ratio	65.5%	65.5%	64.4%

As figure 5-2 shows, there is a significant concentration of vehicle insurance in the insurance portfolio in Palestine, which constituted 61% of the total insurance portfolio by the end of Q2 2017, followed by health insurance (13%). Figure 5-3 on the other hand, presents the market share of insurance companies, where two companies of the nine operating companies dominated 42% of gross written premiums in the Palestinian insurance sector by the end of Q2 2017.

Financial Leasing

The number of leasing companies registered with PCMA was 13. Contracts value decreased by 37.5% during Q2 2017 compared to the corresponding quarter 2016, in addition to the decline in the number of financial leasing contracts by 53.5% in the study period. This is ascribed to the fact that leasing companies have been more conservative in granting loans because of associated risks, and the difficulty of securing sustainable funding resources to expand their operations (Table 5-3).

Table 5-3: Total Value and Number of Financial Leasing Contracts

	Total Value of Financial Leasing Contracts (US\$ million)	Total Number of Financial Leasing Contracts
Q2 2016	32.0	637
Q1 2017	19.3	367
Q2 2017	20.0	296

Figure 5-4: Distribution of Financial Leasing Portfolio, by Type of Leased Asset (Q2 2017) (%)

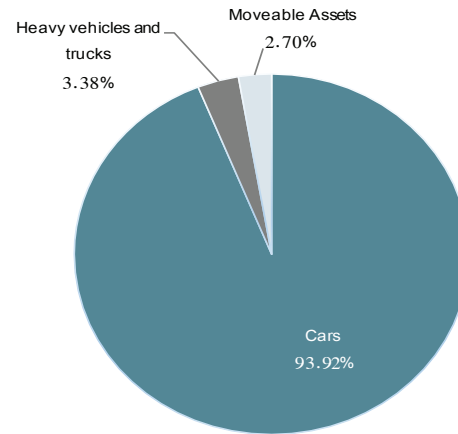


Figure 5-4 shows that the financial leasing portfolio is concentrated in vehicle leasing (93.92%), which is ascribed to low risk factors shared by the companies, as registering vehicles at the transportation department is made easy. There was a decline in the number of vehicle contracts during Q2 2017 compared to corresponding quarter, against an increase in heavy vehicles and trucks leasing contracts, and moveable assets. The main reason for the low concentration of equipment funding is due to high risks associated with proprietorship. It is expected that the leasing sector will witness an improvement following the promulgation of the Law on Securing Rights in Moveable Assets, which will minimize risks borne by the leasing companies

Box 5: Distribution of PEX Securities among Resident and Non-resident Investors

The Palestine Securities Exchange (PSE) was established in 1995 as a private shareholding company and held its first trading session in February 1997. In early February 2010, the company became a public shareholding company in response to the principles of good governance and transparency. In September 2010, the market launched its new institutional identity to become the “Palestine Exchange (PEX)” and listed its shares for trading in 2012. PEX operations are carried under the supervision of the Palestinian Capital Market Authority (PCMA), in compliance with the Securities Law No. (12) of 2004.

The number of securities companies that are members in PEX reached 8, and the number of intermediary brokerage agents authorized by the market and licensed by PCMA was 40. On the other hand, the number of companies listed in the market reached 48 companies in mid-September 2017. Table 1 shows the distribution of these companies by sector. Their market capitalization reached US\$ 3.836 billion, which represents only 0.3% of the total market capitalization of Arab securities and financial markets by the end of 2016. PEX was ranked in the 13th rank out of 16 securities and financial markets in the Arab region.

By the end of June 2017, out of the total number of investors there were 3,395 investors non-resident in the West Bank and the Gaza Strip, who owned 37% of the market capitalization of listed companies. As shown in Table 2, compared with Q3 2016 this percent has decreased by 40%.

Table 1: Distribution of Listed Companies by Sector

Sector	Number of Listed Companies
Industry	13
Services	12
Investment	9
Banks and Financial services	7
Insurance	7
Total	48

Table 2: Distribution of Shareholders in PEX between Residents and Non-residents and Distribution of Shares by Volume and Value

Period	Number of Investors		Volume of Owned Shares		Value of owned Shares (Million \$)		
	Residents	Non-residents	Local Investments	Foreign Investments	Local Investments	Foreign Investments	Percent of non-residents to total %
Q3 2016	69,225	3,436	1,108.6	584.2	1,993	1,319	40%
Q4 2016	69,007	3,411	1,112.8	582.3	2,060	1,329	39%
Q1 2017	68,890	3,395	1,172.8	582.0	2,248	1,336	37%
Q2 2017	68,758	3,395	1,187.2	584.8	2,287	1,340	37%

6- Investment Indicators ¹

Building Licenses

Figure 6-1 shows the changes in the number of registered building licenses and licensed areas. The number of issued building license reached 2,184 during Q2 2017, a rise of 5% compared to the previous quarter. Licenses of non-residential buildings constituted 9% of the total licenses. On the other hand, licensed areas of buildings in Q2 2017 amounted to around 884.1 thousand square meters, showing a decline by 16% compared to the previous quarter.

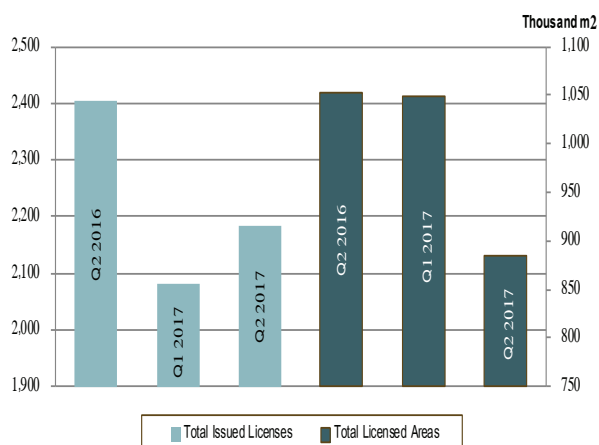
Vehicles Registration

Since vehicle prices are high and vehicles are often purchased via bank loans, the number of vehicles registered for the first time is considered as a good indicator of economic situation and expectations. During Q2 2017, the number of new and second-hand vehicles (registered for the first time) in the West Bank was 8,095, 1,932 less than the previous quarter, and 685 higher compared to the corresponding quarter 2016 (Table 6-1).

Table 6-1: New and Second-hand Newly Registered Vehicles, West Bank (Q2 2017)

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
April	806	1,458	204	2,468
May	666	2,186	218	3,070
June	690	1,723	144	2,557
Total	2,162	5,367	566	8,095

Figure 6-1: Total Issued Building Licenses and Licensed Areas in Palestine



¹ The source of figures in this section: PCBS, 2017, Statistics on Building Licenses and the MOF, 2017, Palestinian Customs and Excise Dep.

7- Prices and Inflation ¹

The consumer price index (CPI) measures the prices of a selection of primary goods and services that reflect the average consumption pattern of families in an economy (this group of goods and services is the “consumption basket”). The average change in the CPI between the beginning and the end of a given period measures the inflation rate, which reflects the average change in the purchasing power of families and individuals. If we assume that nominal wages and salaries are fixed, an inflation rate of 10% per year means that the purchasing power of families and individuals will decline by the same percentage.

Figure 7-1 shows two curves, the first measures the average change in CPI (right axis) based on its value in the base year 2010=100. The second curve (left axis) measures the percentile change in the CPI in each quarter compared to its previous quarter, i.e. the quarterly inflation rate. During Q2 2017, the CPI reached 111.00 compared to 111.52 in the preceding quarter. This means that the rate of inflation was negative over the consecutive quarters (fall in prices) by 0.47%. This decline is attributed to the drop in the prices of the food and soft drinks group by 1.81%, and the prices of the education group by 1.54%, and in the transportation group by 0.93%. However, Q2 2017 witnessed positive year-on-year inflation rate of 0.22% compared to the corresponding quarter 2016.

Wholesale Prices and Producer Prices

The wholesale price index -WPI (sale price to retailers) declined by 3.04% between Q1 2017 and Q2 2017, because of the drop in wholesale prices of local goods by 4.40% and drop in imported goods prices by 0.66%. On the other hand, the producer price index- PPI (prices received by domestic producers) increased by 4.74% between the two quarters, as a result of the rise in producer prices of locally produced and consumed goods by 5.63%, while prices of locally produced exported goods decreased by 0.88% (Figure 7-2).

Prices and Inflation ²

NIS Purchasing Power: the rate of inflation in the economy measures the development in the purchasing power of all individuals who receive their salaries in NIS and spend all their income in that currency. PCBS data show that the CPI decreased by 0.47% during Q2 2017 compared to the previous quarter. This means that the NIS purchasing power has increased by the same percent. Compared to the corresponding quarter, the NIS purchasing power decreased by 0.22% during the year.

US\$ Purchasing Power: During Q2 2017 the US\$ exchange rate against the NIS decreased by about 4.13% and 5.79% compared to the previous quarter and the corresponding quarter respectively. Therefore, the purchasing power of individuals who receive their salaries in US\$ and spend all their income in

¹ The source of figures in this section: PCBS, 2017, Price Indices Surveys, 2010-2017. The purchasing power was calculated in cooperation with PMA.

² The purchasing power is “the value of money as measured by the quantity and quality of goods and services that the per capita income can buy”. It is directly dependent on the income of the consumer and the change in prices and currency exchange rate. The change in Palestinian purchasing power (assuming income is constant) = average change in the exchange rate of the Shekel- the rate of inflation.

Figure 7-1: Average CPI Change and the Inflation Rate Change (Base year 2010)

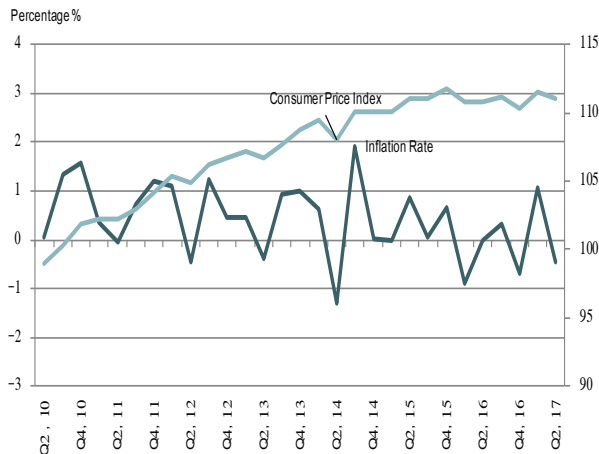


Figure 7-2: Evolution of Wholesale and Producer Price Indices (base year 2007)

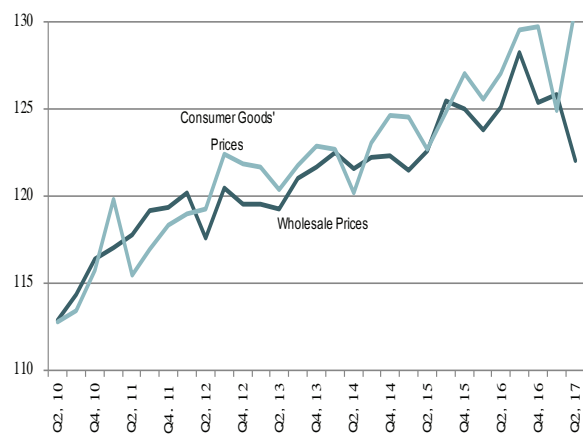
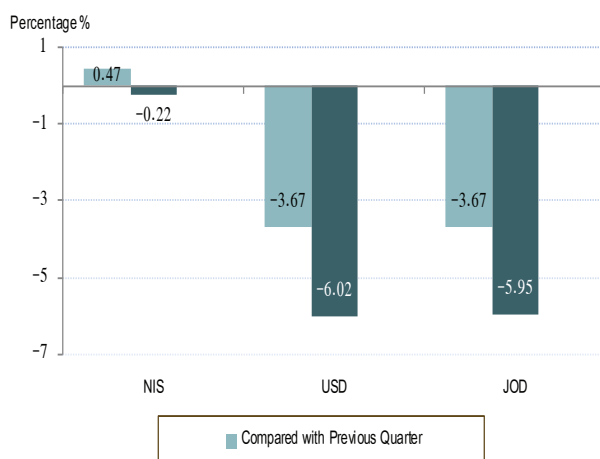


Figure 7-3: Change in Purchasing Power by Type of Currency, Q2 2017 (percentage)



NIS declined during this quarter by about 3.67% over the previous quarter and by 6.02% over the corresponding quarter. Considering that the JOD exchange rate is pegged to the US\$ exchange rate, the purchasing power of the JOD has seen almost the same developments as the US\$ (Figure 7-3).

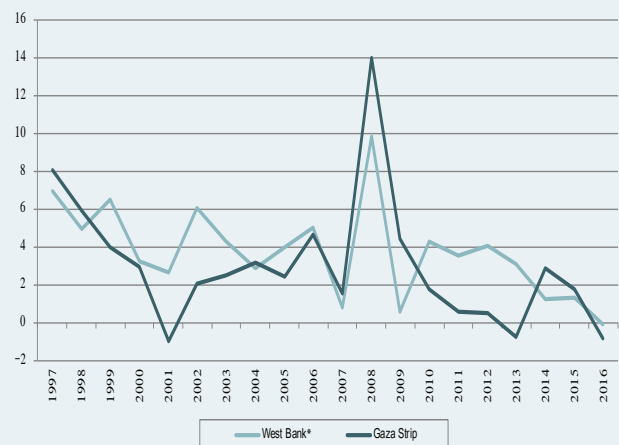
Box 6: Inflation in Palestine: Domestic and Imported

Inflation rate is the measure of the average change in prices in a specific country in a given period of time. This change is represented in the prices of a selection of goods and services that reflect the average consumption pattern of an average household in that country. This group of goods and services is called the “consumption basket”. Inflation is one of the most important economic indicators, as it measures the changes in the purchasing power of the public, as well as the difference between nominal and real growth, real investment returns, changing international competitiveness and the increases needed for wages and compensations to maintain their real value.¹

Consumer Basket in Palestine

Table (1) shows the relative weights in the consumer basket in Palestine, based on which the Consumer Price Index (CPI) is calculated, which is used in its turn to calculate the inflation rate. The first noticeable thing in the table is that the relative weights in the Palestinian basket are comprised of the average of relative weights of three baskets: Jerusalem, the West Bank and the Gaza Strip. The three weights reflect the consumption weight of each of the three regions (59% in the West Bank, 34% in Gaza Strip, and 7% in Jerusalem as indicated in the first line of the table). Second, the composition of the consumer basket varies from one region to another depending on the level of income: For example, the share of food and beverages group in the Gaza Strip is 41% of the total expenditure items compared to only 24% in Jerusalem. Also the social conditions, habits, and geographical characteristics affect these baskets composition (15% of the average expenditure in the West Bank goes to transportation compared with less than 8% in the Gaza Strip).

Figure 1: Inflation Rate in the West Bank* and the Gaza Strip (%)



Source: PCBS, Statistics, Prices and Indices (accordingly to the latest update 2010).

*Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

¹ There are different indicators that measure the rise in the prices of groups and types of goods (like inflation in wholesale prices). The most important indicators of those indicators are the Headline Inflation which measures inflation in CPI and the Core Inflation which measures changes in prices on the long term through excluding the prices of goods that usually witness sharp and temporary fluctuations like fuel and food products. Since the PCBS do not provide any data on Core Inflation, this box focuses on Headline Inflation

Figure (1) depicts the inflation rate in the West Bank and the Gaza Strip over a span of 20 years (1997 – 2016). It is important to emphasize that “points” on the two curves represent the rate of inflation of each year compared with the previous year, i.e. the percentile increase in the CPI from year to year.

The figure shows that over the past two decades inflation in 2008 was exceptional, reaching 9.8% in the West Bank and around 14% in the Gaza Strip (about 10% in Palestine). This is ascribed mainly to the rise in food products’ prices in global market that year, which reflected as an increase in food prices by 18% in the West Bank and 22% in the Gaza Strip, in addition to the large increase in grants and foreign aid in 2008 compared to the previous year, amounting to about 50%. Finally, the closure of the commercial border crossings, especially the Karni (Al-Muntar) crossing, has affected the movement of goods and led to a rise in prices in the Gaza Strip above its level in the West Bank ².

The figure also shows that the rate of inflation in the Gaza Strip was lower than it was in the West Bank in most of the years. The simple average of the inflation rate in the Strip was 3.0% per year during the period 1997-2016 compared to 3.8% in the West Bank (2.4% against 3.4% if 2008 was excluded).

Table 1: Relative Weights in the Consumption Basket in Palestine (base year 2010)

Major Expenditure Items	Percentage Distribution			
	Pales-tine	Jerusa-lem J1*	Gaza Strip	West Bank**
	1.0000	0.0684	0.3415	0.5901
Food Products and beverages	35.0175	23.6719	41.1820	34.9556
Alcoholic beverages and Tobacco	4.3089	4.0605	2.3220	5.2219
Fabrics, clothing and footwear	6.2857	6.9074	7.0944	5.7950
Housing and related items	8.8652	9.2789	8.7349	8.8268
Furniture and home appliances	5.3590	5.4239	6.5546	4.8289
Medical Services	3.9328	3.3219	3.0826	4.4389
Transportation	13.8281	18.3655	7.9311	15.3316
Telecommunication	3.5508	4.6886	3.1687	3.4552
Cultural and entertainment services and products	2.0673	2.6941	2.3937	1.7833
Education	3.3886	2.5117	3.3806	3.5926
Restaurants, cafes and hotels	1.9198	2.7000	1.6527	1.8566
miscellaneous products and services	11.4763	16.3756	12.5028	9.9135
Overall CPI	100.0000	100.0000	100.0000	100.0000

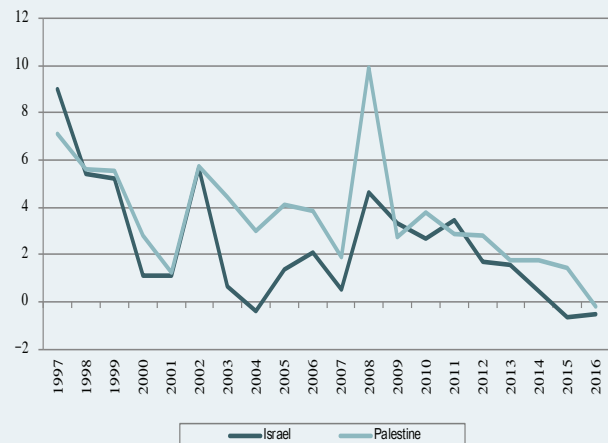
Source: PCBS, Statistics, Prices and Indices (accordingly to the latest update 2010).

* The Jerusalem J1 data include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

** Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Inflation in the West Bank Compared with the Gaza Strip

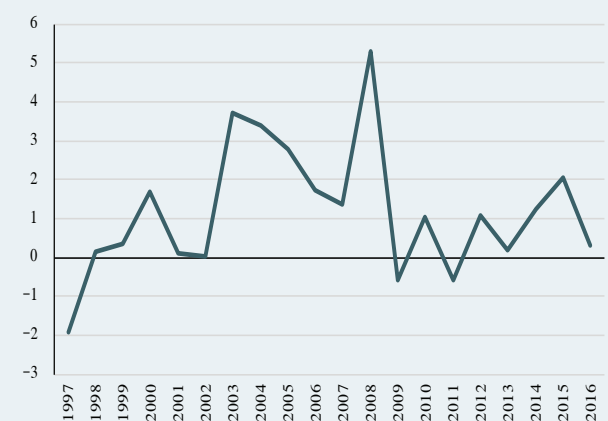
Figure 2: Inflation Rates in Palestine and Israel (1997-2016) %



Source: PCBS, Statistics, Prices and Indices.

Bank of Israel, Statistics, Inflation and Monetary Policy, Inflation, Consumer Price index, Consumer Index-Total Monthly, 2016=100. <http://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/SeriesSearchBySubject.aspx?Level=3&Id=27> opened at 11/9/2017.

Figure 3: The Gap between the Rate of Inflation in Palestine and the Rate of Inflation in Israel, 1997-2016 (percentage points)



Source: Ibid.

The two curves show that the two regions’ diverging inflation rates were clearly concentrated in two periods: 2001-2005 and 2010-2013. The first period is the years that witnessed the outbreak of the second intifada. One of the reasons for the divergence is attributed to the significant rise in prices in the West Bank, as a result of closure and isolation of the West Bank cities and villages at the time. The second period, which witnessed lower inflation rate in the Gaza Strip than in the West Bank, was probably due to the expansion of the tunnels trade and cheap imports (especially oil derivatives) from Egypt to the Gaza Strip during that period.

2 Oil prices have increased sharply as well in 2008. Although the rise in the global prices of oil reflect on the prices of oil derivative products in Palestine, yet its increase had limited influence on local prices, due to correlation of Palestine with the prices of oil derivatives in Israel which is subject to different excise duties.

Cumulative Inflation

The cumulative inflation rate in Palestine during the period 1997- 2016 was around 72%, as inflation reached 75% in the West Bank compared with 60.5% in the Gaza Strip (Table 2). Compared to the global average of cumulative inflation of 80% during the same period, this rate does not appear high.³ In many countries, however, rules and procedures guarantee maintaining increases in wages, pensions and social transfers to offset inflation and ensure maintaining the real purchasing power of these incomes. This is not the case in Palestine. For example, the cumulative inflation rate was 57% in in the West Bank (43% in Gaza Strip) between 2000 and 2006, while the average daily wage during the same period increased by only 40% in the West Bank (18% in the Strip).

Table (2): The Cumulative Inflation Rate in Palestine by Region (1997-2016) %

Palestine	West Bank*	Jerusalem J1**	Gaza Strip
71.88	75.02	74.14	60.46

Source: PCBS, Statistics, CPI.

*Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

** Data on Jerusalem J1 include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Domestic and Imported Inflation

The last issue of the Monitor included an analysis of a Palestinian study arguing that there is no significant correlation between increased employment and the rise of prices in the Palestinian economy (see Economic Concepts and Definitions section in the Economic Monitor, issue 49). In addition, a quantitative analysis conducted recently at MAS, using multiple regression analysis (the least squares method) and the correlation coefficient matrix concluded that there is no significant relation between inflation and GDP growth and between inflation and wage increases in the Palestinian economy. The analysis found that the only factor that had

a statistical significance in interpreting inflation in Palestine is the rate of inflation in Israel. It was found that 0.63% of every 1% of inflation in Palestine is explained by inflation imported from Israel. The results of this analysis are consistent with the inflation reports issued by the Palestinian Monetary Authority (PMA), which indicate that the most important factors in explaining inflation in Palestine are import prices and global food prices. Since about 70% of Palestinian imports come from Israel, the increase in import prices can be estimated by the rate of inflation in Israel.

Figure (2) below shows the annual inflation rate in Palestine and in Israel during the period 1997-2016. As we have seen earlier, the 2008 year is considered an exception, as inflation in Israel was 4.6% (compared to 10% in Palestine). The figure also shows that inflation in Palestine was higher than that in Israel during the study period. To illustrate the divergence between Palestine and Israel, refer to Figure 3, which depicts the gap between inflation rates. All the points above the horizontal line represent the increase in inflation rate in Palestine above that in Israel, and vice versa.

Assuming that inflation in Israel fully reflects on the Palestinian economy, gaps presented in Figure (3) reflect the “remaining inflation” – i.e. inflation that is not explained by inflation in Israel. The remaining inflation is explained as an influence of a set of internal variables and factors in Palestine (such as the impact of international and foreign aid transfers), and exogenous variables (like the changing global prices of some products, which affect Palestine more than Israel. In addition, there are two factors that have, without any doubt, a strong effect; on one hand the security and political crises and the closure imposed by the Israeli occupation authorities, and on the other, the institutional rigidity in the structure of the local market and the resulting monopolies, restrictions on competition, and freedom to enter the market.

Salam Salah and Ali Jabarin,
MAS, contributed to the writing this box.

3 IMF data, International Financial Statistics (IFS), Indicator (Prices, Consumer Price Index, Percentage change, Corresponding period previous year, Percent). At website <http://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sk=1390030341854> opened at 11/9/2017.

8- Foreign Trade¹

Balance of Trade

The value of “registered”² merchandise imports during Q2 2017 was about US\$ 1,298.4 million, a rise of 2.8% compared to the previous quarter and a decline of almost the same percent over the corresponding quarter of the previous year. On the other hand, the value of merchandise exports did not exceed 20.3% of the value of imports, increasing by 7.6% and 9.5% in Q2 2017 compared with the previous quarter and the corresponding quarter respectively. The deficit in the merchandise balance of trade is the difference between exports and imports, which amounted to US\$ 1,034.4 million during Q2 2017. The deficit has dropped slightly because of the surplus in the balance of service imports from Israel to US\$ 10.7 million (Figures 8-1 and 8-2).

Balance of Payments

The current account in the balance of payments is the net aggregate in three sub-balances: 1) the balance of trade (net trade in goods and services), 2) the balance of income (the net international transactions associated with income to factors of production (the remittances of Palestinian workers in Israel and overseas), and 3) the balance of current transfers (international aid to the government and private transfers).

The deficit in the Palestinian current account (the balance of payments) reached US\$ 467.4 million in Q2 2017, which is equivalent to 12.8% of GDP at current prices. The current account deficit resulted from a deficit in the trade balance (US\$ 1,268.9 million), against a surplus in the balance of income of US\$ 418.7 million (generated mainly from the income of Palestinian workers in Israel), and the surplus in the balance of current transfers by US\$ 382.8 million (Table 8-1).

Table 8-1: Palestinian Balance of Payments *
(Million US\$)

	2016		2017	
	Q2	Q1	Q2	Q1
1. Trade balance of goods and services**	(1,345.0)	(1,245.5)	(1,268.9)	(1,263.0)
- Net goods	(1,116.7)	(1,034.3)	(1,055.9)	(1,034.3)
- Net services	(231.9)	(211.2)	(213.0)	(213.0)
2. Income balance	404.3	470.3	418.7	418.7
3. Balance of current transfers	553.3	472.4	382.8	382.8
4. Balance of current account (1 +2 +3)	(391.0)	(302.8)	(467.4)	(467.4)
5. Net capital and financial account	274.9	176.8	564.1	564.1
6. Net errors and omissions**	(116.1)	126.0	(96.7)	(96.7)

* Data do not include that part of Jerusalem governorate, which was annexed by Israel following the occupation of the West Bank in 1967.

** Exceptional funding has been calculated within the “Net errors and omission” item.

- 1 The source of data in this section: PCBS, 2017, Registered Foreign Trade Statistics, and PMA & PCBS, 2017, Palestinian Balance of Payment, Q2 2017.
- 2 Registered imports and exports are those registered in the clearance accounts of trade (between Palestine and Israel) and in the customs data (including direct trade with overseas markets). Add to that the agricultural goods (which are registered by the Ministry of Agriculture). The registered trade figures are significantly lower than the actual figures of the Palestinian foreign trade. The actual figures are placed in the Palestinian balance of payments, mentioned later in this section.

Figure 8-1: Imports and Exports of “Registered” Merchandise (US\$ million)

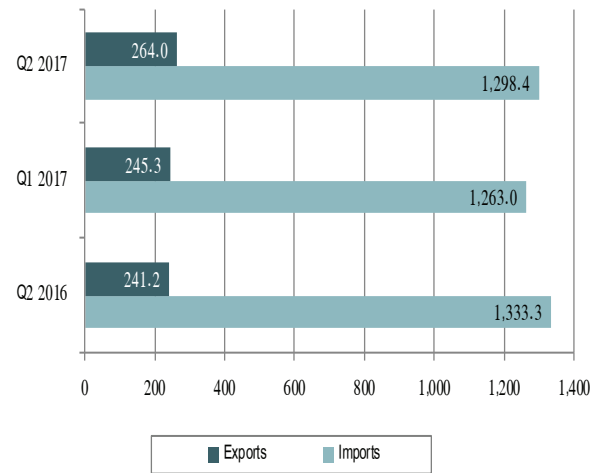


Figure 8-2: Exports and Imports of Registered Services from Israel (US\$ million)

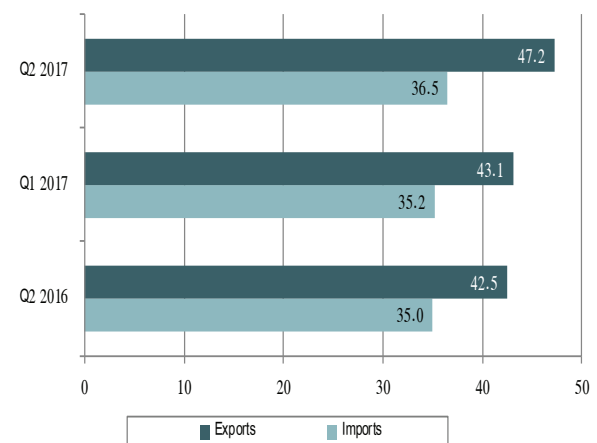
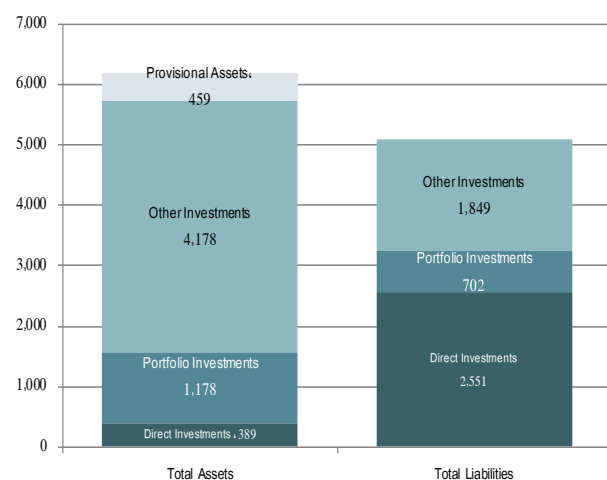


Figure 8-3: International Investments Balance (Q2 2017) (Million US\$)



The balance of payments deficit was financed by a surplus in the capital and financial account, which covered an amount of US\$ 564.1 million. This item (the capital and financial account) represents a debt on the national economy, as long as it has a positive value.

International Investments

At the end of Q2 2017, Palestine's foreign assets totaled US\$ 6,204 million, 6.3% of which represent direct foreign investment, and 19% represent portfolio investments. On the other hand, total external liabilities amounted to about US\$ 5,102 million, more than half of which were direct investments.

The difference between assets and liabilities means that the overseas investments by Palestinians were US\$ 1,102 million higher than the investments of non-residents. A significant portion of these assets (63%) is deposits by Palestinian banks abroad, which are not considered conventional investments. When examining foreign direct investments in Palestine, figures show that it outweighed actual Palestinian investments abroad (by residents in the West Bank and Gaza Strip) by US\$ 2,162 million (Figure 8-3).

Economic Concepts and Definitions: Income Equality Distribution: “Lorenz” Curve and Gini Coefficient

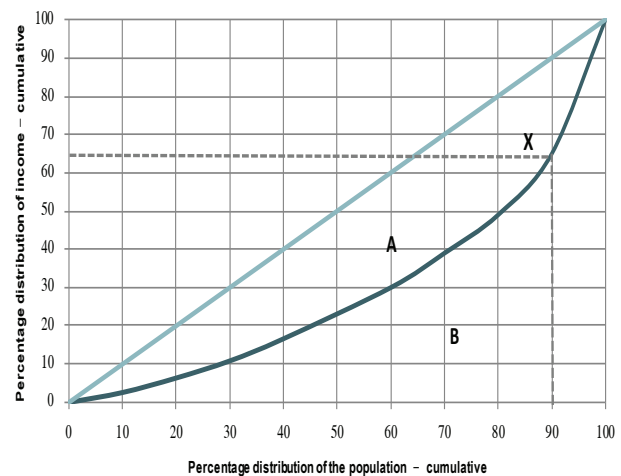
How is the total income in a country distributed among its citizens and is the distribution just? Social sciences address this important question, since the distribution of income is the most significant indicator of equality of economic policy and the effectiveness of social dynamism in the country and of stability and solidarity between individuals and different segments of society.

There are different statistical methods to measure income distribution in a country, the simplest of which is to track the income (or wealth) of the richest 10% of the population. For example, the richest 10% of the US population accounted for about 45% of GNP during the period 1910-1920. This share dropped to around 35% in the 1950s, and rose to nearly 50% in the first decade of this century.¹ There is also the 20/20 ratio method, which measures the share of income of the richest 20% of the population compared to the poorest 20%. This ratio was 8 in the United States and 7 in the United Kingdom compared to 4 in both Sweden and Japan.²

However, there is a more comprehensive method for measuring income distribution in a society which makes use of the so-called Lorenz Curve and Gini Coefficient. The Lorenz curve on the vertical curve shows the cumulative percentage distribution of income in a country, ranging from 10% to 100%. While the horizontal curve shows the cumulative percentage distribution of the population (Figure 1). Each point on the curve represents the cumulative share of the population from the total income. For example, point (x) on the curve means that about 90% of the population gets only 65% of the income, i.e. the remaining 10% of the population gets 35% of the total income.

The first thing to notice is that the poorest groups in the society are located on the left side of the horizontal curve, while the richest 10% of the population is located on the far right side. Second, the optimal distribution of income is along the diagonal line in Figure 1. i.e. the distribution in which the

Figure 1: Lorenz Curve



Lorenz curve corresponds to the diagonal line. This is because every 1% of the population receives 1% of the total income all along the diagonal line. Based on this, it can be concluded that the closer the Lorenz curve of income distribution in a country is to the diagonal line, the more equitable is the income distribution in that country, and vice versa. This also means that the inequality indicator is measured by the area between the Lorenz curve and the diagonal line. This is exactly what the Gini coefficient measures (coefficient = area A/ area A + B).

The Gini Coefficient

The value of the Gini coefficient ranges from zero (which represents absolute income equality, where Lorenz corresponds with the diagonal line), to one (which represents absolute income inequality, where Area B is almost zero, and the total income of the country accrues to the richest 1% (or less) of the population). Therefore, the lower the value of the Gini Coefficient, the more equitable is income distribution.

1 Thomas Piketty (2014): Capital in the 21 century.

2 The Equality Trust: <https://www.equalitytrust.org.uk/notes-statistical-sources-and-methods>

Table -1: The Gini Coefficient of Income Distribution in Selected Countries

Serial No.	Country	Year of estimation	Coefficient value
149	Finland	2015	0.215
119	Egypt	2008	0.308
110	UK	2012	0.324
93	India	2011	0.352
64	Jordan	2007	0.397
48	Israel	2013	0.428
43	USA	2007	0.450

CIA: The World Factbook.

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2172rank.html>

Table -1 shows the value of the Gini coefficient in a number of countries. The value of the coefficient is between 0.215 in Finland (the best among the 149 countries in the world) and 0.632 in Lesotho (the worst income inequality among the 145 countries). According to the same source, the Gini coefficient in the West Bank in 2009 was estimated at 0.345, ranking it at the 98th position among the 145 countries listed.

The Gini coefficient of income has two points of weakness. First, it is sensitive and thus it should be calculated to four or five decimal digits to track developments on income distribution that may arise from time to time. Second, and more importantly, if the values of the index in two countries match, it does not necessarily mean that income distribution in the two countries match as well. That's because the poor's share of income in country A can be worse than it is in country B against a more equitable distribution of income among the rich in country A. Correspondingly, the low value of Gini index in a country in two time spans does not necessarily mean that the poor are in a better position, since the Lorenz curves for the two periods can intersect and can reflect a decline in the poor's share of income against an improvement in the income distribution between the rich and the middle-class population.

Lorenz curve and Gini coefficient for Palestine

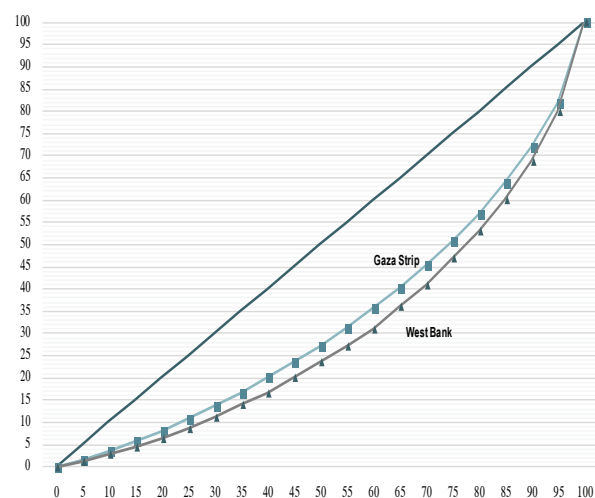
The only data available that is related to the distribution of income is the PCBS data on the distribution of household consumption in the West Bank and the Gaza Strip. It is known that equity in distribution of consumption is always higher than that in the distribution of income in the same country, because consumption takes into account in-kind and cash as-

sistance received by poor families. In light of the Household Expenditure and Consumption Survey 2011, the PCBS has drawn the Lorenz curve and calculated the Gini coefficient for household consumption in the Palestinian Territory.³

The distribution of consumption in the Palestinian Territory was reached using a sample of 4,317 families (65% in the West Bank and the remaining percent in the Gaza Strip), an average of 6 persons per family (5.6 in the West Bank and 6.6 in the Gaza Strip). Table -2 shows that the per capita consumption in the richest 10% of Palestinian households is 4.8 times that of the poorest 10% of households. The richest 20% of households consume more than one-third of total consumption in Palestine.

Figure 2 depicts the Lorenz curve for the distribution of consumption in the Palestinian Territory in 2011 in both the West Bank and the Gaza Strip. The figure shows that the Lorenz curve for Gaza Strip is closer to the diagonal than the West Bank curve, meaning that the distribution of income in the Gaza Strip is more equitable than in the West Bank. This is reflected in the lower value of the Gini coefficient in the Gaza Strip (0.34) compared to (0.39) in the West Bank. This is one of the rare economic indicators that reflects a better situation in Gaza Strip compared to the West Bank, but unfortunately it reflects the more equality in poverty among the population in the Gaza Strip, as well as the impact of relatively large in-kind food aid in the Strip, which reduces the disparity in consumption among families.

Figure -2: Lorenz Curve for Consumption Distribution in the West Bank and Gaza Strip, 2011



Source: PCBS, Household Expenditure and Consumption Survey 2011.

Table-2: Distribution of Total Consumption among the Palestinian Population (2011)

Distribution of the population	Top richest 10%	Second richest 10%	Third richest 10%	Fourth richest 10%	Fifth group	Sixth group	Seventh group	Eighth group	Ninth Group	Poorest 10%
Share of consumption %	21.3	14.0	12.2	10.2	9.6	8.3	7.6	6.5	5.8	4.4

Source: PCBS, Household Expenditure and Consumption Survey 2011.

3 PCBS, Household Expenditure and Consumption Survey 2011, Living Standards in the Palestinian Territory: Expenditure, Consumption and Poverty
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/Book1899.pdf

Key Economic Indicators in Palestine, 2012-2017

Indicator	2012	2013	2014	2015	2016	2016			2017 ²	
						Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Population (One thousand)										
oPt	4,293.3	4,420.5	4,550.4	4,682.5	4,867.4	4,799.8	4,833.5	4,816.5	4,901.2	4,935.2
West Bank	4,649.0	2,719.1	2,790.3	2,862.5	2,962.9	2,926.3	2,944.5	2,935.4	2,981.2	2,999.6
Gaza Strip	1,644.3	1,701.4	1,760.1	1,820.0	1,904.5	1,873.5	1,888.9	1,881.1	1,920.0	1,935.6
Labor Market										
No. of workers (thousand)	858.0	885.0	917.0	963.0	980.5	975.0	970.9	1,002.0	999.1	971.5
Participation rate (%)	43.3	43.6	45.8	45.8	45.8	45.7	46.1	45.5	45.8	45.4
Unemployment rate (%)	23.0	23.4	23.4	26.9	26.9	26.6	28.4	25.7	27.0	29.0
- West Bank	19.0	18.6	17.7	17.3	18.2	18.3	19.6	16.9	18.8	20.5
- Gaza Strip	31.0	32.6	43.9	41.0	41.7	41.7	43.2	40.6	41.1	44.0
National Accounts (USD millions)										
GDP	11,476.0	12,476.0	12,715.6	12,677.4	13,397.1	3,381.1	3,439.4	3,327.2	3,455.3	3,651.7
- Household expenditure	10,158.5	11,062.6	11,840.4	11,795.7	12,353.3	3,134.9	3,170.7	2,961.5	3,083.9	3,151.5
- Government expenditure	3,126.9	3,381.7	3,478.2	3,374.9	3,530.2	891.3	879.3	964.4	858.0	990.3
- Gross capital formation	2,378.5	2,707.3	2,415.0	2,689.5	2,837.7	718.4	677.8	760.3	758.9	778.8
- Exports	1,871.1	2,071.8	2,172.3	2,322.7	2,432.4	627.2	600.1	658.8	639.0	692.8
- Imports (-)	6,299.9	6,804.0	7,208.9	7,501.4	7,602.7	1,972.0	1,888.5	2,017.8	1,884.5	1,961.7
GDP per capita (USD)										
at Current prices	2,787.2	2,992.2	2,960.1	2,865.8	2,943.5	745.5	753.0	723.3	745.9	782.8
at Constant prices (base year 2004)	1,807.5	1,793.3	1,737.4	1,745.9	1,765.9	448.7	442.9	434.2	431.6	440.2
Balance of Payment (USD millions)										
Trade Balance	(4,428.7)	(4,732.2)	(5,036.7)	(5,199.5)	(5,170.5)	(1,345.0)	(1,288.5)	(1,359.1)	(1,245.5)	(1,268.9)
Income Balance	857.4	1,160.3	1,482.4	1,712.3	1,578.6	404.3	401.3	408.6	470.3	418.7
Current Transfers Balance	1,750.5	1,188.0	1,405.3	1,421.5	2,243.9	549.2	572.8	585.4	472.4	382.8
Current account Balance	(1,820.8)	(2,383.4)	(2,149.0)	(2,065.7)	(1,348.0)	(391.5)	(314.4)	(365.1)	(302.8)	(467.4)
Exchange rates and inflation										
USD/NIS exchange rate	3.90	3.60	3.60	3.90	3.840	3.80	3.81	3.829	3.749	3.594
JOD/NIS exchange rate	5.40	5.10	5.10	5.50	5.418	5.40	5.37	5.401	5.292	5.073
Inflation rate (%) ¹	2.78	1.72	1.73	1.43	(0.22)	(0.03)	0.32	(0.69)	1.07	(0.47)
Public Finance (cash basis USD million)										
Net domestic revenues (including clearance)	2,240.1	2,319.9	2,791.2	2,891.4	3,552.0	993.3	733.0	936.4	913.7	1,040.0
Current expenditure	3,047.1	3,250.7	3,445.9	3,424.9	3,661.6	1,146.0	879.4	768.2	849.9	1,113.8
Developmental expenditure	211.0	168.4	160.9	176.4	216.5	54.1	45.0	80.2	36.5	55.0
current budget deficit/surplus (before grants)	(1018.0)	(1,099.2)	(815.6)	(709.9)	(326.2)	(206.8)	(191.4)	88.0	27.4	(128.9)
Total grants and aid	932.1	1,358.0	1,230.4	796.8	766.3	202.1	168.5	214.3	208.6	109.0
Total budget deficit/surplus (after grants and aid)	(85.9)	258.7	414.8	86.9	440.1	(4.8)	(22.9)	302.3	236.0	(19.9)
Public debt	2,482.5	2,376.2	2,216.8	2,537.2	2,483.8	2,530.2	2,553.8	2,483.8	2,514.9	2,492.7
The Banking Sector (USD millions)										
Banks assets/liabilities	9,799.0	11,191.0	11,822.0	12,602.3	14,190.1	13,631.0	14,068.3	14,190.1	15,222.3	15,348.1
Equity	1,258.0	1,360.0	1,464.0	1,461.7	1,683.6	1,497.0	1,624.4	1,683.6	1,720.3	1,744.5
Deposits at banks	7,484.0	8,304.0	8,935.0	9,654.6	10,595.7	10,203.0	10,432.6	10,595.7	11,127.5	11,379.5
Credit facilities	4,122.0	4,480.0	4,895.0	5,824.7	6,865.9	6,405.0	6,666.4	6,865.9	7,234.2	7,528.9

Data do not include that part of Jerusalem which was annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (except for data on unemployment and population).

1. The inflation rate estimation is based on year-over-year comparisons of the average indices of consumer prices in the target year (in each quarter) with the previous year (quarter).

2. Figures for 2017 are preliminary and subject to further revision.

Figures between brackets indicate negative values.

The figures in the table are based on the latest update of data.